جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
برنامج دراسات التنمية

مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية

قراءات فلسطينية في
تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003

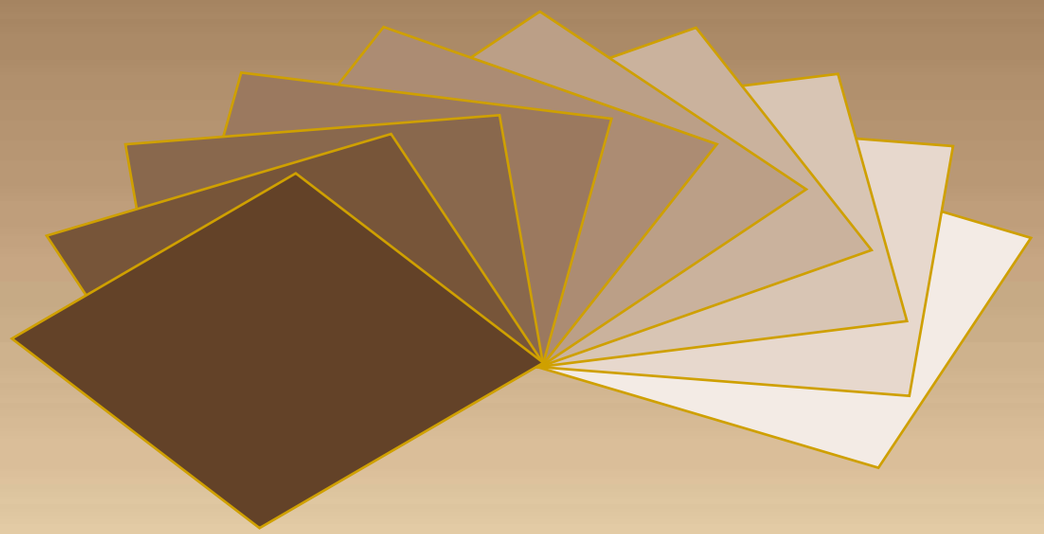

مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية

برنامج دراسات التنمية

BIRZEIT UNIVERSITY

برنامج دراسات التنمية

جاء إنشاء برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت في العام ١٩٩٧ امتداداً لمشروع التنمية البشرية الذي قام بإصدار أول ملف للتنمية البشرية في فلسطين بدعم وتمويل رئيسي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات أخرى.

يعمل البرنامج كأحد البرامج المتخصصة في جامعة بيرزيت، ويتلقى الدعم الفني والأكاديمي من وحدات الجامعة الأخرى. ويقوم بالإشراف على عمله ونشاطاته لجنة تتألف من عدد الأكاديميين والإداريين في الجامعة. كما وينسق أعماله مع مؤسسات المجتمع، الحكومية منها وغير الحكومية. ويستعين في متابعة أنشطته ومشاريعه بمجموعة من اللجان الاستشارية، وبلجنة وزارية تضم ممثلين عن الوزارات المعنية بتقرير التنمية البشرية الدوري، وبفرق متخصصة من الخبراء والمستشارين في مواضيع تنموية مختلفة.

يسعى البرنامج إلى بلورة مفاهيم وأطر تنموية تتلاءم واحتياجات المجتمع الفلسطيني المتجددة، وإلى نشر الوعي حول التنمية في سبيل تعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على المساهمة الفعالة في العملية التنموية. ويتم تحقيق أهداف البرنامج من خلال القيام بالمهام العامة التالية:

- إعداد الأبحاث والدراسات التنموية في المجالات النظرية والتطبيقية، وكذلك المسوحات واستطلاعات الرأي.
- إصدار تقرير دوري حول التنمية البشرية في فلسطين، أسوة بأقطار أخرى في العالم.
- إنشاء مركز للمصادر التنموية يضم مراجع حول التنمية وقواعد للبيانات.
- تنظيم نشاطات مجتمعية مختلفة من أجل نشر الوعي التنموي وتفعيل النقاش الدائر حول التنمية في المجتمع الفلسطيني.

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
برنامج دراسات التنمية

مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية

قراءات فلسطينية في
تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003

تحرير: نادر سعيد

شباط/2004

* بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني UNDP/PAPP.

حقوق الطبع محفوظة 2004

برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

رام الله
ص.ب 1878 رام الله
هاتف: 02 2959250 فاكس: 02 2958117
e.mail: dsp@birzeit.edu
http://home.birzeit.edu/dsp

غزة
تلفاكس: 08 2848884

تصميم الغلاف والإخراج الفني: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان

- الأوراق في الدراسة تعبر عن رأي الباحثين وليس بالضرورة رأي البرنامج أو الداعم للمشروع.
- الأوراق غير مدققة لغوياً.

قائمة المشاركين

يحيى يخلف	وزير الثقافة – السلطة الوطنية الفلسطينية، كاتب وأديب معروف.
تيموثي روذرميل	المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني.
سفيان مشعشع	رئيس وحدة التنمية البشرية – برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، عضو اللجنة الاستشارية لتقرير التنمية البشرية الفلسطيني.
نادر عزت سعيد	رئيس الفريق – تقرير التنمية البشرية الفلسطيني، أستاذ مساعد علم اجتماع ودراسات المرأة، مدير برنامج دراسات التنمية – جامعة بيرزيت.
غازي الصوراني	مفكر وباحث فلسطيني، عضو اللجنة الاستشارية لتقرير التنمية البشرية الفلسطيني.
عبد الكريم البرغوثي	أستاذ مساعد، دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية – جامعة بيرزيت.
سمير أبو زنيد	عميد كلية التمويل والإدارة – جامعة الخليل، عضو اللجنة الاستشارية لتقرير التنمية البشرية الفلسطيني.
باسم الزبيدي	أستاذ العلوم السياسية – جامعة النجاح الوطنية، عضو اللجنة الاستشارية لتقرير التنمية البشرية الفلسطيني.
شريف أبو كرش	أستاذ التمويل والمؤسسات المالية المساعد – جامعة الخليل – كلية التمويل والإدارة – قسم العلوم المالية والمحاسبة.
سامي الكيلاني	مدير العلاقات العامة، مدير مركز حقوق الإنسان – جامعة النجاح الوطنية.
إبراهيم ابراش	أستاذ العلوم السياسية –جامعة الأزهر، عضو اللجنة الاستشارية لتقرير التنمية البشرية الفلسطيني.
رمزي ريحان	نائب الرئيس لشؤون التخطيط والتطوير – جامعة بيرزيت، عضو اللجنة الاستشارية لتقرير التنمية البشرية الفلسطيني.

قائمة المحتويات

أولاً: الكلمات التقديمية

تمهيد

نادر سعيد 1

التزام السلطة الفلسطينية بمجتمع المعرفة

يحيى يخلف 3

حول تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تيموثي روذرميل 5

كلمة د. ريما خلف هنيدي، بمناسبة الإعلان عن إصدار التقرير

سفيان مشعشع 7

ثانياً: أوراق العمل

حول ابستمولوجيا المعرفة وتناقض المرجعيات

نادر سعيد 13

مجتمع المعرفة في الوطن العربي في ظل العولمة

غازي الصوراني 19

الأبعاد الثقافية لمجتمع المعرفة

عبد الكريم البرغوثي 37

الأبعاد الاقتصادية لمجتمع المعرفة

سمير أبو زنيد 47

دور النظام السياسي في عملية إنتاج مجتمع المعرفة

باسم الزبيدي 59

فلسطين ومجتمع المعرفة - مجال التكنولوجيا

شريف أبو كرش 71

التعليم الصفي: الخلية التي تتشكل فيها مورثات مجتمع المعرفة

سامي الكيلاني 83

دور المجتمع المدني العربي في الوصول إلى مجتمع المعرفة

إبراهيم أبراش 87

فلسطين ومجتمع المعرفة

رمزي ريحان 99

ثالثاً: ملخص نشاطات المشروع 107

تمهيد

ضمن المساعي الحثيثة لبرنامج دراسات التنمية لتعزيز الثقافة التنموية في فلسطين ودمج الفلسطينيين في النقاش العربي والدولي، وعلى ضوء إنتاج التقرير الثاني للتنمية الإنسانية العربية للعام 2003 وانطلاق العمل على تقرير التنمية البشرية الفلسطيني للعام 2004. ارتأى البرنامج ضرورة تقديم قراءة فلسطينية لتقرير التنمية الإنسانية العربي 2003 عبر سلسلة من الندوات، هدفت بشكل أساسي إلى:

1- تعزيز الثقافة التنموية ارتباطا بقضايا التنمية على المستوى العربي وتهيئة التعاطي مع القضايا التنموية على كل المستويات، ونشر هذه الثقافة في المناطق الفلسطينية المختلفة.

2- خلق نقاش مجتمعي للفكر التنموي الفلسطيني في ظل الأزمة العامة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني.

3- نقاش البعد الفلسطيني في ضوء البعد العربي ارتباطا بمحور التقرير «إقامة مجتمع المعرفة».

4- ربط القضية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بمسألة التنمية الإنسانية، من خلال رؤية استراتيجية على ضوء الاستراتيجية العربية.

5- خلق درجة من الوعي والحساسية بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية ضمن مفاهيم التنمية البشرية.

6- تعميق الوعي من أجل تأثير أفضل على السياسات والخطط التنموية في فلسطين.

وتم من أجل ذلك عقد أربع ندوات في كل من مدن رام الله، غزة، نابلس والخليل، والطلب من مفكرين وباحثين فلسطينيين معروفين كتابة أوراق عمل تناقش الجوانب المختلفة للتقرير ارتباطا بالمفهوم والمعالجات النظرية والأبعاد الثقافية والمجتمعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك دور المجتمع المدني والعولمة والتكنولوجيا في السياق العربي والفلسطيني.

لقد تم تقديم الدعم المادي والمعنوي للندوة الأولى التي تم تنظيمها في رام الله من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة داعمة للبرنامج ولإنتاج تقرير التنمية البشرية. أما باقي الندوات فقد تم تنظيمها وتغطية تكاليف عقدها من قبل برنامج دراسات التنمية نظرا لأهمية الموضوع. كما تم تنسيق الندوات مع كل من جامعة النجاح الوطنية – نابلس وجامعة الخليل – الخليل. لقد تم حضور هذه الندوات من قبل ما يزيد عن 320 مهتم ومهتمة من الأكاديميين والباحثين والعاملين في مؤسسات السلطة الوطنية والمؤسسات غير الحكومية المحلية والدولية. وفي نفس الوقت، تم تغطية كافة هذه النشاطات من قبل الصحافة

والإعلام الفلسطيني عبر العديد من التقارير والندوات الإذاعية والتلفزيونية (للمزيد حول الندوات، أنظر/ي صفحتنا الالكترونية).

لقد تم عقد الندوات تحت رعاية كل من وزير الثقافة – السيد يحيى يخلف – ، وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – السيد تيموثي روذرميل – ، ورئيس مجلس أمناء جامعة الخليل – السيد نبيل الجعبري – ، ورئيس جامعة الخليل – السيد خلقي خنفر – ، الذين نشكرهم جميعا على مشاركتهم في رعاية وافتتاح أعمال هذه الندوات. وكان الوزير يخلف قد أكد على الدور الذي تلعبه المعرفة في الحياة الإنسانية وضرورة رسم السياسات الرامية لاكتساب المعرفة وتأسيس نموذج معرفي فلسطيني من خلال ثقافة التنمية والصمود والإسهام في النقاش الدائر حول تأسيس رؤية إستراتيجية عربية لإقامة مجتمع المعرفة. أما السيد روذرميل فقد تقدم بكلمة شكر خاصة لبرنامج دراسات التنمية منظم النشاط، وتحدث عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصدار التقارير الدورية التي تعنى بالإنسان، واصفا التقرير بأنه مثير وجريء، وانه يلقي الضوء على النتائج السيئة للاحتلال، وأنه أداة للتغيير لما هو أفضل. أما السيد خنفر فقد أكد على أهمية مثل هذه المبادرات وأكد على أهمية التعاون بين الجامعات الفلسطينية في جميع المجالات وخصوصاً في مجال المعلوماتية وتطوير المجالات التكنولوجية.

ونود هنا أن نتقدم بالشكر للسادة في جامعة النجاح الوطنية – مركز حقوق الإنسان، وخصوصا الأستاذ سامي الكيلاني مدير مكتب العلاقات العامة، وللسادة في جامعة الخليل خصوصاً الدكتور سمير أبو زنيد. وأود أيضا التقدم بالشكر لكافة معدي الأوراق الذين بذلوا جهدا مميزا في إعدادها ومناقشتها مع الحضور من المختصين. وأخص بالشكر السيد سفيان مشعشع، مدير وحدة التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمه المنقطع النظير لنشاطات وفرص التنمية البشرية في فلسطين.

وإذ يسعدنا أن نقدم هذه الوثيقة للقراء العرب والفلسطينيين، فإننا نتأمل أن تقدم الأوراق التي تشملها مساهمة قيمة في الحوار العربي الجاد نحو مجتمع المعرفة.

نادر سعيد

مدير البرنامج
رئيس الفريق – تقرير التنمية البشرية الفلسطيني

التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بمجتمع المعرفة

يحيى يخلف

أود في البداية أن أوجه التحية والشكر لبرنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت للمناقشة والتعريف بتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 من خلال هذا اللقاء الهام الذي يعقد اليوم بالتعاون ما بين برنامج دراسات التنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولعلنا نذكر جميعاً الأهمية التي إكتسبها التقرير الأول لعام 2002، وما حظي به من جدل ونقاش في أوساط النخبة والمثقفين، وفي الأوساط السياسية العربية كونه شكل قراءة فكرية معمقة لواقع التنمية الإنسانية في الوطن العربي، وما يواجهه من تحديات، وعالج بجرأة، وعبر التحليل والاستنتاج، قضايا كان مسكوت عنها لدى صناع القرار، مثل الحرية والديمقراطية، ومشاركة المرأة وتمكينها من خلال المساواة، وإتاحة الفرص أمامها، وموضوع التعليم وجودة التعليم، والمعرفة والأساليب الممكنة لسد فجوة المعرفة.

ولعل النجاح الذي حققه التقرير الأول، والاهتمام الذي حظي به، قد فتح الباب لمواصلة صدور المزيد من التقارير المتخصصة التي تتناول كل موضوع من الموضوعات سالفة الذكر على حدة، وإننا اليوم نحتفي بصدور التقرير الثاني للتنمية الإنسانية العربية وللعام 2003، والذي خص موضوع المعرفة بإضاءة فكرية شاملة.

وغني عن القول أن فلسطين هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وأن ما يواجه المجتمعات العربية يتشابه، وإن كانت قضاياها تتفاوت بين قطر وآخر، ولكن ما يواجه المجتمع الفلسطيني يتعقد ويتشابك ويختلف بسبب الاحتلال الإسرائيلي، لأن الاحتلال هو العقبة الأساسية أمام التنمية والمعرفة والاقتصاد والثقافة وكل أوجه الحياة.

وإذا كان التقرير الأول للتنمية البشرية قد أكد هذه الحقيقة، فإن التقرير الثاني الذي نتوقف أمامه اليوم، قد أضاف أن الاحتلال الإسرائيلي قد حرم الفلسطينيين جميعاً من الحرية والكرامة الإنسانية، وأهدر حقهم في تقرير المصير، كما أهدر الثروات والقدرات الفلسطينية، وهدر حياة الإنسان.

وهكذا، فإن أحلام الشعب الفلسطيني بإقامة مجتمع المعرفة يحتاج إلى كثير من البحث والتأمل، ويحتاج إلى إبتداع أساليب خلاقة، لمواصلة عملية التنمية التي تسعى إلى رفاهية الإنسان، وتأهيله، وتمكينه، وإتاحة الفرص أمامه، تحتاج إلى أساليب خلاقة في ظل ظروف الاحتلال وما يمارسه من حصار وقتل، واستيطان، وتهويد، وتجزئة الأراضي الفلسطينية، وإقامة المعازل من خلال جدار الفصل العنصري.

ونحن نؤمن بالدور الذي تلعبه المعرفة في الحياة الإنسانية، ونتعطش إلى المعرفة، كون سلطات الاحتلال تعمل على حصارنا وعزلنا، والحيلولة بيننا وبين التفاعل الثقافي والمعرفي مع محيطنا العربي، ومحيطنا الإنساني، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن سلطات الاحتلال تمنع دخول الكتب إلى الأراضي الفلسطينية منذ ثلاث سنوات، وتمنع معها وصول قناة من قنوات المعرفة إلى بلادنا، وتعمل عن عمد وسبق إصرار على منع الشعب الفلسطيني من حقه في اكتساب المعرفة، وبالتالي تعيق التنمية الإنسانية، وتحد من تطوره.

وإذا ما رأينا أن الطريق إلى اكتساب المعرفة يتمثل في التعليم والبحث، والتاريخ، والثقافة، والمعلومات، ومجموع الإنتاج الأدبي والفني، وأشكال التراث المادي وغير المادي، وفي نشاط المجتمع المدني وما يراكمه من تجارب وخبرات، وما يواجهه من سلوك ونمط وتفكير وأسلوب حياة، فإن المجتمع الفلسطيني بأمس الحاجة إلى اكتساب ذلك كله من أجل تطوير حياته، ورفع قدرات أبنائه، وتعزيز هويته الوطنية، بما يمكنه من مواجهة الاحتلال، والقدرة على الصمود، ومن ترسيخ قيم التعددية والديمقراطية، والمضي قدماً في خططه التنموية على قاعدة التجديد والإصلاح والتحديث.

وإذا كان الاحتلال هو العقبة الأساسية، فإننا يجب أن لا نغفل الثغرات الذاتية، والتقصير الذاتي، بل علينا أن نشجع النقد البناء، والبحث عن مواطن الضعف، وتشجيع البحث العلمي، والإبداع الثقافي، والدراسات الإنسانية والاجتماعية، بهدف تجاوز الثغرات واستدراك السلبيات، والبحث عن حلول استثنائية لواقع وظروف غير عادية.

إن صدور التقرير الثاني لعام 2003 حول التنمية الإنسانية العربية، وتحت عنوان: نحو إقامة مجتمع المعرفة يمثل مساهمة جادة في قراءة الواقع العربي، والتدقيق في ثقافته، باعتبار الثقافة حاضنه للمعرفة ... ومساهمة جادة في وضع الأمة العربية أمام مسؤولياتها، وفي المقدمة منها، النخب الثقافية، والنخب الحاكمة، فنحن نعيش اليوم في عالم لا مكان فيه للضعف والتخلف، والنظم الإستبدادية، وعلينا أن نستخلص الدروس والعبر مما تقدمه البشرية من إنجازات في مجالات التعليم والتكنولوجيا والقيم الفكرية والأخلاقية، والتنوع الثقافي، وإطلاق الحريات العامة، وخاصة حرية التعبير والبحث العلمي، وإنتاج المعرفة.

وأود هنا أن أؤكد إهتمام وزارة الثقافة الفلسطينية والوزارات والمؤسسات المختصة في فلسطين بهذا التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحرصنا على دراسته، وإقامة الندوات حوله، داخل المؤسسة والحكومة، وسائر مؤسسات السلطة، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني على الإطلاع عليه وإستخلاص النتائج منه.

وأود هنا أيضاً أن أؤكد، على صحة الشعار الذي يدعو إليه التقرير، وهو نحو إقامة مجتمع المعرفة، وإنني أدعو من على هذا المنبر أن تتضافر الجهود الحكومية والأهلية في المجالات الثقافية والفكرية، إلى العمل على رسم السياسات والخطط الرامية إلى اكتساب المعرفة، وإلى تأسيس نموذج معرفي فلسطيني من خلال ثقافة التنمية والصمود، والإسهام في النقاش الدائر حول تأسيس رؤية إستراتيجية عربية لإقامة مجتمع المعرفة في عالمنا العربي.

حول تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تيموثي روذرميل

يسعدني ويشرفني أن أكون معكم هذا اليوم في حفل تقديم تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 وأود في بداية حديثي أن أشكر جامعة بيرزيت وبرنامج دراسات التنمية في الجامعة التي قامت بالإشراف على ترتيب هذه الندوة وأخص بالذكر الصديق الدكتور نادر سعيد والزميل في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني السيد سفيان مشعشع لدورهما الفعال في تنظيم هذا المؤتمر. وأود أن أعبر عن شكري أيضا لكل من شارك في الإعداد والتحضير لهذا الحفل.

أود هنا أن انوه أن من أهم أسس فلسفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالتنمية الإنسانية تمكين الجميع من المشاركة في التنمية وليس اعتبارها موضوعاً مغلقاً خاصاً بالخبراء والمهنيين فالإنسان هو محور التنمية.

كما تعلمون قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر السنين بإصدار العديد من التقارير الدورية التي تعنى بالإنسان وتناولت مواضيع مختلفة بدءاً من حقوق الإنسان وحتى التكنولوجيا وغيرها من المواضيع. وكان أخر هذه التقارير تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003 وتركز حول أهداف التنمية للألفية الثالثة. ومنذ منتصف التسعينات بدأت العديد من الدول بإصدار تقارير تنمية إنسانية إقليمية أو محلية. ففي فلسطين مثلاً تم إصدار أول وثيقة عن التنمية البشرية الفلسطينية في عام 1997 تلاها تقريري التنمية البشرية لعامي 2001 و2002 ونحن في صدد إصدار تقرير التنمية البشرية الفلسطيني لعام 2004. وفي العام الماضي تم إصدار أول تقرير عن التنمية الإنسانية في العالم العربي ولاقى استقبالا وحفاوة كبيرة كما لاقى نقداً شديداً. فعلى سبيل المثال وصفته مجلة التايمز بأنه أهم كتاب صدر عام 2002 حيث حاول التقرير المذكور تناول العديد من التحديات التنموية الهامة التي تواجه العالم العربي ومنها المجتمع المحلي والجندر والحريات السياسية والمؤسساتية والمعرفة.

واليوم نحن بصدد مناقشة الملحق لذلك التقرير والذي يدرس بعمق احد أهم المواضيع التي تطرق إليها التقرير السابق وهو بناء مجتمع معرفة في الوطن العربي. والجدير بالذكر هنا أن هذا التقرير الذي تم إصداره في الشهر الماضي قد قوبل بالعديد من الجهات المختلفة بالمدح والنقد والنقاش. وهذا هو ما يهدف إليه التقرير على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، وهو النقاش والنقد والمداخلات والأفكار للقراء.

لن أخوض في تفاصيل التقرير التي سيتم نقاشها من جانبكم ولكني أود أن انوه إلى أن هذا التقرير مثير وجريء حيث انه يلقي الضوء على النتائج السيئة جدا للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والاحتلال الأمريكي للعراق. ولكي يكون شريكا حقيقيا وهاما في التنمية، فإنه في تقديري يستوجب النظر إليه عن كثب وتحليل أفكاره ومواضيعه. وفي ختام حديثي أقول أن هذا التقرير هو أداة للتغير لما هو أفضل.

كلمة د. ريما خلف هنيدي

الأمين العام المساعد للأمم المتحدة
المدير الإقليمي لمكتب الدول العربية
بمناسبة الإعلان عن إصدار التقرير
عمان، 20 تشرين أول 2003

قدم سفيان مشعشع مختصراً للكلمة

مر عامان بين بدء الإعداد للتقرير الأول وإعداد التقرير الثاني. ولم تكن هذه الفترة بنظر فريق التقرير مجرد سنتين عابرتين. فقد طفحت بالأحداث التي هزت العالم، وزلزلت المنطقة العربية ففي عام 2002، أعاد الجيش الإسرائيلي احتلال الأراضي الفلسطينية بكاملها تقريباً، مرتكباً سلسلة من جرائم التدمير والترويع والقتل، وصفتها منظمات دولية، بجرائم حرب، خاصة في جنين ونابلس ورفح. وخلف الاجتياح وراءه دماراً لم تنج منه حتى أشجار الزيتون ومازال الاحتلال، بإجراءاته التعسفية، يدمر قدرات المجتمع الفلسطيني، ويقوض آماله في بناء دولته وتقرير مصيره.

وفي عام 2003 سقط العراق تحت احتلال جسد مخططات إعادة تشكيل المنطقة العربية من الخارج، لأغراض قوى أجنبية. وخلال العامين المنصرمين، اتسعت عمليات التضييق على الحريات في العالم أجمع، وبخاصة في الولايات المتحدة، تحت ذريعة الحرب ضد الإرهاب فانتهكت الحريات المدنية والسياسية، وبخاصة للعرب والمسلمين وسمح باعتقالهم وتوقيفهم إدارياً دون محاكمة، أو حتى توجيه تهمة وأصبحوا على عكس القاعدة القانونية متهمين حتى تثبت براءتهم. وتعرض الدين الإسلامي لموجة ظالمة من التحريض والتشهير والنقد، تتم عن جهل في كثير من الأحيان، وافتراء صريح في أحيان أخرى.

ومن عادة الأحداث أن لا تظهر نتائجها إلا بعد حين لكن هذه الأحداث كانت ناطقة في تداعياتها الأولية. وهي في قوة فعلها قد تكبل خطوات التنمية في المجتمعات العربية وتسبق إلى رسم صورة لها على غير ما نريد ولا ريب أن تحدي بناء التنمية الإنسانية في ظل هذه المستجدات أصبح أكثر خطورة وأشق منالا.

وفي مواجهة هذه التحديات الخارجية تطمح سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية إلى حفز رؤية استيراتيجية تبلورها النخب العربية وتتوخى إعادة تشكيل المنطقة من الداخل، خدمة لأغراض التنمية الإنسانية فيها، وإلى تعميق حوار عربي خالص حول سبل تحقيق العزة والمنعة

والحياة الفضلى لأبناء هذا الوطن الكبير وبناته ويبقى منطلق هذا الحوار أن الإصلاح الذاتي المبني على نقد صريح ورصين ومتوازن للذات هو البديل الصحيح، إن لم يكن الوحيد لمخططات إعادة تشكيل المنطقة، بل إعادة صياغة الهوية العربية من خارجها.

لقد غدت المعرفة في عالم اليوم مفتاح النهضة والنماء فهي التي ترسم الحدود الفاصلة بين الثراء والفقر، وبين القدرة والعجز وبين الإنجاز الإنساني والإحباط وتستطيع الدولة القادرة على حش المعرفة وإنتاجها ونشرها أن ترتقي بمستوى التنمية فيها، وتأخذ بيد مواطنيها إلى مدارج النمو والازدهار، تتبوأ المكانة التي تستحقها على مسرح العالم المعاصر، فأين نحن العرب من عالم المعرفة نشرا وإنتاجا؟

إن التعليم هو المكون الأهم في منظمة نشر المعرفة وثمة إنجازات كبيرة، كما يبين التقرير، في العديد من البلدان العربية على صعيد التوسع في التعليم ونشره ولكن رغم هذا التوسع الكمي المشهود، والمستويات العالية لتأهيل الأساتذة والمدرسين فإن نظامنا التعليمي يواجه تحديات جدية من حيث نوعيته وجودته فما نزال نعاني من اكتظاظ الصفوف، وقصور المرافق وانخفاض الأداء في مباحث أساسية كالرياضيات والعلوم وما زلنا نشدد على التعليم التلقيني الضي يضع الأقفال على العقول فلا تتدبر ما ترى ولا تنظر فيما تجد بل تألف الحفظ والتكرار، وتستسيغ الاتباع والتقليد وإذا أخذنا بالاعتبار نوعية التعليم لقياس رأس المال البشري العربي كما يقول التقرير، فإن معظم الدول العربية قد أهملت عملية تقييم نوعية التعليم فيها، مما سمح بتردي نوعيته، وانفصاله عن حاجات المجتمع وسوق العمل كليهما.

وفي حقل وسائل الإعلام، وهي من أهم آليات نشر المعرفة، يلاحظ التقرير أن جلها لا يرقى إلى متطلبات بناء مجتمع المعرفة، وأن سمات عامة تميز الخطاب الإعلامي العربي، وبخاصة الرسمي منه، وتجعله كابحاً للابتكار، ومانعاً للتفاعل، ومحبطاً للمبادرات فلن نجد في ثنايا الخطاب الإعلامي، في عمومه، إلا السلطة تبرز في مضمونه، وتتبدى في تفاصيله، وتهيمن على قيمه. ولن يجد المتابع فيه، غالباً إلا رأياً واحداً تغيب معه الآراء الأخرى.

وفي خضم هذا الحال إضاءات على امتداد المنطقة، تنبئ بحركة تتمرد على الواقع وتتطلع إلى التغيير، نراها في بعض الفضائيات والصحف العربية، فرغم استمرار هيمنة الإعلام الرسمي ذي الرأي الواحد على الساحة الإعلامية، دخلت وسائل الإعلام العربية مرحلة جديدة تتميز بعنصر المنافسة لصحف ووسائل اعلام ظلت، لحقب طويلة، تتمتع باحتكار القارئ والمشاهد العربي. وأصبحت صحف وقنوات عربية قادرة على منافسة أعتى المؤسسات العالمية في السبق على الخبر والصورة، فبثت روحاً جديدة في منظومة الإعلام العربي تتسم بالانفتاح على الحوار، وعمق التحليل، والتوسع في هوامش الحريات.

أما في مجال إنتاج المعرفة، فيكشف التقرير تباينات كبيرة تتراوح بين الشح في بعض المجالات، والإبداع في مجالات أخرى، فمن جهة، يشكو البحث العلمي في البلدان العربية من تدني مستوى الإنتاج فيه، وضعف في مجالات البحث الأساسي، وشبه غياب في الحقول المتقدمة، مثل تقانة المعلومات، ويعاني البحث العلمي من انخفاض الانفاق عليه، وغياب الدعم المؤسسي له، إضافة إلى انخفاض أعداد المؤهلين للعمل فيه.

أما الإنتاج العلمي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، فيخضع في العالم العربي لقيود كثيرة، وتتدخل السياسة والقوانين المتصلة بها، بشكل مباشر أو بقنوات غير مرئية، في رسم الخطوط الحمراء له.

وحينما ننقل عدسة الرؤية إلى حال الإنتاج الأدبي والفني، تتكشف لنا صور مختلفة، فمقارنة بضعف الإنتاج المعرفي العربي في البحث والتطوير التقاني، ومحاصرته في مجال الانسانيات، تزخر المجتمعات العربية بابداع أدبي وفني متميز يرقى إلى أعلى المستويات العالمية، وتسطع الصور الإبداعية في ميادين كثيرة منه. وهي ثمرة لجهد خلاق لا يحتاج إلى أدوات بحث باهظة الكلف أو لدعم مؤسسي.

بيد أن الإنتاج الأدبي يعاني من تحديات رئيسية، أهمها قلة عدد القراء وضعف القوة الشرائية للقارئ العربي، وينعكس هذا جلياً في أعداد الكتب المنتجة في العالم العربي، فرغم أن العرب يمثلون خمسة بالمئة من سكان العالم، إلا أننا ننتج واحدا بالمئة مما ينتجه العالم من الكتب. وعلاوة على ذلك، فإن العدد القليل نسبياً الذي ننتجه من الكتب لا يتحرك بسهولة عبر الأسواق العربية، نظراً للقيود التي يفرضها إثنان وعشرون رقيباً عربياً وكان من نتائج ذلك حرمان شعوبنا من الوصول إلى جميع الأفكار الجديدة والأعمال الإبداعية.

هذا هو حال المعرفة، نشراً وانتاجاً، في بلداننا العربية، لكن كيف آل إلى ما هو عليه؟ عوامل كثيرة تحتاجها المعرفة حتى تزهر، فأيها أكثر افتقاداً وغياباً؟ فالمعرفة تحتاج إلى نسق لإدارة وتنظيم اكتسابها، وهي تتطلب رحما ثقافياً خصباً يحتضنها حتى تبلغ كمالها، وهي تستدعي بنية اقتصادية واجتماعية تحيطها بالعناية والرعاية حتى يقوى ويستقيم عودها وهي لا غنى لها عن مناخ سياسي يفتح مكامن الإبداع فيها.

إن جوهر الثقافة العربية الممتد عبر التاريخ، يمكن أن يحمل إقامة مجتمع المعرفة باقتدار في الألفية الثالثة. بل إن متانة الثقافة العربية وغناها يمكن أن يعززا قدرة المجتمعات العربية في التعامل مع تيارات العولمة الجارفة فالدين الإسلامي، وهو المكون الأهم في منظومة الثقافة العربية، يحض على ارتياد العلم وإقامة مجتمعات المعرفة، ولعل عصر الازدهار العلمي العربي، والذي اتسم بتآزر قوي بين الدين، ممثلاً في الاسلام من جهة والعلم من جهة أخرى، لخير دليل على ذلك. كما أن اللغة العربية هي من ثراء المبنى وغنى الامكانات بحيث تقدم هي ذاتها فرصاً نادرة لتيسير ولوج العرب عصر المعلوماتية وتخوم المعرفة.

ولكن ما وجده التقرير في البنى الثقافية افتقده في البنى الاقتصادية والسياسية. فنمط الانتاج الذي يطغى فيه نشاط استقطاب المواد الأولية ويولد دخلاً ريعياً، يصاحبه نمط من الاستثمار يميل إلى الإنفاق التفاخري، وينصرف عن بناء القدرات الإنتاجية.

كما أن الأسواق العربية تتسم بغياب المنافسة السليمة، وصغر الحجم. أدى غياب الشفافية والمساءلة في عدد منها إلى وضع باتت فيه مصالح النخب السياسية ورجال الأعمال متلاحمة، بل متطابقة، مما قاد إلى تقليل الميزة التنافسية من توظيف المعرفة. إذا أصبحت أرباح الأنشطة الاقتصادية تستند إلى ما تتمتع به من حظوة في هيكل القوة لا على ما تقدمه من ابداع وابتكار. كما تتميز الأسواق العربية، فردای، بصغر حجمها. وزاد من ضيق الأفق لهذه الأسواق ضمور التعاون العربي، الذي عجز عن ملاحقة التعاون الاقليمي في مناطق مختلفة في العالم، وتخلف عن متابعة ما سبق أن أقره من اتفاقيات تعاونية، وما أصدره من قرارات اقتصادية.

كما أن نسق الحوافز في المجتمع يؤثر على اكتساب المعرفة. وهذا النسق ليس إلا مجموعة القيم التي يحتضنها المجتمع، وتتجلى في مظاهر معنوية ومادية متنوعة. وقد أصابت الفورة النفطية بعضاً من هذه القيم والحوافز فكادت تضيع قيمة العلم والعالم، وأصبحت القيمة العليا للثورة، بغض النظر عن الوسيلة التي أدت إليها. ولا حاجة بنا اليوم إلى نسق جديد للحوافز قدر حاجاتنا إلى إعادة الاعتبار إلى سلم للقيم كان جزءاً من حياتنا الثقافية.

أما السياق السياسي المحابي للمعرفة فيقوم على داعمتين أساسيتين: الحرية والقانون، فإن ضاق مجال الحرية، اضمحل الإبداع لدى الأفراد، ويؤدي غياب الحريات إلى هيمنة السلطة السياسية على منظومة المعرفة، مؤسسات وأفراداً. وعندها، تختفي مقاييس الجدارة والأهلية في اختيار القائمين على هذه المؤسسات، لتحل محلها معايير الولاء والتبعية.

أيها السيدات والسادة الأفاضل.

لقد قام تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني بتوصيف شامل لمشهد المعرفة. ومن ثم بسط رؤية استراتيجية تقصد إلى إصلاح السياق المجتمعي لاكتساب المعرفة، وترمي إلى تقوية منظومة المعرفة ذاتها في البلدان العربية.

أوراق العمل

حول ابستمولوجيا المعرفة وتناقض المرجعيات

نادر سعيد

1. مقدمة

أكد تقرير التنمية الإنسانية العربي الأول على أن تحدي التنمية في العالم العربي يتمثل في تجاوز نواقص ثلاثة: المعرفة والحرية وتمكين النساء. وتم اختيار موضوع المعرفة ليكون نقطة التركيز لهذا التقرير. لقد احتوى التقرير الحالي (2003) على تسعة فصول بالإضافة إلى ملخص للتقرير وقسم تمهيدي حول تطورات التنمية الإنسانية في البلدان العربية منذ 2001. تناولت هذه الفصول تطورات التنمية الإنسانية في البلدان العربية منذ العام 2001، ومناقشة للمفهوم والعلاقة بين المعرفة والتنمية الإنسانية، ومجتمع المعرفة في البلدان العربية، والوضع القائم من حيث إنتاج ونشر وقياس المعرفة، وكذلك السياق المجتمعي، الاقتصادي، السياسي. كما تم تقديم رؤية استراتيجية وتفصيل لأركان المعرفة.

وقد قام التقرير بتعريف (المعرفة) على النحو التالي:

- تتكون المعرفة من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار أو مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع، في سياق دلالي وتاريخي محدد، وتوجه السلوك البشري، فرديا ومؤسسيا، في جميع مجالات النشاط الإنساني، في انتاج السلع والخدمات، وفي نشاط المجتمع المدني والسياسة وفي الحياة الخاصة.
- تضم المعرفة، على سبيل المثال، البنى الرمزية التي تمتلك عبر التعليم الرسمي والدروس المستفادة من خبرات العمل والحياة، وتشمل الحقائق والقصص والصور وموجهات السلوك البشري، موثقة، أو شفاهة أو ضمنية، وتشتمل المعرفة المؤسسية لمجتمع ما على التاريخ والثقافة والتوجهات الاستراتيجية، والأشكال التنظيمية.
- إن المعرفة قد تكون صريحة (مدونة أو مسجلة على صورة أو أخرى) أو ضمنية (في موجهات السلوك البشري التلقائية مثلا).
- إن انتاج المعرفة لا يقتصر على الأشكال التقليدية للعلم والبحث العلمي بل تنتج المعرفة عن صنوف التعبير الفني والأدبي والنشاط الانتاجي في الثقافتين العامة والشعبية.

- إن المعرفة حالة إنسانية أرقى من مجرد الحصول على المعلومات، وقد تكون المعرفة أقل درجة (على سلم السمو الإنساني) من الحكمة التي تشترط التزاما بالقيم الأخلاقية العليا للإنسانية كالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.
- والتنمية في العالم العربي بارتباطها بالمعرفة تواجه مشكلة مزدوجة: فمن ناحية يقف الإطار المعرفي القائم على الثقافة التي تغلب الغيبيات على الواقع الاجتماعي عائقا في وجه البدء في مشروع تنموي نهضوي يضع الواقع الاجتماعي - المادي الملموس كمعيار، ومن ناحية أخرى واقع منظومة اكتساب المعرفة المحدث، هو واقع متخلف غير فعال.

2. حول المعرفة والابستمولجيا

أما السؤال الرئيس الذي تطرحه هذه الورقة فهو متعلق بأهمية مناقشة آليات انتاج المعرفة أو مصادر المعرفة ونوعيتها وآليات توظيفها، وحول المرجعية المعرفية التي قد تساهم في إخراج المجتمع العربي من «عنق الزجاجة» المتمثل في الثقافة المجتمعية القائمة على التفسير الديني. وبرغم محاولات التقرير الجادة للتعامل مع هذا السؤال، فقد قرر فريق التأليف المراوحة بين الغيبي والاجتماعي واستخدام الدبلوماسية بأقصى حدودها عند التعرض للمعيق الأساس الذي يقف في وجه إمكانية النهوض التنموي المتمثل في «الدين المجتمعي»، فمن ناحية نجد على أن غلاف التقرير يبدأ في وضع آية قرآنية (وقل ربي زدني علما) بما تعنيه هذه الآية بالتحديد من تناقض مع محتوى التقرير الذي يدعو للتخلص من المحددات الثقافية والرمزية واستخدام الأسلوب العلمي وأهمية البعد الإنساني في البحث عن الحقيقة عند وضع الخطط وتحديد نوع المعرفة المطلوبة. وهو يثير بذلك سؤالا جوهريا لا يمكن إلا التعامل معه بشكل أو بآخر وهو المتعلق بطبيعة المرجعية للمجتمع العربي المستقبلي الذي يدعو التقرير فيه لتحقيق التنمية الإنسانية القائمة على مؤشرات مادية ومعيشية مرتبطة بالاقتصاد والنظام الانتاجي وبطبيعة القيم والمؤسسات القائمة على الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، وارتباط ذلك كله بمنظومة معرفية قائمة على المعرفة (العلمية) والحقيقة الاجتماعية كما هي في أرض الواقع.

إن قدرة مجتمع على اكتساب المعرفة ومدى توظيفها في خدمة التنمية رهن بالبنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما هو رهن بقيام عديد من المؤسسات المجتمعية وبفعاليتها، كما يؤكد التقرير. ولكن من الأهمية بمكان التأكيد على أن التنمية في الجوهر مرتبطة بنظريات المعرفة وآليات الوصول لها (الابستمولوجيا): فالمعرفة هي (ما يعرفه الناس)، بينما الابستمولوجيا: ماذا نعرف بالفعل وكيف نعرف ما نعرفه؟ وبرغم أن هذا السؤال يعود إلى ما قبل سقراط الذي تحدث عن إمكانية التفكير النقدي والتساؤل حول طبيعة وكنه الفكر نفسه،

إلا أنه ما زال سؤالا محيرا وغير قابل للإجابة الحاسمة. وهذا التساؤل بالتحديد هو الذي لم يتطرق له التقرير بشكل كاف أو جوهري، حيث أن التساؤل، وخصوصا في العالم العربي، لا بد أن يبدأ من كنه الفكر نفسه وحول آليات إنتاج وانتقال المعرفة.

وفي هذا السياق، فإنه ولفترة طويلة من تاريخ البشرية كان هناك قناعة راسخة أن الناس يعرفون (عالما)، وقد بدا أن المعرفة تسكن في العقل (The mind) وأن الواقع يوجد هناك في الخارج (العالم) الموضوعي. وكان الهم الأساسي للعلم هو في كيفية استيعاب العالم الخارجي في العقل بدقة، وهذا التوجه وصل ذروته وتمثل في (مناهج البحث العلمي الموضوعي) وهذه المناهج هي التي تضمن أفضل وسيلة للحصول على معلومات حول العالم. ومع ظهور فلاسفة القرن الثامن عشر متمثلين في (امانويل كانت) أصبح هناك إدراكا متزايدا أنه ليس هناك ارتباطا مباشرا بين العالم (المحيط) الموضوعي القائم بحد ذاته (noumena) والتجربة – الخبرة الإنسانية (Phenomena). وأن كل ما لدينا هو مجموعة من التفسيرات (Interpretations) لانطباعاتنا وخبراتنا التي تؤدي بنا للاعتقاد بأن عالما موجودا هناك خارج نطاق الإدراك. وإذا كانت العلاقة بين الواقع الموضوعي والإدراك هي افتراضية فما الذي يضمن (الحقيقة) أو ما يطلق عليه (سلطة المعرفة)؟ إن سلطة المعرفة تشتق من (جماعة المعرفة Knowledge Community) حيث يتفق الناس – الجماعات على ماهية الحقيقة. ويعرف (توماس كوهين) المعرفة على أنها في طبيعتها ملكية للجماعة أو هي لا شيء.[1]

ومن هذا المنطلق تصبح المعرفة ليست ما يعتقده الأفراد، بل ما تعتقده الجماعات (جماعات المعرفة). هذا لا يعني أنه ليس للأفراد أفكار خاصة بهم، ولكن أفكار الناس لها معنى أو قيمة فقط ضمن سياق اجتماعي. ومن هنا يصبح الاهتمام بالابستومولوجيا: بكيف يعرف الناس ما يعرفون أكثر أهمية من مادة المعرفة بحد ذاتها. وهكذا فإن المعرفة ملكية للجماعة والجماعات، للثقافة السائدة والثقافات الفرعية، بما في ذلك الكليات الأكاديمية ومراكز البحوث التي تنتج وتحافظ على الحوار والنقاش الاجتماعي.

إن علم اجتماع المعرفة ينظر في تاريخ الفكر والحياة الفكرية لدراسة ما هي المعرفة من خلال كيفية استخدامها وكيف يتم إنتاج معرفة جديدة. فقبل الثورة العلمية في القرن السادس عشر وعصر النهضة في الثامن عشر، كانت معظم المعرفة متوارثة تنتقل من جيل لآخر بتجديد محدود واكتشافات ضئيلة العدد. أما في العصور الحديثة فإن ما كان يعتبر الحقيقة أصبح

[1] See Also: Immanuel Kant, Critique of Pure Reason, 1787; Karl Mannheim, Ideology and Utopia, 1929; Michele Foucault, Madness and Civilization: A History of Insanity in the age of Reason, 1961; Thomas Kuhn, The Structure of Scientific Revolution, 1962; Peter Berger and Thomas Lukman, The Social Construction of Reality, 1963.

موضعا للتساؤل والتجديد والاكتشاف. وقد أكد ذلك على أهمية التعرف على آليات التوصل للمعرفة. وبرغم أن معظم المعرفة التي نحتاجها تتوفر من مصادر (سلطات معرفية) تعتبر موثوقة إلا أن تعقيدات الحياة ومتطلباتها المتزايدة تدعو للتساؤل حول مدى إمكانية الوثوق بهذه السلطات المعرفية – الخبراء.

وفي نفس الوقت، فإنه يمكن النظر للمعرفة (التعرف) كعملية اجتماعية (social process). أي أن المعرفة ملكية جماعية لثقافة معينة أو ثقافة فرعية. كل المجتمعات مكونة من تجمعات للمعرفة كالمجموعات الاجتماعية والمؤسسات والمنظمات المختلفة التي تشكل مساحات للحوار والعلاقات كتلك المتوفرة في العائلة الممتدة. فيبدأ الأهل في عملية التعليم التثقيف وإعادة التثقيف حسب المتغيرات والعوامل المتجددة. إن عملية التثقيف التي تقوم بها الأسرة (التثقيف الرئيسي) أساسية ينتج عنها هوية وانتماء، تتبعها عملية تثقيف فرعية تتم في المدرسة تزود الطفل بهويات إضافية وتنظم علاقته مع المجتمع تمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية. وفي ظل العولمة وتزايد التبادل الثقافي يتشكل مستوى ثالث من التثقيف القائم على معرفية كونية ويدعو للتساؤل حول الهوية التي تم تشكيلها في الحلقتين الأولى والثانية. وفي المجتمع العربي، فإن هذه المؤسسات (المعرفية) في مجملها تخضع لثقل الإطار الثقافي الخانق للتجديد، وتتكرس من خلال نظم ثقافية يشرعها نظام أبوي يسيطر على كافة المؤسسات ويعطل إمكانيات التغيير.

وفي المقابل، هناك اهتماماً متزايداً حول وصف الترابط بين المعرفة – البيانات والمعلومات والأفكار والمعتقدات – والسياق التي تنتج وتستخدم فيه (Social Epistemology)[2] وهذا يحتم البحث في ما هو في مجال الوهم ومجال الحقيقة (أي الفكر المرتبط بالواقع الاجتماعي وضروراته والفكر القائم على التفسيرات فوق المادية) – الوعي الزائف (ماركس). وفي الوقت الذي تهتم الابستومولوجيا الكلاسيكية في الوصول للحقيقة أو البرهان أو العقلنة (الطريقة العلمية) والتي جاءت لتستبدل الأسس المعرفية التقليدية (المتداولة)، وهذه المدرسة التي مازالت سائدة في الوقت الحاضر، جاءت الابستمولوجيا الاجتماعية لتؤكد أنه ليس هناك عقلنة أو معرفة كونية موضوعية أو معايير للحقيقة ولكنها تنتج عن سياق اجتماعي ثقافي ولا تنتج بدون سياق أو ضمن عقلنة – المدرسة العلمية – أو ليس لها أساس في الواقع – المدرسة الدينية التقليدية. وهذا يعني أنه ليس هناك معرفة أفضل من معرفة أخرى بالضرورة، مما يعني أنه لا يمكن التسليم ببديهية آليات المعرفة الحالية على أنها الأفضل للمجتمع ولإمكانيات تنميته، بل لا بد من الاعتراف أن المعرفة متحيزة وأن آليات الوصول للمعرفة وجماعاتها (أي المنابر أو المساحات التي تنتج وتتصارع على تعريف ماهية المعرفة) متحيزة، مما يعني أن أسس التنمية التي تنتج عنا متحيزة أيضا.

[2] See for example: Steve Fuller, Social Epistemology, 1988.

3. خاتمة

إن ما ورد سابقا يثير تساؤلات جوهرية حول كنه المعرفة في العالم العربي ومدى تحكم مجموعات معينة في أسس هذا الفكر وتحديد الإطار الممكن للتفكير والإبداع، وإن كانت محددات هذا الفكر قائمة على أسس غيبية وليست ضمن إطار عقلنة الواقع أو تكميمه، فإنه يصبح من الصعب الإفلات من الواقع الحالي لواقع مختلف. فما تزال الثقافة السائدة هي المحقن (الفلتر) الذي يحدد طبيعة وإمكانيات منظومة المعرفة في العالم العربي وتتحكم بأجندة المعرفة في الجوهر، أخذا بعين الاعتبار التأثيرات الدولية في إطار العولمة. وتعتبر المصادر التالية هي الأكثر سيادة في تحديد وسائل الحصول على المعرفة في المجتمع العربي: السلطات (المعرفية والمعنوية) وقد تكون أشخاصا أو كتبا – دينية مثلا، سلطة المتوارث فالمعرفة الحالية ما زالت رهينة للمعرفة التراثية تبني في إطارها ولا تبني فوقها، الإيمان ويعتبر الإيمان المصدر المعرفي الأهم وخصوصا من حيث تأثيره في تحديد إمكانيات التغيير، فالمعرفة القائمة على الغيبيات أكثر ثباتا وأصعب حراكا. ويستخدم البعض (المنطق متمثلا في الاستنباط والاستقراء) حيث يعتبرونه بديلا عن المعرفة (العلمية). وأخيرا استخدام الحواس بدون تدقيق أو جهد لتجاوز الظاهر من المعطيات. ومن المؤكد أن نظرة أولية لهذه المصادر المعرفية السائدة تظهر نوع الأخطاء التي قد ترتكب في محاولة الحصول على المعرفة من خلالها: أخطاء في جمع البيانات من خلال الحواس، تناقل معلومات خرافية لا تستند إلى أي سند علمي في الواقع الموضوعي، التعميمات الخاطئة، جمع البيانات بشكل اختياري لتؤكد التعميمات، وخلق معلومات غير موجودة في الواقع الملموس للتعايش مع التناقضات الموضوعية.

ومن هذا المنطلق فإن التغيير في المعرفة القائمة على الرمز والغيبيات وإتاحة المجال لمعرفة تعددية وشمولية متعمقة (كما تدعو إليه المنظرات النسويات مثلا)[3] قد تؤدي إلى إفساح المجال لنوع مختلف من المعرفة المادية والروحية وعلاقة بناءة بينها (وبرغم أن ما قدمه ماكس ويبر حول البروتستانية والرأسمالية مازال محطا للنقاش إلا أنه بشكل مثالاً لهذه النزعة). وفي العالم العربي، فإن الخروج من عنق الزجاجة التي يشكلها (الدين المجتمعي)، لا يتم بالقفز عن الواقع المعرفي ولكن بفهمه والاعتراف بمبرراته، ولكن عدم القبول بهذه المبررات كأسس معرفية تؤدي للتنمية، بل تشكل عقبات في وجه إمكانيات النهوض في العالم العربي. ولذلك فإنه كان من الأجدى بالتقرير العربي معالجة العلاقة بين الدين والدنيا من خلال توضيح المرجعية المعرفية التي يمكن لها أن تحقق التنمية وتؤدي للخروج من الأزمة الحالية بدلا من المراوحة بين الديني والدنيوي بدون إجابة واضحة.

[3] See for example: Elizabeth Anderson, Feminist Epistemology: An Interpretation and a Defense, 1995.

مجتمع المعرفة في الوطن العربي في ظل العولمة

غازي الصوراني

لعل الحديث عن مفهوم محدد للمعرفة، أمر يفتقر للسهولة، بمثل ما يفتقر إلى الاتفاق بين أصحاب الفكر على تعريف محدد له، نظراً لأن المعرفة عملية جدلية معقدة تحدث بأشكال مختلفة، ولها مراحلها ودرجاتها في التطور، وتتضمن مساهمة قوى الإنسان وقدراته المختلفة عبر التجربة والممارسة المرتبطة بطبيعة وشكل النمط الاجتماعي - الاقتصادي من التطور بين هذه المجموعة البشرية أو تلك، وبالتالي نحن أمام مفهوم متعدد المضامين والدلالات، المرتبطة بتطور حركة الواقع والفكر والمسار التاريخي للبشرية.

فإذا كنا نتفق على أن المعرفة هي ثمرة أولية من ثمار الفكر باعتباره وعياً قبلياً مرتبطاً بالواقع المعيش وعاكساً له، فليس معنى ذلك تطابق هذه المعرفة بالواقع مع شمولية الفكر وفضاءه الواسع، إذ أن حجم المعرفة ودورها يتحددان حسب نسبة أو درجة تفاعلهما مع شمولية الفكر وحركة تطوره التاريخي، وهو تفاعل مرهون بدرجة تطور وحركة الواقع المجتمعي في هذه المرحلة التاريخية أو تلك، ما يؤكد على ذلك، أن تاريخ البشر ونشوء المعرفة وتطورها، ليسا سوى سيرورة بدأت مع الإنسان الذي تحرك بدوره - على خلاف الحيوانات الأخرى - بقوة العقل والإدراك عبر تدرج وعيه ومعرفته منذ مرحلة النشوء، فالصيد والرعي والزراعة، إلى مرحلة الحرفة والتجارة والصناعة وصولاً إلى المرحلة الحديثة أو الثورة في العلم والمعلومات. على أن تطور المعرفة وتشعبها الذي «نبع من تربة الاقتصاد والحاجات المادية الأساسية، لا يعني بقاء المعرفة مرتبطة بهذه التربة بصورة مباشرة، ذلك أنه مع تطور وسائل وقوى الإنتاج، يتشعب العمل ويتطور تقسيم العمل إلى شبكة معقدة متعددة الأبعاد والجوانب، فيبدأ التخصص، بما في ذلك التخصص في إنتاج المعرفة التي تأخذ عند ذلك خطاً تطورياً خاصاً بها، ومستقلاً نسبياً عن تربة الإنتاج المادي»[1] دون انفصام مع الواقع الذي يؤثر عليها وتتأثر به ضمن علاقة جدلية، ترتبط مخرجاتها أو نتائجها السلبية أو الإيجابية أو أنواعها، وفق طبيعة ومسار المصالح الطبقية الحاكمة أو السائدة في هذه المرحلة أو تلك، فهناك المعرفة الأولية أو الأولى التي تتشكل في أذهاننا عن طريق الحواس التي تقودنا إلى معرفة وجود الشيء والاستدلال عليه كوجود مادي أو محسوس، وهناك المعرفة التي لا تكتفي بالمحسوس أو بالشكل أو المظهر، بل تحاول أيضاً أن تدرك الأشياء إدراكاً عقلانياً يُمكّن العارفين بها من فهم الأسباب

[1] د. هشام غصيب، جدل الوعي العلمي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- عمان/ الأردن 1992، ص13

التي تحول دون التطور والتقدم في واقعهم، وصولاً إلى معرفة السبل الكفيلة بتجاوز هذا الواقع، وهنا تتجلى الأيدولوجيا كمفهوم جراحي يستطيع الناس من خلالها، أن يعوا حقيقة الصراع وأن يشتركوا في مباشرته» في حال ممارسة دوره النقيض حيث يقوم بتشريح عمومية التصورات والأحكام المعرفية في الذهن البشري، ارتباطا بما يمثله من تجسيد لمصالح أو شرائح طبقية واسعة في ظروف محددة، دون أن يعني ذلك انفصام الأيدلوجيان عن المعرفة، بل بالتواصل والتفاعل معها من داخل إطارها. وبالتالي فإن المعرفة التي ندعو إلى امتلاكها ووعيها، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز إلى العقل والتجربة، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقدسية الأفكار، كمدخل لابد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط، ذلك أن اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل، والعقلانية كمفهوم يستند على المنهج العلمي الجدلي، سيدفع بفكرنا العربي – ولا أقول عقلنا العربي – صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تحليل الواقع، والتحكم في سيرورة حركته، وهو أمر غير ممكن – كما يقول هيجل – ما لم يصبح الواقع في حد ذاته معقولاً، أو مدركاً، عبر الممارسة العملية في سياق تطبيقنا لقوانين ومقولات الجدل، التي لا تكمن أهميتها في كونها قوانين لتطور الواقع فحسب وإنما هي أيضاً، قوانين لتطور التفكير والمعرفة. خاصة في عصرنا الراهن، عصر العولمة، الذي تتهاوى فيه كثير من النظم والأفكار والقواعد المعرفية السائدة، لحساب «رباعية البيانات والمعلومات والمعارف والحكمة» فكما أفرزت تكنولوجيا الصناعة مجتمعاً مختلفاً عن مجتمع الزراعة، كذلك أفرزت تكنولوجيا المعلومات مجتمعاً مختلفاً عن مجتمع الصناعة، تمثله الثلاثية التالية: مجتمع المعلومات، مجتمع المعرفة كأهم مورد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجتمع التعلم والذكاء البشري والاصطناعي» فالمعرفة في هذا العصر «هي حصيلة هذا الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، لتوليد معرفة جديدة، وصولاً إلى الحكمة أو ذروة الهرم المعرفي، واستخدامها في تقطير المعرفة إلى حكمة صافية، «وتجاوز» المتاح من المعرفة، وزعزعة الراسخ، من أجل فتح آفاق معرفية جديدة لترشيد استغلال الموارد واستخدام الوسائل والموازنة بين تحقيق الغايات وكلفة الوصول إليها »[2] في عالم أصبحت البلدان المتقدمة والمهيمنة فيه، تتعاطى مع مفهوم العالَم الإدراكي كنظير معرفي للعالَم الفيزيائي (المادي)، فكما حدد أينشتين للفيزيائي معادلته الشهيرة التي تربط بين الكتلة والطاقة، يقترح بروكز، في المقابل، ثنائية «المعلومات – المعرفة»كأساس للعالم الإدراكي، ومحركاً رئيسياً للاقتصاد الحديث.[3]

---

[2] المصدر السابق، ص29

[3] المصدر السابق، ص29

إذن، نحن أمام مفهوم جديد للمعرفة، زاخر بالحركة الصاعدة صوب المستقبل بلا حدود أو معوقات، اعتماداً على ثورة المعلومات والاتصالات وعلوم الكمبيوتر والتكنترون، والميكروبيولوجي، والهندسة الوراثية، إلى جانب العلوم الحديثة في اللغة، والاجتماع، والانثروبولوجيا والتاريخ والجغرافيا البشرية والاقتصاد، بحيث أصبح مفهوم المعرفة المعاصر شاملاً لكل العلوم الطبيعية والإنسانية في علاقة عضوية لا انفصام فيها من ناحية، ومحصوراً في كوكبنا - إلى حد بعيد - في بلدان المركز الرأسمالي القادرة وحدها على إنتاج وتصدير العلوم والمعارف من ناحية أخرى، بحيث بات من غير الممكن تطبيق هذا المفهوم على أوضاعنا العربية وبلدان الجنوب أو العالم الثالث عموماً دون امتلاك جزءاً هاما من مقوماته والتفاعل مع معطياته، واستخدام آلياته وقواعده، كمدخل وحيد لجسر الهوة المعرفية، بيننا وبين تلك البلدان، آخذين بعين الاعتبار، أن لكل معرفة خصوصيتها المرتبطة والمحددة من حيث شكلها وجوهرها، بحركة صعود أو بطء آليات التطور الداخلي في هذا المجتمع أو ذاك من ناحية، وبالعوامل الخارجية المؤثرة في ذلك التطور من ناحية ثانية، فالمعرفة عملية انعكاس للواقع وعرضه في الفكر الإنساني المرتبط بهذا الواقع مكانياً وزمانياً من ناحية، ومرتبط بالممارسة العملية التغييرية في الأنشطة الإنتاجية والمجتمعية بكل أبعادها من ناحية أخرى، إذ أن المعرفة والتغيير العملي هما جانبان مشروطان، يتوقف كل منهما على الآخر بشكل تبادلي لعملية تاريخية واحدة «فالتفكير وحده - على أهميته وضرورته - لا يخلق إلا الأفكار الذاتية، ولا يمكن حل هذه الإشكالية إلا بالممارسة الاجتماعية، التي هي شرط التفكير وبلوغ الحقيقة الموضوعية كهدف أساس من أهداف المعرفة لا يمكن بلوغه في واقعنا العربي عبر التشخيص أو التحليل أو استخدام البيانات والمعلومات الدالة على أوجه القصور فيه، كما تناولها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003»، وإنما عبر امتلاكنا - بالإضافة إلى ذلك - لرؤى ومفاهيم غير ملتبسة، وبرامج واضحة لتجاوز الأزمة البنيوية الشاملة في هذا الواقع وتغييره عبر الممارسة، كأساس للمعرفة الإنسانية العربية ومقياساً لصحتها، إذ أن المعرفة - كما يرى ماركس بحق- تنشأ أصلاً كانعكاس لحاجات الممارسة العملية للإنسان، من أجل سد وتأمين هذه الحاجات بمختلف أشكالها وأنواعها المادية والمعنوية.

فإلى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر، عملية الربط بين المعرفة والممارسة كشرط لتقدمها ؟ الحقيقة انه باستثناء الومضات أو اللحظات العقلانية العربية في التاريخ العربي الإسلامي على يد المعتزلة وابن رشد، والتي انقطعت منذ القرن الثالث عشر، واستمرت حالة الانقطاع المعرفي عموماً حتى نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين ثم انقطعت وعادت إلى التواصل والتجدد في سيتينياته في الحقبة الناصرية التي انتهت بوفاة مؤسسها، ظلت الفرضيات الغيبية هي الحاكمة على صعيد الفكر العربي كما سنوضح لاحقاً، بمثل ما استمرت المجتمعات العربية محكومة في تطورها الاقتصادي

– الاجتماعي للنمط الريعي المركزي، والتجاري في التاريخ القديم، والى نظام التبعية والتخلف في التاريخ الحديث، بما أدى إلى هذا الانفصام الممتد إلى اليوم بين المعرفة والممارسة، والذي شكل عقبةً في وجه تفتح الرؤية العقلانية العربية وأبقاها أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن «العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره – كما يقول الجابري– » بمحددات ثلاثة هي: القبيلة والغنيمة والعقيدة، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الريعي، الذي يرمز إليه بالغنيمة (الدخل غير الإنتاجي)، وسيادة العقيدة الدينية، ويرى أنه لا سبيل إلى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفياً تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها».[4] ولهذا يقول محمود أمين العالم «إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن، تحول «القبيلة» في مجتمعنا إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي، وتحول «الغنيمة» أو الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي، يمهد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة وتحويل العقيدة إلى مجرد رأي، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي، دينياً كان أو علمانياً، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي»، بما يفرض علينا إعادة النظر في بنية ومكونات الثقافة العربية، التي باتت كما يقول الجابري «في حاجة ماسة وملحة إلى إعادة كتابة تاريخها، الذي ما زال مجرد تكرار واجترار لنفس «التاريخ» الذي كتبه أجدادنا «وذلك بهدف النظر إلى أجزاء تاريخنا الثقافي الذي تم فيه تصنيف العلوم الإسلامية إلى مجموعات: علوم البيان: من نحو وفقه وبلاغه، وعلوم العرفان: من تصوف وفكر شيعي وفلسفة إسماعيلية وتفسير باطني للقرآن، وكيمياء وتطبيب وسحر وتنجيم، وأخيراً علوم البرهان من منطق ورياضيات وإلهيات، بل وميتافيزيقا»، وفي كل الأحوال فإن «أي تحليل للفكر العربي الإسلامي، سواء كان من منظور بنيوي أو من منظور تاريخي، سيظل ناقصاً وستكون نتائجه مضللة، إذا لم يأخذ في حسابه دور السياسة في توجيه هذا الفكر وتحديد مساره ومتعرجاته»، وستظل أيضاً الأسئلة: «لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم؟ أو لماذا لم تتطور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية العربية في «القرون الوسطى» إلى نظام رأسمالي؟ ولماذا لم تتمكن النهضة العربية في «القرون الوسطى» من شق طريقها نحو التقدم المطرد؟ هذه الأسئلة ستظل ناقصة ومحدودة الآفاق، ما لم تطرح على الصعيد الأبيستمولوجي، أو ما لم تتجه مباشرة إلى العقل العربي ذاته، ذلك أن «العرب والمسلمين» إنما بدأوا يتأخرون حينما بدأ العقل عندهم يقدم استقالته، حينما أخذوا يلتمسون المشروعية الدينية لهذه الاستقالة، في حين بدأ الأوروبيون يتقدمون حينما بدأ العقل عندهم يستيقظ ويسائل نفسه، فالرأسمالية هي بنت العقلانية»[5]، والحال، أنه منذ القرن الخامس الهجري: «دخل الفكر

[4] محمود العالم، الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربي – القاهرة 1996، ص196

[5] المصدر السابق، ص347

الإسلامي كما يقول نصر حامد أبو زيد، في مرحلة الركود بحكم الظروف الداخلية والخارجية التي أدت إلى الجمود الاجتماعي والسياسي »[6] وتقلصت المساحة النقدية منذ ذلك القرن،« عندما راح الإعلان الرسمي للمذاهب يفرض بالتدريج ممارسة « أرثوذكسية » للفكر الديني بعيداً عن العلوم الدنيوية، حيث ظلت الظاهرة الإسلامية – كما يقول محمد أركون – إلى الآن عموماً شيئاً لا فكر فيه داخل الفكر العربي والإسلامي. وبقيت المسائل اللاهوتية الكبرى التي نوقشت في القرنين الثاني والرابع الهجريين على حالها تقريباً، كما تركها الأشعري بالنسبة للسنيين، وابن بابوية وأبو جعفر الطوسي بالنسبة للشيعيين »[7] واستمر هذا الحال حتى نهاية القرن التاسع عشر، وظهور ما عرف بحركة الإصلاح الديني الحديث، التي أطلقها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ولم تفلح كما يقول الجابري في «بلورة مشروع نهضوي تتجاوز به الإشكالية التي تطرحها في التجربة الحضارية العربية منذ اندلاع النزاع بين علي ومعاوية أو العلاقة بين الدين والسياسة»[8] كما لم تفلح الاتجاهات العلمانية، المادية والعقلانية التي ظهرت في تلك المرحلة وبداية القرن الماضي، في بلورة مشروعها النهضوي عبر اتجاهاتها الفكرية المتعددة، المادية والتنويرية ومن أبرز مثقفي هذا التيار شبلي شميل، وفرح أنطون وسلامة موسى وعلي عبد الرازق وطه حسين ولطفي السيد.

والسؤال الآن: كيف وصل العرب في العصر الحديث إلى هذه الحال، وأين يكمن الخلل؟ يرى جورج طرابيشي، أن الخطر في هذا الزمن القطري، ليس تراجع فكرة الوحدة العربية بحد ذاته، حيث أن مثل هذا التراجع قد يكون مؤقتاً، وإنما تراجع فكرة القومية بالذات »[9]، «أما برهان غليون فيري أن إخفاق الدولة العربية الحديثة، يعود إلى إنها لم تنشأ في حجر الأمة وتعبيرا عنها، وإنما نشأت من أنقاضها وفي مواجهتها، ولم تنجح في التحول إلى دولة – أمة، والسبب الرئيس لهذا الإخفاق في تصوره، يعود إلى مفهوم الدول التحديثية التي فرضت نفسها على المجتمع وأدخلت عناصر الحداثة إليه، لكنها قادت باسم التقدم والعقلانية والحرية والوطنية إلى عكس أهدافها، إلى نوع خاص من الحداثة هو «ما تحت الحداثة أو حثالة الحداثة».[10] أما د. هشام شرابي، فيرى أن «ما جرى في المائة سنة الأخيرة من الحياة العربية التي سادتها «الأبوية» أفضى إلى تحديث القديم دون تغييره جذرياً »[11]، وفي موقفه من هذه المسألة ارتباطاً

---

[6] ماهر الشريف، رهانات النهضة في الفكر العربي، دار المدى، دمشق – الطبعة الأولى 2000، ص149.

[7] المصدر السابق، ص 149

[8] المصدر السابق، ص 270

[9] المصدر السابق، ص 253

[10] المصدر السابق، ص255

[11] المصدر السابق، ص 261

بالتيار الإسلامي، يرى د. ماهر الشريف - بحق - أن تيار الإسلام السياسي المعاصر الذي برز مع تشكل حركة الأخوان المسلمين، «لا يمثل أبداً، وخلافاً لما يراه الجابري، امتداداً لتيار الإصلاح الديني الذي أطلقه محمد عبده في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بل يعبر - هذا الإسلام السياسي المعاصر - في منطلقاته وتوجهاته وأهدافه عن قطيعة مع تيار الإصلاح الديني».[12] ويضيف د. الشريف بقوله «يظهر، بين الباحثين والمفكرين العرب ما يشبه الإجماع على أن هذه الجماعات لا تقدم حلولاً واقعية للأزمة العامة التي تواجهها المجتمعات العربية حيث يرى د. هشام شرابي أن الأصولية الإسلامية لن تقوى على توفير علاج ناجح للفوضى التي تتحكم بالمجتمعات العربية، وذلك لأنها «مثالية» ستكون حلولها بالضرورة سلطوية ومرتكزة إلى عقيدة وسبل جبرية مطلقة، وستلجأ إلى فرض نظام أبوي سلطوي يقوم على أيدلوجية غيبية دينية. أما حكيم بن حمودة ففي رأيه أن هذه الجماعات تبدو قوة احتجاج سلبية من دون أن تكون قادرة على بلورة مشروع مجتمعي بديل».[13]

وعن موقف د. سمير أمين من الإسلام السياسي، يقول د. ماهر الشريف «أن سمير أمين يعتبر أن حركات الإسلام السياسي، تجسد اليوم اتجاه رفضي سلبي لا يقدم بديلاً إيجابياً على مستوى التحديات العالمية، حيث يقوم المشروع الذي تتبناه على ثلاثة أعمدة هي أولاً: إلغاء الديمقراطية وثانياً: إحلال خطاب أيدلوجي شمولي محلها (ينتهي إلى) خضوع شكلي لطقوس دينية لا غير وثالثاً: قبول الانفتاح الكومبرادوري الشامل على الصعيد الاقتصادي.[14]

على أي حال، إن استمرار هيمنة الفكر الديني السلفي المنغلق عبر تيارات الإسلام السياسي، على المستوى المعرفي عموماً، وفي الوعي العفوي الشعبي على وجه الخصوص، وفي مساحة كبيرة من الإنتاج الثقافي في الوطن العربي، يعني استمرار فعل آليات التخلف المعرفي كانعكاس للتخلف المجتمعي في واقعنا العربي، إضافة إلى استمرار حالة التبعية التي تعني اننا سنظل - إلى درجة كبيرة - محكومين في إنتاجنا المعرفي بكل جوانبه، إلى الفكر الرأسمالي الإمبريالي المعولم والى العلاقات الرأسمالية المشوهه السائدة في بلادنا (وفي بلدان العالم الثالث عموما)، في مقابل «ندرة الممارسة النظرية الفلسفية في حقل الإنتاج الثقافي، وهي ممارسة نظرية لا تمتلك حضوراً واسعاً في محيط الثقافة العربية المعاصرة، بسبب نخبويتها[15]، ورغم صحة هذا الاستنتاج، إلا أن هذه النخبة من المثقفين والمفكرين العرب المعاصرين، استطاعوا إضاءة وتحليل ونقد جوانب هامة من الثقافة العربية السائدة، واستطاعوا أن يقدموا أفكاراً إبداعية في

---

[12] المصدر السابق، ص 280

[13] المصدر السابق، ص 282

[14] المصدر السابق، ص 283

[15] كمال عبد اللطيف، قرارات في الفلسفة، دار الطليعة - بيروت 1994، ص37

دعم الرؤية العقلانية العلمانية ونقدهم للتراث في سياق مفهومي الحرية والتقدم، نذكر منهم الياس مرقص، ياسين الحافظ، اسماعيل صبري عبدالله، حليم بركات، محمد أركون، نصر أبو زيد، محمود العالم، سمير أمين، مهدي عامل، محمد الجابري، هشام غصيب، عبد العظيم أنيس، نبيل الهلالي، كريم مروه، سلامة كيلة، جاد الجباعي، عبدالله الحريف، ماهر الشريف، هشام جعيط، كمال عبد اللطيف، وغيرهم الكثير. ولكن العقبات التي تحول دون حوارهم معا عبر منبر ثقافي يجمعهم، ودون انتقال هذه الأفكار من طابعها النخبوي إلى الطابع الطليعي الأوسع، مازالت قائمة. ولعل من أخطر ما يعوق الحوار في فكرنا العربي المعاصر، كما يقول محمود أمين العالم «هذا الالتباس والتداخل وعدم التحديد في كثير من المفاهيم والمصطلحات المتداولة»[16] بين المدارس الفكرية بمختلف منطلقاتها، خاصة على صعيد المدارس الليبرالية والوضعية والقومية والماركسية حيث أن هذه الأخيرة أصابها حالة من التفكك والضبابية، على صعيد الفكر والتنظيم، لم تشهدها في كل تاريخها، وهذه الظاهرة لا تتوقف عند الالتباس والتداخل والتفكك فحسب، وإنما تشير أيضاً إلى عجز الواقع العربي وهزاله الشديد في عملية إنتاج المعرفة من جهة، وفي هذا التداخل المربك، والإكراهي، بين المحددات الداخلية لتطور مجتمعاتنا العربية المحكومة بآليات التخلف والتبعية والخضوع، وبين المحددات الخارجية المتمثلة في طغيان مظاهر ومفاهيم السيطرة والعدوان الرأسمالي الأمريكي/ الصهيوني المعولم من جهة ثانية، وهي مظاهر ومفاهيم تنطوي في معظمها تحت غطاء ما يسمى بـ«فلسفة ما بعد الحداثة» التي تأثرت «بما يسميه المفكر الأمريكي» ألفين توفلر» بالموجة الثالثة – بعد موجتي الزراعة والصناعة – والتي تمثل صدمة المستقبل حيث تحتل فيها المعرفة العلمية مكانة هامة تفوق مكانة إنتاج السلع، مما خلق ظاهرة احتكار المعلومات وتوظيفها والترويج لثقافة تكنولوجيا الخدمات وتصديرها إلى بلدان الأطراف»[17] بما يوحي لهذه البلدان – وفي المقدمة منها بلدان الوطن العربي – بأن النموذج الغربي الرأسمالي هو الطريق الوحيد للتقدم والتنمية، عبر معطيات الديمقراطية الليبرالية أو ديمقراطية العولمة، التي تعبر – بصورة رئيسية – عن مصالح الطبقات الكومبرادورية والبيروقراطية الفاسدة، بما ينسجم مع جوهرها ودورها الحقيقي الهادف إلى تكريس حالة التبعية والتخلف والخضوع عبر مزيد من أشكال الاحتواء، بل والعدوان العسكري المباشر في ما يسميه سمير أمين «عولمة السلاح»، وهي نزعة تتوافق أيديولوجياً مع فلسفة نيتشة أو الفلسفة النازية، التي تمجد إرادة القوة، ما يؤكد على ذلك طروحات الفلاسفة والمفكرين من أصحاب اتجاه «ما بعد الحداثة» لعل أبرزهم ميشيل فوكو وجاك دريدا وجيل دولوز وفوكوياما وتوفلر وهانتنجتون وبرنارد لويس، وهو اتجاه يقوم على

[16] محمود العالم، الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربي – القاهرة 1996، ص97

[17] د. رمضان بسطاوي، فلسفة المعلومات والتكنولوجيا، قضايا فكرية، العدد 16/15 القاهرة – يوليو 1995، ص 471

رفض فلسفة التنوير العقلاني، ورفض مفهوم التطور، باسم نهاية التاريخ، وصراع الحضارات، وهي مفاهيم تجسد وتمجد فلسفة القوة كما عبر عنها «فوكو» بقوله «إن الحقيقة ليست معرفة أو ثمرة معرفة موضوعية، بل هي علاقة قوة، فالحقيقة هي السلطة والسلطة هي الحقيقة».[18]

على أي حال، لم يكن ممكناً لهذه الأفكار والمفاهيم المعبرة عن نزعة «ما بعد الحداثة» أن تسود وتترعرع في المنظومة الفكرية لبلدان النظام الرأسمالي، لولا تحرر الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود، الذي وفر بدوره فضاء واسعاً للتطور الصناعي التكنولوجي أو ما يطلق عليه التطور الالكتروني الذي أصبح سمة هذا العصر مع ثورة المعلومات والاتصالات، الأمر الذي استوجب من وجهة نظر الطور الجديد للرأسمالية، أو العولمة، تطوير وإنتاج النظم والمفاهيم المعرفية، السياسية والاقتصادية في إطار فلسفة القوة والسلطة التي تبرر لنظام العولمة الأمريكي، ممارساته العدوانية من أجل إحكام سيطرته على ثروات ومقدرات شعوبنا وشعوب العالم الثالث، حيث باتت هذه الشعوب لا تعرف لها عدواً واضحاً سوى رأسمال القلة الاحتكارية المعولم والإمبريالي المسيطر، الذي أدت ممارساته البشعة، وتوسعه العدواني اللامحدود في كل أرجاء كوكبنا، إلى تعميق الانقسام«الحاد، السياسي والاقتصادي والمعرفي بين بلدان رأس المال المعولم»، وبين بلدان المحيط أو الأطراف بصورة غير مسبوقة، عبر العديد من المؤشرات التي لا تنحصر في استمرار تراكم مظاهر التبعية والتخلف في البلدان الفقيرة فحسب، بل وفي استفحال مظاهر الفقر والبطالة وانخفاض معدلات النمو، وتراكم الديون، والانخفاض الحاد في مستويات المعيشة، إلى جانب إشعال الفتن الطائفية والإثنية والاقتتال الداخلي، الهادفة إلى تفكيك هذه البلدان وإعادة تشكيلها بما يتوافق مع الطبيعة الاستغلالية لنظام العولمة وبرامجه وسياساته باسم «التكيف والإصلاح» والخصخصة وبيع مؤسسات القطاع العام، والديموقراطية الليبرالية والحكم الصالح وفق محددات وشروط أدوات العولمة وركائزها الثلاث: البنك والصندوق الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، وهي محددات لم تنتج في بلادنا وبلدان العالم الثالث عموماً – سوى حصاداً مراً وضاراً تجرعته شعوب هذه البلدان تحت تأثير أوهام الخصخصة والانفتاح والتنمية المستدامة والاقتصاد الحر ورأس المال الإنساني، والنمو الاقتصادي المزعوم الذي أوقع اقتصاد ومجتمعات هذه الشعوب بسبب التغيرات والشروط التي فرضتها العولمة الاقتصادية، في مآزق وقيود إضافية تستهدف كما يقول د. إبراهيم العيسوي»[19] المزيد من تقليص سلطة الدولة الوطنية وانعكاس قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية الوطنية في إطار التحرير المتزايد للاقتصاديات والأسواق الوطنية، والتحول إلى اقتصاد السوق، والتسارع في معدلات

[18] محمود العالم، مصدر سبق ذكره، ص 227

[19] د. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق – القاهرة، الطبعة الثانية 2001، ص 46

النمو الضخم في حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية بهدف اقتناص فرص الربح السريع من خلال المضاربة تحت مظلة الاستثمار، وبروز دور الشركات المتعدية الجنسية، وانتشار أنماط الاستهلاك الشعبي والثقافة الشعبية السائدة في دول الغرب الرأسمالية».

إن هذه السياسات، أو المآزق والقيود التي فرضها نظام العولمة، لا تكمن مخاطرها في حجم استجابة هذا النظام العربي أو ذاك لشروطها والتكيف مع نتائجها الضارة فحسب، بل تكمن أيضا في المفاهيم المعرفية (السياسية والاقتصادية والمجتمعية) التي يتحدد بموجبها الفعل التطبيقي لتلك السياسات والقيود العملية التي يفرضها نظام العولمة على بلادنا، ليس فقط عبر الأنظمة والحكومات فحسب، بل أيضا عبر المنظمات غير الحكومية الممولة من العواصم الغربية، أو مؤسسات الأمم المتحدة التي باتت اليوم محكومة في مساحة كبيرة من أدائها لشروط وسياسات نظام العولمة الذي تقوده وتتحكم في مساره - الآن - الولايات المتحدة الأمريكية، على أنه من الإنصاف الإشارة هنا إلى دور بعض العاملين في هذه المنظمات الذين لا يتوافقون تماما مع تلك السياسات، بل ويتعارضون معها أحيانا، فيما يتعلق بالشأن العربي، على الصعيدين القطري والقومي من ناحية، وتأكيدا لحرص هذا البعض في انتشال واقعنا العربي من حالته الراكدة إلى حالة أرقى من التطور الاقتصادي والمجتمعي والمعرفي من ناحية ثانيه، ولكن بأدوات أو مفاهيم معرفية، سياسية واقتصادية ليبرالية، لا تتناقض أيديولوجيا مع المفاهيم المعرفية لنظام العولمة الرأسمالي، دون أن يعني ذلك تماهيا مع ذلك النظام أو قبولا بممارساته العدوانية ضد شعوبنا ومقدراتها، ويندرج في هذا الإطار عموماً، الفريق الذي أشرف على إنجاز «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003» بعنوان: «نحو إقامة مجتمع المعرفة» والذي يبدو واضحا فيه، حجم الجهد المميز والعميق المبذول في إعداد التقرير الذي أثار وكشف عبر سطوره كثيرا من جوانب الإشكاليات ومظاهر الخلل، المعرفية والعلمية، السائدة في بلادنا عبر العديد من العناوين الفرعية، والموضوعات الهامة التي استعرضت - من وجهة نظر الفريق - مفهوم المعرفة، وحالها وإنتاجها، وقياسها، وسياقها التنظيمي والمجتمعي والسياسي، عبر كم واسع من البيانات والأرقام المرتبطة بموضوعاتها، وصولاً إلى صياغة الرؤية الإستراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، التي تتلخص في «إطلاق الحريات، وتعميم التعليم الراقي، وتوطين العلم، وتأسيس نمط إنتاج معرفة، ونموذج معرفي عربي أصيل ومنفتح ومستنير».

وهنا تتبدى المفارقة أو الالتباس بين المفاهيم التي حكمت صياغة التقرير من ناحية، وبين البيانات والأرقام من ناحية ثانية، ففي حين أن الاستنتاجات الأولية، المباشرة للبيانات والأرقام المعبرة عن حالة البلدان العربية مقارنة بالدول المتقدمة، تشير إلى المخاطر الجدية، بل والكوارث التي ستصيب الوضع العربي إذا استمر على حالته الراهنة، إلا إننا نجد بالمقابل قصوراً أو عجزاً في منهجية التقرير ومبناه الفكري أو إطاره النظري العام، لن يؤدي بنا للخروج من هذه الأزمة البنيوية في بلادنا، وذلك يعود إلى أن المنطلق الأساسي لهذا التقرير، اتخذ من الليبرالية ومنهجها

كل أدواته المعرفية التي تم استخدامها وتطبيقها على واقع عربي تابع ومتخلف ومأزوم، لا يمكن إخراجه من هذه الحال، إلا بأدوات معرفية نقيضه للأدوات الليبرالية بل وفي مواجهتها، تعمل عبر أطر منظمة – على تجاوز هذا الواقع وتغييره، خاصة وإننا في فلسطين وبقية بلدان الوطن العربي، غير قادرين في المدى المتوسط، على تغيير ميزان القوى الاقتصادي مع العدو الإسرائيلي، إلا إذا حقق العرب – كما يقول د. يوسف صايغ – «قدرات اقتصادية وثقافية وعلمية ملموسة تُضيِّق الفجوة الحالية بين القدرات العربية والإسرائيلية، شرط أن يتحقق تبدل جوهري في العقل العربي يستطيع معه أن يترجم الأقوال إلى أفعال، والرؤى إلى استراتيجيات ومخططات عمل وسياسات رشيدة تقوم على التعاون والتكامل العربي، والتصميم الجاد على أحداث التبدل الجوهري في الموقف العربي، وتحمّل تبعات ذلك سياسياً ونفسياً ومالياً»[20]، ذلك أن «مشاريع التنمية كما الاستراتيجيات، تكون شاملة أو لا تكون، وإن النمو أو التخلف لا تقرره موارد أو تدل عليه جداول أو بيانات إحصائية فحسب، بل الإطار الفكري والسياسي والاجتماعي الشامل الذي تمت وتتم في ظله العملية أيضاً»[21]، والإطار المطلوب هنا، هو بالضرورة الإطار النقيض للرؤية والسياسات الليبرالية، إطار مفاهيمي يحمل في مضامينه وآلياته ضرورة أن يكون مصطلح أو تعبير التنمية دالاً وحاملاً – كما يقول د. إسماعيل صبري عبد الله – لعملية التغيير الإرادي في مقومات المجتمع، وهو ما يعجز مصطلح «التنمية الإنسانية» عن حمله ناهيك عن الدعوة الصريحة للتغيير البنيوي التي غابت عن مضمون التقرير، وبالتالي يصبح مصطلح أو مفهوم «التنمية المستقلة» وفق ما أورده د. عبد الله، هو المؤهل لهذه العملية لكونه يتضمن التغيير الإرادي المقصود لتحرير شعوبنا من التبعية والاستغلال، وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها، إذ أن ميزة هذا المفهوم تكمن في مضمونه الذي لا يقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب، بل يشمل أيضاً الجوانب الثقافية والاجتماعية والحضارية، فالتنمية المستقلة – هذا المعنى –، تعبر وتجسد مشروعاً حضارياً مجتمعياً واقتصادياً وسياسياً معتمداً على الذات، دون أن يعني ذلك الانسلاخ الكامل مع العالم من حولنا، وهي بالتالي رؤية نقيضة للتنمية التي يروج لها أصحاب المنطق الليبرالي وأدواته المعرفية والسياسية التي لن تقدم لمجتمعاتنا وشعوبنا سوى نوع خبيث من التنمية، يؤكد على استمرار خضوعها بدرجات متفاوتة للتبعية والاستغلال.

من هنا فإن أي رؤية استراتيجية عربية لا تحمل صراحة موقفاً فكرياً وسياسياً واقتصادياً قومياً نقيضاً للرؤية والموقف الليبرالي في عصرنا الراهن، فإنها لن تتجاوز – بكل جهدها وحسن نوايا أصحابها – شكل الظاهرة أو سطحها عبر الحديث عن إطلاق الحريات، والحكم الصالح، والتعليم الراقي والنموذج المعرفي العربي المنفتح ورأس المال الإنساني ... الخ.

---

[20] د. يوسف صايغ، الإمكانيات الاقتصادية الإسرائيلية، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص 411

[21] د. حسين أو النمل، المصدر السابق، ص 428

وفي كل الأحوال، فإن تقييمنا للتقرير المذكور، لن يتوقف عند شكل الظاهرة فحسب، بل يتناول عدداً من الملاحظات على مجموعة من القضايا الواردة فيه، والتي تعبر في رأينا عن جوهر الخلل في تلك الظاهرة ونقصد بذلك السياق العام للتقرير:

1- إن إشكالية تقرير «التنمية الإنسانية العربية لعام 2003» الأولى والرئيسة تكمن في منهجيته المثالية التي تعاطت مع الواقع العربي، المعرفي والمجتمعي، عبر تشخيص الظاهرة، ووصف حالتها عبر بيانات وأرقام ومقارنات حقيقية تدل وتؤشر على الوعاء أو الواقع العربي الحامل والمنتج لهذه البيانات والأرقام والمفاهيم المعرفية المرتبطة به، وبالتالي فان أي تشخيص أو تحليل أو وصف لمخرجات الواقع العربي لن يعدو كونه تعاملاً مع شكل الظاهرة دون جوهرها، فالمطلوب موضوعياً – كضرورة تاريخية راهنة – تغيير جوهر هذا الواقع تمهيداً للتعامل مع شكل آخر يتناسب أو يتطابق مع الجوهر الجديد.

في ضوء هذا المدخل فان وصف التقرير أو تقييمه لمبادرة «الأمير عبد الله ولي العهد السعودي في مطلع العام 2003، على أنها من أهم التطورات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين التنمية الإنسانية في البلدان العربية»، إلى جانب رؤيته «للتطورات الإيجابية لمرسوم الأحزاب الذي أصدره الرئيس السوداني، والاستفتاء الذي نظمته حكومة قطر «هو في الحقيقة دعوة إلى تكريس رموز التخلف والتبعية والاستبداد في الواقع العربي، رغم أن شعار التقرير» نحو إقامة مجتمع المعرفة» يفترض ويحمل في طياته بعداً جوهرياً عميقاً يتطلب واقعا متطوراً – ولو بالمعنى النسبي – في كل جوانبه المادية: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، الكفيلة وحدها بخلق المقومات الأساسية لإنتاج المعرفة الحديثة، الأمر الذي يفتقر إليه واقعنا العربي الذي لم يرتق إلى الدرجة المطلوبة من شكل ومضمون الدولة المدنية الحديثة، ولا تزال الكثير من بلدانه «في طور القبيلة والعشيرة والعائلة والطائفة، فهي بلدان أو مجتمعات تنتمي إلى عالم «ما قبل الرأسمالية (رغم وجود العلاقات الرأسمالية فيها)، وبالتالي فهي تميل إلى أن تأخذ شكل الانقسام إلى طرق وطوائف وإثنيات، إذ عندما يكون التقسيم الاجتماعي للعمل متخلفاً (غير متطور) في مجتمع ما، فان التمايز الاجتماعي يأخذ شكل تمايز في المراتب (أمراء، رجال دين، الكهنوت، الفلاحون، أرباب الحرف والصنائع) دون أن ينعكس ذلك بالضرورة في شكل هيكل أو تمايز طبقي محدد المعالم بالمعنى المعاصر»[22] بالطبع لقد تغيرت هذه المراتب في سياق تطور المجتمعات العربية حتى منتصف القرن العشرين عموماً، وفي النصف الثاني منه على وجه الخصوص عبر دولة «ما بعد الاستقلال» ودورها الذي انحصر في ثلاث نماذج رئيسة من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للدولة، هي «الدولة ذات الطبيعة الرأسمالية الليبرالية، ونموذج رأسمالية الدولة،

[22] د. محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية/الطبقية في الوطن العربي (1945-1985)، مركز دراسات الوحدة – بيروت 1988، ص 29

ونموذج الدولة ذات الطبيعة الريعية».[23] ومع نهاية القرن العشرين بدأ في الظهور ما يسمى بـ «الدولة الكومبرادورية» نتيجة التداخل العضوي بين مصالح البيروقراطية المهيمنة في الدولة من ناحية ومصالح الكومبرادور من ناحية ثانية، دون أن يعني ذلك تبلور الطبقة البرجوازية العربية بصورة مكتملة أو ناضجة أو واضحة المعالم في بلادنا، وهنا لابد من «إزالة اللبس والخلط في المفاهيم - الذي ساد طويلاً في الكتابات العربية - بين تعبيري «البرجوازية» و«الرأسمالية»، فمصطلح البرجوازية له دلالة اجتماعية وسياسية وثقافية، إذ أن كلمة «البرجوازية» تفيد معنى التمدن في نمط وأسلوب الحياة والأفكار والنظرة، بينما تعبير رأسمالية «مشتق من نمط الإنتاج الرأسمالي، فهو مرتبط بملكية علاقات الإنتاج والاستغلال الرأسمالية»[24] وبالتالي فان المصطلحات أو الصفات المميزة للشرائح الرأسمالية العليا في بلادنا يمكن أن تندرج - عموماً - تحت أوصاف «الرأسمالية الكومبرادورية أو «الطفيلية» أو «رأسمالية المحاسيب» أو «برجوازية الصفقات والسمسرة»، وعلى ضوء هذه الملاحظة، يمكن لنا القول انه بينما يمكن الحديث عن «فئات رأسمالية» أو «طبقة رجال الأعمال» أو «المستثمرين» في المجتمع العربي المعاصر، فانه يصعب الحديث عن ظهور «برجوازية» بالمعنى الاصطلاحي في السياق الأوروبي، أي تلك الطبقة التي تضطلع بمهمات النهضة والتصنيع والتنمية الاقتصادية» بعد أن نشأت عبر صراعها الحاد مع النظام الإقطاعي وقامت بتصفية مؤسساته وقيمه وآثاره في الاقتصاد والمجتمع على حد سواء، بعكس الفئات الرأسمالية والبيروقراطية الحاكمة في بلادنا التي نشأت من رحم كبار الملاك وأشباه الإقطاعيين حاملة معها مساحة كبيرة من علاقاتهم وتراثهم وقيمهم الرجعية والمتخلفة، سواء في إطار النظام البيروقراطي العثماني أو في إطار الاستعمار البريطاني/ الفرنسي، ثم استمرت فيما بعد في إطار دول النظام العربي - بهذه الدرجة أو تلك - من التطور البطيء الذي تميز ومازال - حتى بداية القرن الحادي والعشرين - بحالة من الفرز الطبقي تداخلت من خلاله العديد من الشرائح الاجتماعية ذات الأصول والأنماط المختلفة لم تتبلور بعد على شكل طبقات محددة المعالم، بحيث تتمكن كل طبقة منها تحديد رؤيتها الأيدلوجية والسياسية أو إنشاء أحزابها المعبرة عن مصالحها الاقتصادية بصورة واضحة، ينطبق ذلك على «البرجوازية» بمثل ما ينطبق على «الطبقة العاملة»، وذلك يعود لأسباب داخلية وخارجية: الأولى ترتبط بخصوصية الأنماط الاجتماعية والاقتصادية التي حكمت مسار التطور الاجتماعي التاريخي في بلادنا بوتائر ومعايير مختلفة تماماً عن تلك التي حكمت مسار التطور في البلدان الأوروبية إبان عصر النهضة، أما الثانية، الأسباب الخارجية، فهي تعود بالدرجة الأولى إلى تعمق وتكريس مظاهر التخلف والتبعية عبر الهيمنة الاستعمارية الحديثة والمعاصرة التي استطاعت في المرحلة الراهنة، دمج بلداننا العربية بصورة ذيليه تابعة وخاضعة لنظام العولمة الرأسمالي.

---

[23] المصدر السابق، ص 111

[24] المصدر السابق، ص 144

والإشكالية الكبرى، أن المجتمع العربي يتعرض اليوم لهذه الأحوال المأزومة بكل أبعادها، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة، إلى المرحلة الجديدة أو العولمة، بتسارع غير مسبوق، وبمتغيرات نوعية تحمل في طياتها، في الحاضر والمستقبل، تحديات غير اعتيادية، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا بامتلاك أدواتها المعرفية والعلمية، وهو هدف لا يمكن تحقيقه في ظل استمرار بقاء السيطرة الإمبريالية على قدراتنا عبر تحالفها غير المقدس مع أنظمة التبعية والخضوع في بلادنا من جهة، أو في ظل استفحال مظاهر التخلف والاستبداد من جهة ثانية، بما يؤكد على ترابط العاملين الداخلي والخارجي، ومواجهتهما معاً في سياق عملية التغيير المطلوبة لمجتمعنا العربي بعكس ما يدعو «تقرير التنمية الإنسانية إلى الاقتصار على العامل الداخلي وحده، ذلك إن«الاستلاب الأيدلوجي بشكليه السلفي والاغترابي هو ابرز الآليات الداخلية التي تعيد إنتاج التأخر، وتعيد إنتاج الاستبداد وتحافظ على البنى والعلاقات والتشكيلات القديمة ما قبل القومية، فالعلاقة بين المستوى الأيدلوجي السياسي والمستوى الاجتماعي الاقتصادي، هي علاقة جدلية، تحول كل منهما الآخر في الاتجاهين».[25]

إن جوهر الأزمة في مجتمعاتنا العربية لا يكمن في ضعفها المعرفي الراهن، أو عجزها في مواكبة العصر من حيث التقدم العلمي والتكنولوجي، بل يعود بالدرجة الأولى إلى أن بلداننا العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية الحضارية والمعرفية الداخلية بحكم تطورها المشوه من جهة أخرى، ذلك هو الجوهر الذي يستوجب التحليل والتشخيص، لمعرفة السبل والآليات الضرورية لتغييره وتجاوزه، وليس الوقوف – كما فعل تقرير التنمية الإنسانية العربية – أمام مظهر الأزمة أو شكلها الخارجي الذي لم يقدم شيئا إضافيا سوى مزيد من الإحباط والألم.

2- اقتبس التقرير مصطلح «الحكم الصالح good governance» الذي ظهر مؤخراً في دراسة قدمتها مؤسسة «كوفمان وشركاه» الأمريكية، إلى البنك الدولي خلال عام 1999[26] اعتمدت على معيار «فعالية الحكومة» أو «كفاءة الحكم» من خلال مجموعة من الإجراءات الشكلية أو المراسيم القانونية كتلك التي جرى تطبيقها في السودان وسلطنة عمان وقطر، والتي اعتبرها «تقرير التنمية الإنسانية العربية» تطورات إيجابية تجسد مفهوم الحكم الصالح في تلك البلدان، رغم أن هذا المؤشر – الأمريكي – لم يتطرق لعدالة توزيع الدخول

[25] جاد الجباعي، التبعية وإشكالية التأخر التاريخي، كتاب جدل، العدد الثالث، مؤسسة عيبال – قبرص 1992، ص 145

[26] د. محمود عبد الفضيل، وجهات نظر، العدد 47، ديسمبر 2002

والثروات والسلطة في المجتمع كمقياس لجودة الحكم الصالح، ما يدل بوضوح على أن فريق التقرير قام بتثبيت هذا المصطلح والدفاع عنه استجابة لوجهة نظر العولمة الأمريكية بما يؤكد استنتاج الكاتب الأمريكي «توماس فريدمان» الذي كتب معلقاً على أهمية تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 في صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية أن «الشارع العربي قد يتخذ موقفاً مسانداً للولايات المتحدة الأمريكية في ضرب العراق، إذا أعلنت إن أهدافها تمكين الشعب العراقي من تطبيق تقرير التنمية الإنسانية العربية ونزع أسلحة الدمار الشامل العراقية!»[27] والسؤال هنا، لماذا هذا الترويج لمفهوم الحكم الصالح؟ لماذا لا نركز بوضوح شديد على تطبيق مفهوم واليات الديموقراطية في بلادنا بدلاً من اللجوء إلى هذا المفهوم الملتبس؟

3- في تناوله لمفهوم الحرية، ينطلق التقرير في الدعوة لهذا المفهوم وتطبيقاته في بلادنا من الأسس الحاكمة للاقتصاد الرأسمالي وحرية السوق، بما يجعل من حرية الأفراد في مجتمعاتنا رهينة لتلك الأسس، والسؤال: ما قيمة هذه الحرية مع الجوع والفاقة والحرمان لما يقرب من مائة مليون عربي يعيشون عند خط الفقر (أقل من دولارين يوميا للفرد) أو دونه (أقل من دولار في اليوم) لا يستطيعون إشباع حاجاتهم الأساسية، لعجزهم عن تأمين الحد الأدنى لتغطية هذه الحاجات، فأي حرية هذه؟ إنها حرية قوانين اقتصاد السوق، التي لا تعني سوى حرية المنافسة، التي لا يملكها سوى القلة البيروقراطية المتنفذة في أنظمة الحكم من ناحية، وحلفائها من الشرائح الطبقية العليا، الكومبرادورية، والطفيلية من ناحية ثانية، لا يهمهم سوى مراكمة الأموال بأي ثمن كان، ولا يفرحهم إصدار مجموعة من القوانين أو اللوائح التي تحمل في طياتها شكلا من أشكال الانفراج السياسي كما جرى في السودان وقطر وسلطنة عمان، التي يرى فيها التقرير- بدون وجه حق - «تطورات إيجابية»، رغم أنها في الحقيقة ليست سوى استجابة لبرنامج وشروط العولمة الأمريكية في بلادنا، عبر تطبيق مفهوم الحرية وفق معايير المؤسسة الأمريكية المسماة «بيت الحرية Freedom house» التي أشاد والتزم بها التقرير الأول عام 2002، واستخدمها - بطريق مباشر أو غير مباشر - تقرير التنمية الإنسانية العربية دون أن يأخذ بعين الاعتبار الملاحظات النقدية من الخبراء العرب على التقرير الأول، وهي ملاحظات لم تنكر قيمة الحرية ومغزاها وضرورتها، ولكنها تصدت لعملية فصل مفهوم الحرية عن الواقع، أو تجريده من متطلباته المادية، وأولها إشباع الحاجات الأساسية للناس وتأمين الدخل اللائق الذي يوفر لهم القدرة على فهم معناها وقيمتها وممارستها،

[27] رياض أبو ملحم - تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 من الصدمة إلى العلاج، جريدة البيان الإماراتية www.albayan.ae 2003/11/12.

وإلا تصبح الحرية بالضبط قيمة معزولة عن الواقع، كما يجري في بلادنا العربية عموما وفلسطين والعراق خصوصاً.

4- الملاحظة الرابعة التي تشكل في رأينا مأخذاً خطيراً على التقرير، تتعلق بإطلاق صفة «القتلى» على شهداء شعبنا الفلسطيني الذين مارسوا حقهم المشروع في مقاومة المحتل وضحوا بحياتهم من اجل حرية واستقلال بلادهم، ورغم ذلك وصفهم التقرير بتلك الصفة في استخدامه لتعبير «الضحايا من المدنيين الإسرائيليين الأبرياء ... وان وقوع هؤلاء الضحايا هو على الدوام مأساة إنسانية إلى جانب العدد الضخم من الفلسطينيين» حسب نص التقرير.[28] وهو نص لا تحكمه «المصادفة» بل يحكمه ويتحكم فيه وعي فريق التقرير – أو معظم أفراده – ونظرتهم إلى وجود دولة العدو الإسرائيلي ودورها في بلادنا.

المسالة الأخرى في هذا الجانب، ان التقرير تناول الوضع الفلسطيني، رغم أهميته وخطورته، بصورة محدودة جداً لم تتجاوز ثلاث صفحات، معتمدا في معلوماته الرئيسية عن أحوال شعبنا الفلسطيني على الوكالة الأمريكية للتنمية وجامعة هو بكنز، رغم إدراك رئيس الفريق المركزي وأعضاءه واطلاعهم على التقارير الموضوعية الصادرة عن المراكز الفلسطينية المنتشرة في الضفة والقطاع والخارج، المعنية بمتابعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعبنا ومعاناته الناتجة عن همجية العدو الإسرائيلي وعنصريته ارتباطاً بهمجية نظام العولمة الأمريكي وبشاعته.

5- لم يتعرض أو يتناول التقرير مفهوم القومية العربية أو الوجود القومي العربي، واستخدم في كثير من المواقع، تعبير «المنطقة» في إشارة – غير مباشرة – إلى إسرائيل والبلدان العربية معاً، ما يدل على استجابة فريق التقرير، لشعار كوسموبوليتية العولمة التي تتضمن القفز عن القضايا القومية عموماً، والقضية القومية العربية خصوصاً، وهو موقف غير مستغرب من أصحاب الفريق الذين استندوا في صياغة التقرير إلى الليبرالية – الجديدة كأيدلوجية وحيدة تعبر عن نظام العولمة الإمبريالي الراهن.

وفي هذا السياق نقول بصراحة وموضوعية، إن القبول بإسرائيل ككيان طبيعي في منطقتنا العربية، سيظل أمرا غير قابل للتحقق، إذ إن هذه الدولة لن تصبح في يوم من الأيام جزءاً من نسيج المنطقة العربية ولن تتخطى يوما دورها الوظيفي المرسوم ضمن المشروع الإمبريالي كمركز للسيطرة على الوطن العربي ومقدراته، بما يملكه من آليات القوة والإكراه المتوفرة له راهناً، في مقابل آليات الضعف والاستسلام السائدة في بلادنا العربية، وهي معادلة شاذة لن

[28] تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، ص 28

تحقق التعايش أو السلام أو التنمية أو التقدم، بل تعيد إنتاج آليات الصراع العربي – الإسرائيلي انطلاقاً من نزوع وتطلع شعوبنا العربية نحو الانعتاق والنهوض والوحدة، إذ لا سبيل أمام أي قطر عربي للخروج من المأزق الراهن صوب التحرر والتنمية والعدالة الاجتماعية بغير العمق القومي العربي وبعده الإنساني النقيض للعولمة وأصحابها.

6- أشار التقرير إلى غزو العراق للكويت معتبرا هذه العملية، تهديداً للأمن القومي العربي، في مقابل إغفاله الاحتلال الأمريكي للعراق الساعي إلى إعادة تشكيل بلداننا العربية أو إعادة تفكيكها وتجزئة التجزئة التي فرضها على بلادنا اتفاق سايكس بيكو.

7- استعان التقرير بمفهوم «عملية توسيع خيارات البشر» للاقتصادي الهندي «أمارتياسن» دون أن يهتم بإيراد تفاصيل «الحقوق الإنسانية الأساسية في مجال التبادل» التي حددها «أمارتياسن» على النحو التالي.[29]

- الحق في التوظف.
- والحق في الحصول على دخل يحقق الحياة الكريمة.
- والحق في أن تكون أثمان السلع والخدمات في متناول المستهلك.

كما اقترح التقرير الجمع بين مفهومي «رأس المال المجتمعي» الذي يتكون من مجموعة الموجودات الرأسمالية التي تكون ملكاً للنشاط الاقتصادي في مجموعه[30] «ورأس المال البشري» الذي يتكون مما يمتلكه الفرد من قدرات ومهارات تساعده على أن يكسب دخلاً [31] لكي يكتمل مفهوم «رأس المال الإنساني» الذي يعتبره التقرير جديراً بالاقتران بمفهوم التنمية الإنسانية، وهنا لا يتورع أصحاب التقرير عن الترويج للرأسمالية المعولمة باسم مفهوم «رأس المال الإنساني» الذي يعتبره التقرير «جديرا بالاقتران بمفهوم التنمية الإنسانية». والحقيقة أن هذا المفهوم، المطبق في بلادنا بأشكال متعددة، لن يجلب لشعوبنا سوى مزيدا من التبعية التي لن تنتج سوى أشكالا خبيثة من التنمية في إطار العلاقات الرأسمالية المشوهة التي رافقت تطبيقات الخصخصة وما أفرزته من أشكال البؤس والمعاناة والجوع للملايين من عمال وفقراء شعوبنا العربية، بعد تفكيك وبيع مؤسسات القطاع العام التي اعتبرها خطوة على طريق الإصلاح الاقتصادي رغم وعي أعضاء الفريق بدور القطاع العام في خدمة الجماهير الواسعة وتلبية احتياجاتها من السلع الضرورية.

---

[29] د. محمود عبد الفضل، وجهات نظر، العدد 47، القاهرة، ديسمبر 2002

[30] د. عبد العزيز هيكل، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة – بيروت 1986، ص 787

[31] المصدر السابق، ص 392

وأخيراً، بقي أن نشير إلى أن ما تحتاج إليه شعوبنا في هذه المرحلة، كما بالأمس يتمحور عند مشروع النهوض المجتمعي، الوطني والقومي الذي «يحقق تقدماً متزامناً، ومتوازناً في الاتجاهات الثلاثة: التقدم الاجتماعي، مقرطة المجتمع، بوصفها عملية دائمة وليس مجرد «وصفه» أو «مخطط» جاهز، وأخيراً التأكيد على الطبيعة المتمركزة على الذات للمشروعات المجتمعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»[32] المستقلة للإسهام في توليد آفاق المستقبل الذي تتطلع إليه شعوبنا وشعوب العالم المستضعفة والفقيرة، عبر الخلاص من عدوها الوحيد الواضح، وهو «رأسمال القلة الاحتكارية المعولم والإمبريالي المسيطر والى جانبه مجموع القوى السياسية التي تقف في خدمته اليوم، وهذا يعني حكومات الثالوث الأمريكي - الأوروبي - الياباني، وحكومات الطبقات الحاكمة الكومبرادورية والتابعة في بلدان الجنوب (كما في بلادنا العربية) ويتحرك هذا العدو في إطار استراتيجية اقتصادية، سياسية، أيديولوجية، عسكرية مشتركة، ولديه مجموعة من الهيئات المجندة لخدمته (المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية، والبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وحلف شمال الأطلسي ... الخ). ولديه مراكز «الفكر» وأماكن اللقاء في دافوس، وغيرها من النوادي والجامعات، وهو يخترع الشعارات البراقة في الخطاب الذي يفرضه مثل «الديموقراطية أو «حقوق الإنسان» و«محاربة الفقر» والحرب ضد «الإرهاب» ... الخ.[33] بما يخلق مزيداً من الأزمات في وجه شعوبنا، وبما يفرض على القوى والأحزاب الطليعية العربية أن تجدد نفسها وبنيانها وان تخرج من أزماتها وضعفها الشديد وتخلفها، وترتفع إلي المستوى الذي يسمح «ببلورة استراتيجيات القوى الشعبية، سواء على مستوى إدراك عالمية الاعتماد المتبادل بينها، أو على مستوى التعبير الجزئي والمحلي (على الصعيدين القطري والقومي)، وهنا فقط يمكن للمبادرة العامة التي تحدد شكل البديل أن تتجسد في شكل برامج وتحركات تكتسب قوتها من تنوعها، وفي الوقت ذاته تجمع آثارها على المجتمعات الحقيقية. وهنا فقط، تصبح «الحركة القوة المحركة للتاريخ»[34] من أجل المساهمة في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري، المحقق للحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية لكل شعوب كوكبنا. ما يعزز هذا التوجه ويغذيه - بدواعي الحركة والقوة والمواجهة - معاناة هذه الشعوب، وإذلالها واستعبادها وإفقارها على يد نظام العولمة والياته المتوحشة، وهي معاناة كشفت إلى حد بعيد - سواء في الوعي العفوي للشعوب المضطهدة أو في وعي نخبتها الطليعية - ان هذه العولمة تحمل تناقضا صارخاً يكشف زيف ادعاءاتها عن الديموقراطية والتنمية وحقوق الإنسان في بلادنا، وهو

---

[32] سمير أمين، البديل للنظام النيوليبرالي المعولم والمسلح، لمستقبل العربي، العدد 298، ديسمبر 2003، ص 12

[33] سمير أمين، المصدر السابق، ص 16

[34] سمير أمين، المصدر السابق، ص 16

تناقض يتجسد في هذا التزايد المتسارع من الدمج والهيمنة والتمركز الاحتكاري الذي ينفي بصورة كلية أي إمكانية للمنافسة أو التعددية المزعومة، بل يهدف إلى مزيد من الإلحاق والتبعية صوب الاحتواء الكامل لثروات هذه الشعوب ومقدراتها، بما لا يترك أمام هذه الشعوب خياراً، سوى التأسيس للبديل الشعبي المنظم شرط امتلاك الرؤية العقلانية ومنهجيتها السائدة في عالم اليوم، وفهمها واستيعابها ودمجها – كما يقول الياس مرقص»[35] في فكرنا ووعينا وروحنا مستلهمين في ذلك ديالكتيك هيجل وماركس الذي يؤسس لخيار الاشتراكية غير المرئية الآن، خيار العولمة الإنسانية البديلة لنا وللعالم أجمع.

[35] الياس مرقص، نقد العقلانية العربية، دار الحصاد للنشر – بيروت 1997، ص 561

الأبعاد الثقافية لمجتمع المعرفة

عبد الكريم البرغوثي

يعد التقرير حقيقة ثمرة لجهد عظيم، ذلك انه قد أُعد خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، ولكونه سعى للاحاطة بجوانب الأشكال المعرفي احاطة شاملة إن الوقت لا يسعفنا للاحاطة بكل ما اشتمل عليه، وعليه فإنني، وكما طلب مني، سأحصر ورقتي في القسم الثاني من التقرير والذي يتناول السياق الثقافي المؤثر في اكتساب المعرفة، كما سأحاول الربط بين هذا السياق والرؤية الاستراتيجية التي يقترحها التقرير في فصله الأخير.

لتحقيق ذلك، فإنني مضطر، وباقتضاب، للإشارة إلى مسائل يتعلق بعضها بالمنهج، وبعضها الآخر بشكل ومحتوى الأقسام المشار لها، على النحو التالي:

1- إن اعتماد التقرير آليات عمل ضامنة للمشاركة هو أمرٌ مرحبٌ به دائماً، ولكن ذلك لا يمنع أن تُثار أسئلة حول مدى «التمثيل» الذي يمثله فريق العمل، خاصة وأن التقرير يغامر في «تعميم» مقدماته واستنتاجاته، بناءً على رغبته في «تمثيل» الرؤى كافة، فهو يضع المجتمعات العربية في سلة واحدة، ولا يظهر التباينات فيما بينها، كما لا يبين الاختلافات داخل المجتمع الواحد، فالفجوة المعرفية وان اتسم العالم العربي بها، فان تعيناتها في البلدان، كل على حدة، لها سمات وخصائص عدة، كان بالامكان التوقف عندها، والمساهمة في الكشف عن المشترك، دون الوقوع في مثالب «التعميم».

2- إن اعتماد التقرير على التقرير الأول، وإن اخذ ببعض النقد الذي وجه له من قبل العديدين، إلا انه ما زال مصراً على ذات المنطلقات التي حكمت الإصدار الأول، فالتواصل فيما بينهما بيّن، ولا يحتاج إلى جهد لإظهاره. وبغض النظر عن المضامين «الإنسانية» التي يضعها التقرير في محتوى التنمية ومحاولة تفريقه بين التنمية البشرية والتنمية الإنسانية، والتي دعاها بـ «نهج أصيل للإنسانية..». فان فهم التقرير لـ «الإنسانية» والذي يشكل المنطلق الأساس للاصدارين، ما زال فهماً، برأيي، يفتقر إلى التأصيل العربي الشعبي، فهو مستل من «الفهم الغربي» أو «الفهم الليبرالي» بدقة أكبر. وينطبق هذا على النواقص الثلاث التي اعتمدها، والمتمثلة في نقص الحرية، نقص المعرفة، وتمكين المرأة، وفي امور أخرى سأعود اليها.

النموذج – المعيار الذي يستخدم في كلا التقريرين، هو النموذج الغربي، سواء في تعريف «مجتمع المعرفة» أو «الحكم الصالح» أو «الحرية»..الخ. وإن ساعد هذا المعيار في توصيف

«الحالة العربية» إلا انه لا يساعد في تقديم الحلول أو حتى التفسيرات، وهذا ما عجز عنه التقرير، على سبيل المثال، في معرض قراءاته (ص19) لنتائج مسح قيمي لمواقف العرب تجاه النواقص الثلاث، حيث أظهر أن «موقف العرب في نتائج هذه الدراسة جاء حاسماً مع المعرفة والحكم الصالح، ولكن متردداً، حيال تمكين المرأة..» واكتفى بتفسير ذلك بأن «التقرير ربما تجاوز الرأي الشعبي العربي في التركيز على نقص تمكين المرأة، حسماً للتردد حيال تمكين المرأة لمصلحة النهضة النسائية..»

ولكون التقرير بات أسيراً لهذا النموذج فينتقل بدلاً من «فحص مسببات» هذا الرأي الشعبي عند الشعب نفسه، وكأنه بذلك يريد رد الشبهة في أنه منحاز للعولمة المسوقة لهذا النموذج؛ ينتقل للحديث عن «الأبعاد الدولية والإقليمية» معتبراً المغالاة بدورها وأثرها على التنمية العربية مسلكاً هروبياً، وإن أقر بهذا الدور إلا انه يعتبر أثرها «الاحتلالات لفلسطين والعراق» اكبر على الشعب الذي يقع تحت هذا الاحتلال أو ذاك، دون ربط ذلك بالأثر على مشاريع «التكامل العربي» وهي لازمة لتحقيق التنمية، وكأنه هو نفسه «التقرير» يأخذ مسلكاً هروبياً حين يسمي تلك العوامل بـ «تحديات خارجية، علينا مواجهتها، ليس بالعودة للشعب؟ وإنما بمبادرة النظام الرسمي العربي الذي يسعى للتأقلم مع متطلبات «العولمة – العامل الخارجي»، فيشير التقرير إلى مبادرة «إصلاح الوضع العربي» للأمير عبد الله، والتي لم تطرح في قمة شرم الشيخ، كون القمة جاءت عشية احتلال العراق، وتم تأجيل طرحها، (ص30) فأثر تلك العوامل لا يمكن تسميته فقط بتحديات، فالأبعاد الدولية نافذة في داخل المجتمعات وليست خارجية فقط.

إن تأرجح التقرير بين «النموذج الغربي الليبرالي» وبين ليبرالية «النظام الرسمي العربي» الاقتصادية سمة ملازمة له، ليس فقط في قسمه الأول، الذي استعرض تطورات التنمية الإنسانية في البلدان العربية منذ عام 2001، وإنما أيضاً في قسمة الثاني.

3- وامتداداً لذات التأرجح، والذي سأدعوه بـ «الثنائية» أو «الازدواجية» سواء في منطلقات التقرير المفاهيمية، أو في توصيفه للعوائق وطرق تجاوزها، سأشير هنا إلى الافتراض الأساس المبني عليه التقرير، والذي يتمثل في المعادلة البسيطة التالية: يوجد مجتمع المعرفة العالمي (وليس المعولم؟) ويوجد من هو أدنى مرتبة منه (المجتمع العربي) وعليه توجد فجوة معرفية، ويمكن تجسير هذه الفجوة عبر (النمو الأسّي) (انظر ص 37 وص 38) ودون الخوض في صحة ذلك الافتراض من عدمه، فان تعريف التقرير للمعرفة ولمجتمع المعرفة، وان أشار لتجارب العرب في تحقيق ذلك المجتمع في الزمن الغابر، يقودنا إلى الإقرار بأن إطلاق صفة «العالمية» على مجتمع المعرفة، تجعل منه«مجتمعاً بعينه – المجتمع الغربي» و «مجتمعاً منفتحاً» مخزناً للمعارف يمكّن غيره من الأخذ منه، إذ ما توافرت في هذا الغير شروط محاكاته وتمثله، والتي من أبرزها امتلاكه لـ «منظومة اكتساب المعرفة».

فما هي هذه المعرفة؟ وكيف يمكن اكتسابها ؟ لن نخوض هنا في تفنيد التعريف المعطى لـ «المعرفة» ولكننا نشير إلى تضييق التقرير أحياناً له ليغدوا وكأنه تعريفاً لـ «الثقافة» كما جاء في ص 36.. فهو «مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع في سياق دلالي وتاريخي محدد»، والى توسعه أحيانا أخرى ليغدو وكأنه تعريف لـ «المجتمع» كما جاء في ذات الصفحة «فتشتمل المعرفة المؤسسية لمجتمع ما على التاريخ والثقافة، والتوجهات الاستراتيجية، والأشكال التنظيمية». ليميل أخيراً إلى لغة الاقتصاد والتعبير الاقتصادي الفني في تعريف «مجتمع المعرفة» الذي يطلق وصفه على «الطور الراهن»، والأحدث من مسيرة التقدم البشري، كما يتبلور في المجتمعات البشرية الأكثر تقدماً» أي المجتمعات الغربية.

إن اعتماد التقرير الليبرالية الاقتصادية في تعاريفه يقوده حتماً إلى التقليل عن منطلقات للتحليل مغايرة، فهو لم يتناول العلاقة الشائكة بين المعرفة والقوة، والكيفية التي وصلت لها«المجتمعات الأكثر تقدماً في حلها لتنازعات طرفي تلك العلاقة، سواء في داخل مجتمعاتها أو في تقسيمها لما هو خارجها من مجتمعات لابقاءها في محيط هي مركزه، المنتفع منه.

ومن نتائج ذلك فان التقرير يركز على المحددات «المجتمعية» الداخلية لاكتساب المعرفة وإن أشار للبعدين القومي والعالمي. يظهر ذلك جلياً في: «النموذج التوضيحي لمنظومة المعرفة» المعروض في ص42، والذي يمثل أيضا لتركيبة التقرير نفسه، فالفصول من اثنين إلى سبعة تتعلق بإنتاج المعرفة، نشرها، سياقاتها التنظيمية والمجتمعية والتشكيلية الاقتصادية الاجتماعية «الداخلية»، أما الفصل الثامن فيتعلق بالسياق الأخطر (من وجهة نظر التقرير)، السياق السياسي، متضمناً الإشارة إلى البيئة الإقليمية والبيئة العالمية بخجل واستحياء.

فالإعاقة الأهم من وجهة نظر التقرير للنهل من معين «الثروة المعرفية البشرية» هي إعاقة مجتمعية، تتعلق ببنيته المؤسسية وسياق منظومة المعرفة في المجتمع نفسه، بدرجة أساسية، وإن كان للتنظيم العالمي لاكتساب المعرفة دوراً في ذلك (ص37)، إلا أنه ليس الدور المقرر. أي أننا أمام مجتمعات «معاقة» بالتعريف، وما تخلفها إلا نتاج لتلك الإعاقة «البنيوية» وما مخرجها من ذلك الا تمثل المعرفة من ذلك المعين للاستفادة من الفرص التي توفرها «العولمة» (ص38)، والذي يملك مفاتيحه منتج تلك المعرفة، والذي حدد لنا مسار «التنمية» لنتحول إلى مجتمع تكون فيه تلك المعرفة ناظم لجماع الحياة البشرية، فنتحول كمجتمع، من منظومة تضم عدداً من العارفين، إلى منظومة تتمحور حول خلق المعرفة وما ينقصنا هو الحاكم الرشيد أو القيادة الرشيدة (ص40). وتجاوزاً نقول«المستبد العادل» حسب تعبيرات جون ستيوارت مل، في معرض حديثه عن «الشعوب غير الناضجة».

وهروباً من «شبهة» العولمة ينتقل التقرير إلى مسألة توطين المعرفة في المجتمعات العربية، فيتخلى عن الاتساق المطلوب والمنحى الليبرالي، فهو يأخذ مثلاً في (ص44) على العرب «إهمالهم الإرث الحضاري العلمي واللغوي» وأخذهم «التصور النفعي للعلم الذي استورد مع ما استورد من أوروبا في القرن التاسع عشر، والذي هيمن - ولا زال يهيمن - على عقول المسؤولين والمفكرين الإصلاحيين» معتبراً ذلك من بين عوائق إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي.

إن إقامة مجتمع المعرفة في المجتمعات البشرية، الأكثر تقدماً، لم يتم دون التصور النفعي، والذي يقوم على التأصيل الليبرالي لمذهب «المنفعة» وكان من رواده جون ستيوارت مل المشار إليه، وعليه فان تأرجح التقرير بين هذا «المذهب» وبين «التصور» الذي يقدمه لـ «خصوصية العرب» هو امتداد لذات التأرجح في مرجعية إعداد التقرير.

فالحديث عن «خصوصية عربية» واستحضار التاريخ الغابر للتدليل على أن عصر الازدهار قد أنتج في سياقه التاريخي، مجتمع معرفة بكامل معنى المصطلح (ص44)، وما قد يثيره هذا من تساؤلات عن حقيقة أن «المعرفة» كانت ناظماً لجماع الحياة البشرية في القرون الوسطى الإسلامية، وتساؤلات أساسية حول حقيقة تعريف «مجتمع المعرفة» الذي يقدمها التقرير، وحول ما اسماه بأهم ملامح الحضارة العلمية العربية، التي تمثلت في النهضة العلمية في عصر الازدهار، إلا أنه برده لأسباب تلك النهضة إلى حاجات المجتمع الجديد من مادية وثقافية، وتشجيع السلطة السياسية، وارتباط العلم بحاجات عملية تقتضيها الواجبات الدينية, إضافة إلى ربطه لتلك النهضة بنهضة سبقتها في مجال علوم الدين من كلام وفقه ولغة وتفسير.. والتي يسميها بالعلوم الإنسانية والاجتماعية (أنظر ص43)، يكشف عن أن «الحاجة العملية» أو بكلمات أخرى «المنفعة العملية» هي وراء تلك النهضة، فكيف إذن يقبل التقرير «المنفعة» هذه ويرفضها في ذات الوقت؟ معتبراً استيرادها من أوروبا كما اشرنا, وجها آخر لإهمال الإرث الحضاري (العلمي واللغوي) والذي وقع فيه أيضاً «حسب منظور التقرير»، كلٌ من محمد علي وجمال عبد الناصر, عندما حاولا توطين العلم وتحقيق التحديث العلمي (ص41).

إن عدم الاتساق والمنحى الليبرالي، وإضفاء خصائص للمعرفة العربية في القرون الوسطى، مستلة مما وصلت إليه المعرفة في يومنا هذا، ما هو إلا تمثيلاً على حالة التأرجح التي أشرنا إليها، والتي دفعت واضعي التقرير باتجاه التوفيق بين رؤى متعارضة في «الفكر العربي الحديث والمعاصر», والتي دعوها بالاتجاهات والثنائيات المتناحرة. إن «التوفيقية» التي يقدمها لنا التقرير كحل لتلك الثنائيات هي في الحقيقة تعبير عن «ثنائية» و «ازدواجية» المنطلق المفاهيمي الأساسي، والذي شكل مرجع التقرير، فهو وإن أقر «بقيام معوقات اجتماعية في اللحظة التاريخية الراهنة» تؤدي إلى الأحجام عن إنتاج المعرفة في البلدان العربية، منها الصراع الثقافي الدائر بين تيارات سياسية، على ساحة «أسلمة المعرفة، مثلاً» (ص46)،

فانه ينظر إلى «تاريخ المعرفة» عند العرب وكأنه تاريخ مكتمل، تجسد كماله في حسم «الصراعات» بإنتاجه لمجتمع معرفة بكامل معنى المصطلح، يختص بعقلانية رياضية جديدة ويعتمد التجريب كنمط من أنماط البرهان (ص44)، وما قد يوحيه ذلك من تصور للثقافة العربية خالية من الصراع.

4- إن النزعة التوفيقية, النابعة من ثنائية المنطلق ستلازم التقرير في قسمه الثاني أيضاً، وإذا ركزنا حديثنا، كما طلب منا في الجزء الثالث، والذي يتناول فيه على مدى ثلاثة فصول كل من أثر الثقافة والبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياق السياسي, فإننا نجده في الفصل المتعلق بالثقافة، يقوم ببترها إلى شطرين اثنين أولهما؛ ما دعاه بالثقافة العالمة وثانيهما؛ ما يدعوه بالثقافة الشعبية، جاعلاً من العناصر المكونة للثقافة العالمة جسراً يمكّن الثقافة العربية من اكتساب المعرفة، وبغض النظر عن اختياره لتعريف دون غيره للثقافة، مع الإدراك للفروقات بينه وبين تعريف الحضارة، إلا انه بوضعه لتلك العناصر في بنية الثقافة العالمة، وكأنه يقول بأن تلك العناصر متكافئة، وأن البنية متماسكة بمعزل عن «السياقات التاريخية» التي تفاعلت بها تلك العناصر.

فالتراث الفكري العربي والدين واللغة، وإن اتفقنا أنها تشكل تلك البنية, فان دورها لا يمكن ان يكون نفسه دائماً، اللهم إلا إذا كانت ماهية أو جوهراً متعالياً، فوق المكان والزمان. وتجاوزاً لما سيسرده التقرير لاحقاً من تاريخ للتراث الفكري الغربي، إلا انه يجعل الدين منظومة اعتقادية أساسية لذلك التراث، ويجعل من اللغة العربية حاملاً أداتياً له، ويقحم القيم المتحكمة بالفعل والسلوك إقحاما على تلك البنية (انظر ص113).

وكأننا أمام بنية متماسكة وثابتة، متماهية وما قد أوحاه لنا التقرير من تصور لـ «الثقافة العربية خالية من الصراع» على الأقل في الماضي.

وإذا تناولنا عنصر التراث الفكري العربي كما يعرضه التقرير، فإننا نجد «التراث» في بداية التحليل يتماها والماضي برمته، حيث يقول «وإذا قدرنا أن الإنسان هو مبدأ هذا التراث وأصله (جملة عصية على الفهم؟)، فإننا نقدر أيضاً أن (النص) الديني في أعين الأغلبية من أبناء هذا التراث يظل ذا أصل «فوق طبيعي» ولكنه رغم ذلك يتفاعل مع الواقع التاريخ ويستجيب لمتطلباته. أما عناصر التراث نفسه فإنها تتجسد في كل أشكال الحياة العقلية والعلمية والروحية والأدبية والمادية والصنعية والفنية لصانعيه «فيغدو التراث هنا آثاراً وصلتنا، تغطي زمنياً الحقبة بين »عصر الجاهلية وعصر الحداثة الغربية، قرن16».

ومن ثم يأخذ التراث معنى إشكاليا مع بزوغ «الحداثة» العربية، فقد «بزغ التراث واقعاً ووعياً، وبات النظر إليه وجهاً من وجوه الإشكالية «الحضارية» والثقافية الحديثة للحاضر العربي وللمستقبل» ص114.

إن موضعة «التراث» بهذه الطريقة، واعتماد «الحداثة» الغربية والعربية محطات تفصل بين معنيي التراث، معنى الماضي والمعنى الإشكالي يهدف إلى جعل التراث بكليته محطاً للنظر العلمي الخالص، فالإشكالية الحضارية والتي دعاها التقرير بإشكالية الثنائيات، أصالة ومعاصرة، إسلام وحداثة..الخ قد جعلت من قضية التراث الفكري العربي قضية ايديولجية إلى حد بعيد «فهي لم تكن في كل وجوهها قضية نظرية خالصة أو قضية علمية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة» ص114.

إن «أدلجة» التراث يردها التقرير ليس فقط لارتباط قضيته بالدين وبالمقدس وبالماضي العربي، وإنما لارتباطها أيضاً بدواع وأسباب عملية مستجدة تتطلب فعلاً «غائياً» ومطالب سياسية أو قومية، ومقاصد مصلحية لا شأن لها بالنظر العلمي الخالص».

ونتساءل نحن بدورنا، هل ما قام به التقرير هو «تحرير» للتراث من سطوة الأيديولوجيا؟ هل شطره إلى معنيين ومن ثم التوفيق بينهما باعتماد «الحداثة» محطة لتزمين تلك المعاني؟ قد جعل من «التراث» قضية معرفية؟

نجازف ونقول بأن «النزعة التوفيقية» للتقرير تظهر أكثر ما تظهر في تناول تلك المسألة. فهو كان «غائياً» في شطره للتراث ومن ثم تجميعه، وفي رفضه لما جنح له المستشرقون في زعمهم بخصوص «العقلية العربية» ومن ثم إقراره بوجود «عقل عربي» وإن اعترف بأنه لم يكن خالصاً في تشكله وتطوره التاريخ. وغايته في ذلك أن «يكون العقل العربي نظاماً متطوراً منفتحاً مشرعاً على أبواب المعرفة والفعل والصنع، حائزاً على كفايات الإنتاج والتطور والإبداع فيها» ص115.

إن الدفاع عن هذا «العقل العربي» هو سجال أيديولوجي، نتلمسه في شاعرية اللغة المستخدمة للتعبير عما يراد لهذا العقل أن يكون، وبالإضافة إلى ذلك، فان الانحياز الأيديولوجي، عند الحديث عن «حوامل التراث الفكري العربي»، للمنظور الكلامي الأشعري» يظهر جلياً في ما يدعيه التقرير من أن تلك الحوامل «الوحي والعقل والمركب منها والوجدان والذوق والسحر هي، على التوالي، حسب التجربة التاريخية العربية، الأسس المعرفية التاريخية للفكر العربي إلى مطالع العصور الحديثة» ص116.

إن هذه النظرة للأسس المعرفية بهذا التوالي المذكور يعد إسقاطا، نجازف ونقول أشعرياً, ولن نخوض هنا بنشأة ذلك المركب والتي كانت نشأة كلامية خالصة، نسبة إلى علم الكلام، أو بتداخل التصوف والفلسفة، بل نشير سريعاً إلى خلط واضعي التقرير بين مصطلحات ذلك العصر، والذي سمى كل فعل ثقافي أدباً، بما في ذلك العلم، نظراً لتداخل حقول المعرفة، ولأسباب أخرى لا يمكن التوقف عندها الآن، جعل من «العلماء» موسوعيين. وما محاولات حجة الإسلام الغزالي، الأشعري لـ «إحياء علوم الدين» وسيرته في «المنقذ من الضلال» إلا

إشارة على تدرجه في «تفضيله الشخصي» للمعرفة الصوفية على ما دونها، ليعتمدها في إعادة بناء «علوم الدين» وإعادة الاعتبار لضرورة فصلها عما اختلط بها من «علوم» و «معارف» و«آراء»..الخ.

فالتدرج و/أو التتابع الذي يشير له التقرير من الوحي إلى العقل..الخ، لم يكن سوى اجراءً، لزم تاريخياً بطبيعة الحال، لفك الارتباط بين حقول للمعرفة متشابكة ومتداخلة، وهو امتداد لفعل «الموسوعين» الذين قاموا بإحصاء العلوم تبويباً وتدقيقاً وتحديداً..الخ.

فالتدرج و/أو التتابع المذكور في التقرير يعكس فهماً للمعرفة، يحاول أن يحصرها ب «المعرفة العقلية» ويضعها في مقابل المعرفة النقلية أو الذوقية، وقد كان هذا إشكال الغزالي في الأصل، وإن حله بطريقة عكسية، أي اننا حقيقة، أمام نظرة للتراث الفكري، تستعير إشكالاته المعرفية لحل إشكالات، تم في الحقيقة، تجاوزها في فضاء معرفي لثقافة أخرى «الثقافة الغربية» عبر فصل العلم عن الدين.

5- وكون هذا الحل لم يوطن في «فضائنا العربي» ولازدواجية ولاء معدي التقرير، للتراث كما يفهموه، ويوظفوه، وللحل الغربي لأشكال المعرفة (الدينية والعلمية) فإننا نجد التقرير, في معرض حديثه عن الدين، كمنظومة اعتقادية أساسية للثقافة العربية العالمة يجعل منه ثابتاً، وكافلاً بهذا الثبات تكافئاً لباقي العناصر المكونة لتلك الثقافة (التراث الفكري العربي، اللغة، القيم)، فانه وان أجاز التفسير التعاقبي المتتالي للتراث بمعنييه ولحوامله، إلا انه يبقي الدين في (النصوص) ثابتاً ومغايراً لكل المقاربات الممكنة (سواء كانت مقاربة المتكلمين، أو الفلاسفة، أو الأصوليين أو غيرهم) ص118.

يتبين التقرير في النصوص الدينية الإسلامية حالة من التوازن المنشود بين الدين وبين الدنيا، أو بين عالم الحياة الدنيوية وبين الآخرة، ليبني لاحقاً على ذلك، أهمية «التأكيد على أن الإسلام، كما يقال «دين ودنيا»، بمعنى انه يصعب فصل «السياسي» عن باقي المعاملات بين البشر تشريحياً، في تعاليم الدين الإسلامي» ص119.

ان هذا التبني لتلك المقولة، المستلة من مقاربة الإسلاميين المعاصرين ل «النصوص» سيكون له الكثير من التبعات، ليس آخرها التناقض الذي سيقع فيه التقرير من تبنيه لهذا القول (الإسلام دين ودنيا) ومن نفيه لوجود سلطة دينية في الوقت نفسه، ويذكرنا هذا بنقاشات أوائل القرن الماضي، فحصر الداعيين لتلك المقولة «السلطة الدينية» بشكلها (الكنسي)، واحتجاجهم بعدم وجود هذا الشكل في الإسلام، ليبرهنوا على عدم وجود تلك السلطة في الإسلام، يعد، إضافة للمصادرة المنطقية في ذلك، استخفافاً بعقول البشر، فكيف يستقيم هذا النفي، بإطلاق، لوجود السلطة الدينية اعتماداً على عدم وجود هذا الشكل وقول التقرير بأن «المؤهِّل الأساسي للقول في شؤون الدين هو العلم وليس الانتماء لمؤسسة دينية (كنسية) والسلطة في شؤون الدنيا

(الولاية) مدنية تقوم على البيعة (اختيار الناس للحاكم من بين أكثر من مرشح)؟ أو ليس بالامكان اعتبار «علماء الدين» تلك المؤسسة وإن أخذت شكلاً مغايراً للكنيسة أو ليس ما يعتبره التقرير في ذات الصفحة «من تحالف بعض أنظمة الحكم القهرية مع فئة من علماء الدين الإسلامي المحافظين» هو تأكيد على وجود تلك السلطة وإن أخذت أشكالا أخرى.

إن تناول التقرير لتلك المسألة بهذا الشكل يعيدنا إلى أساس تقسيم التقرير للثقافة إلى ثقافة عالمة وثقافة شعبية، ووضعه للدين أساساً للثقافة العالمة فانه حقيقة يغفل عنصراً هاماً من عناصر الثقافة الشعبية، على افتراض قبولنا لهذا التقسيم، ألا وهو عنصر التدين الشعبي في مقابل ما يصطلح عليه بالتدين الرسمي، والذي سماه التقرير «تحالف الأنظمة مع فئة من علماء الدين».

6- لن نخوض طويلاً في الكيفية التي عالج بها التقرير مسألة الثقافة الشعبية ومسألة اللغة رغم أهميتهما، ولكننا سنتوقف عند ما خلص له التقرير من «أن جوهر الثقافة العربية الممتدة عبر ألفيات ثلاث، يمكن أن يحمل إقامة مجتمع المعرفة في الألفية الثالثة..»ص130 لنقول بأن هذا الاستخلاص سيغدو منطقياً ومتماسكاً مع المنطلقات المفاهيمية «التوفيقية» فقط إذا اتفقنا مع التقرير على تعريفه للمعرفة وعلى اعتبار ان للثقافة العربية جوهر ثابت. ولكن الحقيقة أن التعارضات بين مقومات الثقافة العربية وبين اكتساب المعرفة موجودة على اعتبار أن «الإشكالات المعرفية» التي رافقت تشكل وتغير «التراث الفكري العربي» ما زالت قائمة، ونفر قليل فقط من المفكرين العرب يعتقد بأن تأسيس «مجتمع المعرفة» على أسس حداثية لا يمكن له أن يتم إلا بإحداث قطيعة ابستمولوجية (معرفية) مع التراث.

7- وفيما يخص «التتابع» الذي يقيمه التقرير باطراد ما بين السياق الثقافي والسياق المجتمعي والاقتصادي والسياق السياسي، فمرة أخرى نجد التقرير وإن أشار إلى تداخل تلك السياقات، يعود إلى إبراز السياق السياسي باعتباره الأخطر والأكثر إعاقة لتحقيق مجتمع المعرفة، ولكنه وفي نفس الوقت وعبر تناوله للعلاقة المعقدة بين السياسي والمعرفي، بين السلطة والمثقف يعيدنا إلى عكس ما قرره في خلاصة الفصل المتعلق بالثقافة والتي اشرنا لها، لتغدو «الثقافة» بريئة من مواقف بعض «المثقفين» المتحالفين مع السلطة، كما يبقى «الدين» بريئاً من فئة علماء الدين «المحافظين» المتحالفين مع السلطة (انظرص146 وص147).

إن نظرة التقرير لـ «الثقافة» و «التراث الفكري العربي» السكونية والتي سعت لتخليد الدين باعتباره واحداً، صحيحاً، وأساسا ثابتاً يضمن تماسك ذلك التراث وتلك الثقافة، تمتد إلى الفصل الأخير من التقرير والمتعلق برؤيته الاستراتيجية، ورغم اتفاقنا مع جزء لا بأس به من توصيات التقرير، والمتعلقة تحديداً بتجاوز المعيقات السياسية والمجتمعية والاقتصادية، إلا

أننا لا نعتقد إمكانية ترجمة تلك التوصيات إلى واقع يؤسس لمجتمع معرفي عربي دون تجاوز الأشكال «الثقافي و «الديني» الذي تناولناه في هذه المداخلة.

فدعوة التقرير لتأسيس نموذج معرفي عربي أصيل منفتح ومستنير في سياق تناوله لأركان المعرفة الخمس يقوم على ذات النظرة السكونية للدين، ويحاول أن يقاربه مقاربة «غائية» كان قد اعترض عليها، فيقع في ذات التناقض المنهجي، فهو من جهة يحارب «تفسيرات وتأويلات» المحافظين للدين، ليطرح تصوره الخاص حول وجود «صحيح الدين» ص171، حيث يقول «العودة إلى صحيح الدين وتخليصه من التوظيف المعرفي وحفز الاجتهاد وتكريمه» دون الإشارة إلى «ماهية» هذا الصحيح في الدين، أو ماهية «العارفين» ووسائلهم في الوصول لذلك، والتي كان قد انتقد بعضا من هؤلاء العارفين «الذين جنحوا إلى فهم مبدأ العلم والعقل المشار إليها في النصوص على ضوء «العلم الديني» و «العلم النافع للدين» » ص118.

إن السماح لتوظيف «الدين» في عملية التنمية لا يتفق وعدم السماح للآخرين في توظيفهم له في أي عملية يريدون، وعليه فكيف يمكن الدعوة لـ «استعادة المؤسسات الدينية للاستقلال عن الدول والحكومات» إذا رأى بعض «علماء الدين» إن تلك الاستقلالية تتعارض ومقولة «الإسلام دين ودنيا» والتي يعتمدها التقرير؟

وعود على بدء نشير إلى أن «السياق العالمي» الذي تناول عبره التقرير معيقات تأسيس مجتمع المعرفة تتعلق أكثر بالحديث عن إمكانيات «انفتاح» العرب للغرف من معين مكتسبات العولمة، دون ربط ذلك ب «المعيقات» العالمية لذلك، ودون المقاربة مع «مجتمعات معرفة» خارج دائرة «الليبرالية الغربية». أي أننا هنا أمام محاولة لإرضاء الجميع بناء على رغبة في «تمثيل» رؤى الليبراليين والاسلاميين، المتعولمين وخصومهم.

الأبعاد الاقتصادية لمجتمع المعرفة

سمير أبو زنيد

لا يوجد أدنى شك أن تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 كان جهداً رائعاً ومميزاً حيث تطرق إلى أهم عناصر المعرفة واهم التحديات التي تواجه العالم العربي في مجال بناء المعرفة.

تطرق التقرير والذي أعده أربعون عالماً من العلماء والباحثين والمستشارين العرب برعاية برنامج الأمم المتحدة الألماني والصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي تطرق إلى وصف شامل لحال المعرفة في البلدان العربية حيث تبين من خلاله حجم الهوة التي تعاني منها الدول العربية في مجال المعرفة.

يستهل التقرير عرضه من خلال تقيم أهم التطورات التي تؤثر على مسيرة التنمية في الوطن العربي باعتبار أن المعرفة هي معيار الرقي الإنساني في الطور الحالي من تقدم البشرية[1] يعرف التقرير مجتمع المعرفة: «أنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية.[2] بعدها قدم التقرير دراسة متفحصة ومتأنية لمفهوم مجتمع المعرفة باعتباره حجر الأساس في التنمية الإنسانية.

المعرفة هي أداه لتوسيع خيارات البشر وقدراتهم وللتغلب على الحرمان المادي ولبناء المجتمعات المزدهرة في القرن الحادي والعشرين. تطرق التقرير إلى الجوانب التي تؤثر على اكتساب المعرفة في الوطن العربي ثم عرض التقرير في نهايته رؤية استراتيجيه لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية على حرية الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح ونشر[3] التعليم وتطويره وتوطين العلم وبناء قدرات البحث العلمي، والتحول نحو نمط إنتاج المعرفة تأسيس نموذج معرفي عربي أصيل.

أولاً: بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق وعلى رأسها العيش حياه طويلة وصحية واكتساب المعرفة والتمتع بالحرية للمجتمع البشرية دون تمييز.

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 35.

[2] المصدر السابق، ص 39

[3] المصدر السابق، ص 18

ثانياً: التوظيف الكفؤ للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني: الإنتاج ومنظمات المجتمع المدني والسياسة.

يظهر التقرير أن عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية في مختلف مجالاتها (التنشئة والتعليم والإعلام والترجمة تعتريها صعوبات جمه تتمثل في شح الامكانات المتاحة للفرد والأسر والمؤسسات والتضييق على أنشطتها. وفي هذا السياق سأقوم بتسليط الضوء بشكل سريع على مفاتيح المعرفة كما أظهرها التقرير:

1- التنشئة: إن انتشار المعرفة وإنتاجها في العالم العربي يعتبرها حالات التسلط والتذبذب والحماية الزائدة كما ينعكس سلباً وبصورة كبيرة على نمو الاستقلال والثقة بالنفس والكفاءة والإنتاجية، كما ويؤدي هذا الأسلوب في التنشئة الأسرية في العالم العربي إلى زيادة السلبية وضعف مهارات صنع القرار على الصعيد السلوكي وأيضاً على تفكير الفرد العربي حيث حرم الأطفال في العالم العربي منذ صغرهم حرية التساؤل والاكتشاف والمبادرة.

2- التعليم: يعتبر التعليم العنصر الثاني من عناصر إنتاج المعرفة، يرى التقرير أن أهم مشكلات التعليم في العالم العربي تكمن في تردي في نوعية التعليم مع العالم أن أهم أهداف التعليم تحسين نوعية الحياة وبناء قدرات المجتمع. يظهر التقرير مدى التأخر في مستوى التعليم الكمي مقارنة بإنجازات دول أخرى فمازال هناك ارتفاع عالي في مستوى الأمية لاسيما بين الإناث مع استمرار حرمان الأطفال من حقهم في التعليم الإلزامي. إضافة إلى ذلك يبين التقرير أن هناك ركود في عدد من مجالات إنتاج المعرفة وبخاصة في مجال نشاط البحث العلمي، بينما تزخر الدول العربية بإبداع أدبي فني متميز إلا إنها تعاني من ضعف الإنتاج في مجالات البحث والتطوير التقني فعلى سبيل المثال يقول التقرير انه يستحيل حصول عالم على جائزة نوبل في الفيزياء مثلاً دون دعم مؤسسي ومادي ومجتمعي بينما يمكن لكاتب عربي الحصول على جائزة نوبل في الآداب بالرغم من غياب مثل هذا الدعم. بشكل عام يظهر التقرير المناهج الدراسية العربية على أنها تكرس الخضوع والطاعة بالتبعية ولا تشجع التفكير النقدي الحر ويتجنب محتوى المنهاج بتحفيز التلاميذ على نقد المسلمات الاجتماعية أو السياسية، ويقتل فيهم النزعة الاستقلالية والإبداع.[4]

3- الإعلام: بالرغم من اعتبار الإعلام من أهم آليات نشر المعرفة إلا أن التقرير يظهر الإعلام العربي على أساس أنه لا يزال يعاني من الضعف والقصور مما يجعل هذا الإعلام دون المستوى المطلوب في بناء مجتمع المعرفة. الصحافة العربية وكما يظهرها التقرير تتسم بالتقييد الشديد وعدم وجود الحرية في التعبير عن الرأي فهي تخضع في العديد من الدول العربية للتهديد

[4] المصدر السابق، ص 53.

والإغلاق والتعطيل ولا يزال العديد من وسائل الإعلام في العالم العربي مملوكاً للدول ولاسيما الإعلام الرسمي كالتلفزيون والإذاعة. بالطبع لا يتجاهل التقرير الصحوة في مجال الإعلام في السنوات الأخيرة حيث ظهرت العديد من الفضائيات مما يبشر بالحرية في مجال الإعلام والمنافسة. وعلى الرغم من هذا التطوير إلا إن نسبة وسائل الإعلام لعدد السكان هي الأدنى في البلدان العربية إذا يصل عدد الصحف إلى اقل من 53 صحيفة لكل 1000 شخص مقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في الدول المتقدمة، كما ويتميز الخطاب الإعلامي العربي بتدخل الحكومات لأغراض الدعاية السياسية حيث إن أكثر من 70٪ من قنوات التلفزيون العربية وعددها 120 قناة هي تمت بإشراف الدولة مباشره إلى تمتلك بدورها وكالات الأنباء، فالمعلومات التي تبثها نادراً ما تحمل فائدة للناس حسب ما ورد في التقرير مما لا يثري مخزون المعرفة لديهم على الرغم من هذا التأخر في مجال الإعلام إلا إن التقرير يؤكد نجاح بعض الفضائيات العربية بإدخال مضمون جديد من خلال ديمقراطية الحوار.

4- الترجمة: على الرغم من كون الترجمة من المفاتيح الرئيسية لانتشار المعرفة إلا أنها لا تزال ضعيفة في العالم العربي حيث تعاني حالة من الركود والفوضى. فرغم ازدياد عدد الكتب المترجمة من حوالي 175 عنوان في السنة خلال الفترة 1990-1975 إلى ما يقارب 330 كتاباً، يقدر الإجمالي التراكمي للكتب المترجمة بحوالي 10.000 كتاب، وهو يوازي ما تنتجه أسبانيا في عام واحد.[5] كما ويذكر التقرير أن متوسط الكتب المترجمة لكل مليون إنسان عربي كان في السنوات الأولى من الثمانينات يساوي 4.4 كتاباً أي أقل من كتاب واحد في كل سنة بينما يبلغ 519 كتاباً في المجر، 920 كتاباً في أسبانيا.

من خلال النظر إلى مفاتيح المعرفة السابقة يبين التقرير إن عملية نشر المعرفة تعتريها صعوبات جمة في البلدان العربية من أهمها غياب في الرؤية الاستراتيجية التي تعمل على إرساء قواعد متينة في مجالات نشر المعرفة ولعل من أسباب التخلف المعرفي في العام العربي كما ورد في التقرير:

1- نمط الإنتاج السائد في العالم العربي الذي يعتمد على استنضاب المواد الخام وعلى رأسها النفط.

2- القمع والتهميش للحريات في العالم العربي والذي أسهم في قتل الرغبة في الإنجاز والشعور بالسعادة والانتماء مما أدى إلى الشعور باللامبالاة والاكتئاب السياسي ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المشاركة في إحداث التغير المنشود.[6]

---

[5] شوقي جلال، الترجمة في العالم العربي، الواقع والتحدي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 1999، ص 78.

[6] طارق قابيل، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، رؤية استراتيجية لبناء مجتمع المعرفة 2003.

3- غياب التنافس السياسي والتداول السلمي للسلطة مما جعل المؤسسات العلمية تخضع للصراع على السلطة مما جعل معايير الاختيار للإدارة والترقية مبنية على الولاء بدلاً من الكفاءة والمعرفة كما وأدى التقييد على البحث والإبداع العلمي إلى قتل روح المعرفة وحوافز الإبداع.

المعرفة والاقتصاد

يتزايد الاندفاع نحو البحث عن الطرق لزيادة الإنتاجية. ولا يوجد عمل يستعصي على إدخال الأنظمة الآلية إليه لجعله أكثر كفاءة، فالمعرفة سلعة معلوماتية لا غنى عنها للقوة الإنتاجية وأصبحت وستظل من أهم مجالات التنافس العلمي من أجل إحراز القوة ويبدو من غير المستبعد أن تدخل دول العالم في حرب من أجل السيطرة على المعلومات كما حاربت في الماضي من أجل السيطرة على المستعمرات.

من السمات الرئيسية لنمط الإنتاج السائد في البلدان العربية ذات الأثر على اكتساب المعرفة، الاعتماد الكبير على استنضاب المواد الخام وعلى رأسها النفط: وهو ما يسمى بنمط اقتصادي الريع. يشير هذا النمط من الاقتصاد بالاعتماد على الخبرة الخارجية بسهولته مما يؤدي إلى إضعاف الطلب المحلي على المعرفة وبهدر فرص إنتاجها وتوظيفها بفعالية في النشاط الاقتصادي هذا مع العلم إن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي في العالم العربي يركز على الزراعة والصناعة المخصصة لصناعة السلع الاستهلاكية، ويتضاءل في الوقت نفسه نصيب صناعات السلع الرأسمالية المجسدة للمعارف الارقى.

يبين التقرير إن من بين الأمور التي تؤثر سلبياً على طلب المعرفة في العالم العربي صغر السوق وضعف المنافسة في الاقتصاديات العربية وغياب المساءلة والشفافية. كما وأسهمت قلة انفتاح الاقتصاديات العربية على العالم الخارجي وقلة المنافسة الخارجية بل وفرض حماية زائدة للإنتاج المحلي في ظل سياسات إحلال الواردات، في إضعاف الحافز للارتقاء بالإنتاجية.

لقد كان لضعف الطلب على المعرفة في العالم العربي الأثر السلبي على نمو الاقتصاد والإنتاج خلال ربع القرن الأخير مع تركيز الثروة في يد قلة قليلة من الأفراد.

إن من شروط النهضة المعرفية كما أظهرها التقرير تعافي النمو الاقتصادي في الوطن العربي وزيادة الإنتاجية غير أن هذا لا يكفي إلا إذا وضع متخذو القرار في المجتمعات العربية في الدول، وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والقطاع العائلي غاية بناء مجتمع المعرفة على راس أولويتهم وان ينعكس ذلك في قرارات الإنفاق والاستثمار عامة.

لاكتساب المعرفة تشارطات مهمة مع البنى الاجتماعية والاقتصادية فالمعرفة منتج اجتماعي وهي وعلى صورة اقتصاد المعرفة، ظاهره اقتصادية مهمة أيضاً. انه لمن العسير فصل البنية الاجتماعية والاقتصادية عن باقي مكونات النسق المجتمعي المؤثر في اكتساب المعرفة، وعلى الأخص السياق السياسي الذي يحيط بالبنى الاجتماعية والاقتصادية، يفعل بها وتؤثر فيه.

في هذا السياق يظهر التقرير مدى حجم التأثير المتبادل بين البنى الاقتصادية والاجتماعية من جهة ومجتمع المعرفة من جهة أخرى عبر عدد من الصلات والدلالات أهمها:

1- نمط الإنتاج ومستوى الثقافة المتضمنة في قوى الإنتاج من عمال ورواد إعمال، والمهارات التي يتمتع بها هؤلاء أو التجهيزات من معدات وأجهزه ينفذ بها النشاط الإنتاجي. فأنماط الإنتاج ومستوى الثقافة المستخدمة فيه هي من أهم المجودات للبنى والتكونيات الاجتماعية التي تولد بدورها توجهات الناس وأفعالهم وخصائص حضارتهم.

2- تؤثر المؤسسات والبنى الاجتماعية والاقتصادية في أنماط ووتائر وتكوين المعارف والتقنيات التي يعتمد عليها نمط الإنتاج ومعدلات النمو فيه، ومستوى المعيشة والتقدم فيها، والقدرة على إدامة النمو والتقدم.

3- إن الأنساق المختلفة من الإنتاج تتميز بمنطق داخلي يحدد اتجاه وطبيعة ما ينتج من حركتها وتطورها.

البنية الاقتصادية

يشكل النشاط الاقتصادي مصدر طلب رئيسي على المعرفة وحافزاً فمثلاً على انتشارها وإنتاجها، وواحداً من أهم مصادر الاستثمار فيها. كما ويؤدي النشاط الاقتصادي إلى التحسين المستمر في المنتجات على جانب وتعاظم القيمة المضافة في العملية الإنتاجية.

يرد التقرير السمات الرئيسية لنمط الإنتاج السائد في البلدان العربية ذات الأثر على اكتساب المعرفة على النحو التالي:

1- الاعتماد على استنضاب المواد الخام.

يتسم نمط الإنتاج في الدول العربية باعتماد رئيسي على استنضاب المواد الخام وهو ما يسمى بنمط اقتصادي الريع وعلى رأسها استخراج النفط مع اعتماد دول عربية اعتماداً شبة كاملاً على النفط لمصدر رئيسي مثل دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والعراق والجزائر.

2- يركز الإنتاج في الأنشطة الأولية.

إن من معالم ضعف البنية الإنتاجية العربية تركز جزءً كبيراً من النشاط الاقتصادي في العالم العربي على النشاطات الأولية مثل الزراعة، وجلها بدائي وفي الصناعة المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية التي تعتمد إلى حد كبير على رُخص إنتاج من شركات أجنبية. ويتضاءل في الوقت نفسه، نصيب صناعات السلع الرأسمالية وتلك المجسدة للمعارف الارقى.

3- غلبه المشروعات الصغيرة والصغرى.

يغلب على نمط النشاط الاقتصادي في البلدان العربية نمط المشروعات الصغيرة والصغرى وغير النظامية التقليدية التي تتبنى أساليب إنتاج قليلة المعرفة بالمعنى الحديث ولا تسهم في ذاتها في إنتاج المعرفة كثيراً. ففي مصر مثلاً وفي العام 1996 اظهر تعداد المنشآت انه وفي جميع المشروعات الاقتصادية 98٪ كان يعمل بها فردان على الأكثر بينما كانت بنسبة المنشات التي يعمل فيها مائه عامل فأكثر اقل من 5.1٪،[7] وفي الأردن كانت نسبة المشروعات التي يعمل بها اقل من 50 عاملاً 94٪ (البنك الدولي 2002).

4- ندرة الشركات المتوسطة والكبيرة.

لقد اثر مما سبق من اعتماد على استنضاب المواد الخام وتركيز الإنتاج في الأنشطة الأولية وغلبة الشركات الصغيرة والصغرى إلى ندرة الشركات المتوسطه والكبيرة في البلدان العربية على عكس ما هو موجود في دول جنوب شرق آسيا حيث إقامة الشركات اليابانية والعالمية متعدية الجنسية قواعد متكاملة للإنتاج الصناعي في تلك الدول بعكس الدول العربية حيث إن استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في البلدان العربية اقتصرت على نشاطات ثانوية ضعيفة الأثر على تكوين المهارات الوطنية أو توطين ذي مغزى للتكنولوجيا.

5- ضعف المنافسة.

يظهر التقرير غياب المنافسة السليمة في الاقتصاديات العربية حيث قلل غياب المنافسة والتلاحم بين النخب السياسية ونخب الأعمال من توظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي في البلدان العربية.

هذا بينما يتعلق بالسمات الرئيسية لنمط الإنتاج السائد في البلدان العربية. أما على صعيد النمو الاقتصادي فيظهر التقرير إن «قلة إنتاج الاقتصاديات العربية، أضعفت الحافز لترقية

[7] نادر فرجاني، تحدي اكتساب المعرفة في الوطن العربي، مركز المشكاة للبحث، جمهورية مصر العربية، يناير 2002.

الإنتاجية ولتوظيف المعرفة» كما وان سوء توزيع الدخل والثروة قلص فرص الفقراء في انتشال أنفسهم من هذا الفقر عبر اكتساب القدرات البشرية في مجتمعات لا يسمع فيها لهم صوت.[8] من هنا يؤكد التقرير إن إقامة مجتمع المعرفة يتطلب أن يركز أثرياء العرب، دولاً وأفراداً على دعم ضخم ومطرد لنشر وإنتاج المعرفة في أرجاء الوطن العربي كافة.[9]

الأبعاد الاقتصادية لمجتمع المعرفة

لاشك إن النمو المتزايد لشبكات الانترنت المصحوب بتقدم والتقاء تقنيات الاتصال والمعلومات قد غير المنظومة الاقتصادية والمجتمعية لكل دول العالم العربي.ونجم عن ثورة المعلومات والانفجار المعرفي وظهور الاقتصاد المعرفي اثر واضح في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول، ولم يعد راس المال والثروة المادية والطبيعية الأساسي ولكن الثراء يعتمد على توافر المعلومات والمعرفة.

المعرفة والمعلومة بمثابة القوة من يتملكها يمتلك القوة ومن لا يملكها لا يمتلك المعلومة التي تساعد بالتأكيد في صنع القرار واتخاذ سياسات رشيدة وحميدة. فالقوة العسكرية ترتبط اليوم بالقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية أيضاً ترتبط بالقوة التكنولوجية والمعلوماتية فالمعلوماتية لا حدود لها ولا تنضب (مرتضى معاش 2003). إن ما جرى في حرب الخليج بعد الاجتياح العراقي للكويت وتأخر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب آنذاك البدء بالحرب لمدة ساعتين كان بسبب عدم جاهزية محطة الـ CNN لتغطية خطاب الرئيس الأمريكي وتغطية الضربة منذ البداية، ما جرى هو خير مثال على أهمية الاتصال والمعلومة بالنسبة للشعوب.

وفي مجال الاقتصاد المعرفي تتوفر العديد من السلع الخدماتية الغير ملموسة والتي تعتمد في تسويقها ونجاحها على المعطيات المعرفية كالبرمجيات مثلاً. إذ يمكن القول أن الاقتصاد العالمي قد تحول بشكل كبير إلى نظام جديد يعتمد أساساً على المعرفة البشرية فبعد أن كان الاقتصاد السابق يرتكز على القوة اليدوية والالآت الصناعية والمواد الخام أصبح اليوم مسيراً بواسطة الماكنة المعلوماتية ففي المجتمع المعلوماتي تزداد قيمة الشيء بالمعرفة لا بالجهد (مرتضى معاش 2000).

كما وان المعرفة لعبت دوراً في خفض التكاليف حيث أدت إلى الوفرة بسبب إن المعرفة استطاعت أن توفر المنتجات وتوزعها بأبسط الطرق وأرخصها كالتجارة الالكترونية التي من

---

[8] تقرير التنمية الإنسانية العربيه للعام 2003، ص 137.

[9] المصدر السابق، ص 139.

خلالها يتم عقد الصفقات باستخدام الاتصال الالكتروني حيث حققت التجارة الالكترونية الفوائد التالية:

أ. القدرة على الوصول إلى الزبائن في أي مكان في العالم وتحسين الاستجابة إلى متطلباتهم.

ب. اعطاء الفرصة للمؤسسات المنعزلة لكي تصبح مؤسسات عالمية.

ت. الحصول على السلع والخدمات على مدار 24 ساعة.

ث. تخفيف النفقات الناجمة عن استخدام البريد البطيء وهو البريد الذي يحتاج توصيله إلى التنقل من مكان إلى آخر.

ج. تدريب الموظفين من خلال الحصول على المعلومات عبر شبكات الانترنت لما يجعلهم قادرين على العمل بكفاءة.

ح. تمكين المرأة من الانخراط في الأعمال دون الاختلاط بالرجل حيث يعتبر ذلك عائقاً في بعض الدول الاسلامية.

خ. الوصول إلى أسلوب أفضل لاتخاذ القرار في المؤسسات مما يساعد على تقديم خدمة أفضل للعملاء والوصول إلى تقديم أفضل لاقصى تنازل يمكن تقديمه.

د. المساهمة في صنع القرارات نظراً لتوفر المعلومات ذات نوعيه أفضل خلال زمن أقل.

ذ. تسهيل عملية الاتصال بين الموظفين سواء الاتصالات الافقية أو الصاعدة الهابطة أو الخارجية.

ر. تبادل البيانات الكترونيا.

كما وأدت التكنولوجيا إلى ظهور ماكنات الصراف أو الحاسب الآلي ATM والتي أدت إلى تسهيل عملية الدفع واستخدام القروض حيث يتم الدفع بصورة آمنة بالنسبة للعميل الذي يقوم بالشراء وذلك باستخدام بطاقات الائتمان مثل Visa و American express. كما وساهمت بطاقات الحاسب الآلي ATM في الوصول إلى الحسابات بطريقة مناسبة على مدار 24 ساعة كما هو الحال بالنسبة للمصارف عبر الحاسب. اضافة إلى ذلك أدى الحاسب الآلي إلى زيادة الخدمة التنافسية من خلال تقديم العديد من الخدمات عبر الحاسب مثل فتح الحسابات والايداع والاستفسار عن الأرصدة ودفع الفواتير.

من أجل نجاح المؤسسات لابد أن تواكب التغيرات السريعة التي تحدث دون سابق إنذار كما وان الصناعة تخطت الحدود عبر الانترنت من خلال التسويق الالكتروني مما جعل العديد من الشركات تغيير النظر في سياستها التسويقية وفي مزيجها التسويقي كالسلعة والسعر والتوزيع والترويج. كل هذا جعل العديد من الشركات المنتجة أن تعيد النظر في سياستها التنافسية في

ظل وجود انفتاح اقتصادي متزايد في المنافسة بشكل كبير. ويعتبر الانترنت أسهل الطرق وأقلها تكلفة للوصول إلى الزبائن في أي مكان في العالم وغالباً ما يمكن تجهيز البضائع والخدمات بالمطلوب عن طريق الانترنت فوراً.

ما هي الدوافع وراء التحول الاقتصادي نحو المعرفة؟ هناك عدة أسباب لذلك:

1- **الإبداع والخلق**: والذي أدى إلى تدني التكاليف وزيادة في سرعة الاتصال والحوسبة، إن ما تقدمة البنوك من خدمات عبر وسائل التكنولوجيا المختلفة بالتأكيد سيقلل من النفقات على كاهل البنوك لاسيما في الأيدي العاملة، ففي استطلاع للرأي انخفضت تكلفة الصفقات البنكية من 1.08 دولار أمريكي للصفقة الواحدة باستخدام الأنظمة التقليدية إلى 0.13 (13 سنت) بالمقارنة مع الصفقات التي تمت عبر البنوك الالكترونية.[10] هذا وتعرف التجارة الالكترونية على أنها عقد الصفقات باستخدام الاتصال الالكتروني.

2- **العولمة**: لاشك إن العولمة ستنتج عنها التحرر والانفتاح الاقتصادي والذي بالتأكيد سينتج عنه إعادة النظر في القوانين والأنظمة المعمول بها وانسياب التجارة إضافة إلى خلق مزيد من الفرص التجارية عبر الحدود. لاشك هذه العوامل ستؤدي إلى إزالة العوائق الطبيعية المتمثلة في الزمان والمكان وبالتأكيد سوف يجسد فيه فرص كبيرة ومخاطر كثيرة على الاقتصاد المعرفي والعالم اجمع.

في ضوء ما سبق نجد إن التحرر غير المشروط باسم إعادة النظر في القوانين المنظمة والعولمة سوف يزيد الهوة والفجوة بين اقتصاديات الدول المتطورة والدول النامية وبين الصغار والكبار من أصحاب رؤوس الأموال الذين توجد فروق جوهرية بينهم في الحصول على التقنية القائمة على المعرفة فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة للأمم المتحدة ما يلي:[11]

1- أمريكا الشمالية التي يصل عدد سكانها إلى اقل من 5٪ من سكان العالم لديها عدد من الحواسيب يفوق ما لدى العالم اجمع.

2- أظهرت الدراسة أيضاً إن 80٪ من مواقع العالم على شبكة الانترنت كتبت باللغة الإنجليزية التي يبلغ عدد المتحدثين بها اقل من 10٪ من سكان العالم.

وفي دراسة أخرى أظهرت الإحصاءات ان المواقع التي تنشر على صفحات الانترنت يمثل منها 82٪ من المواد باللغة الإنجليزية، و 4٪ باللغة الألمانية، و1.6٪ باللغة اليابانية

---

[10] برنامج الأمم المتحدة.

[11] مرتضى معاش، المعلوماتية: مواجهة تاريخية جديدة، مجلة النبأ، العدد 50، تشرين أول 2000.

و1.3٪ باللغة الفرنيسة و1٪ باللغة الاسبانية والباقي موزع بين باقي لغات العالم وأغلبها لغات أوروبية.

علاوة على ذلك ربما تستخدم العولمة والتجارة الالكترونية في التغلب على العوائق غير الجمركية وتعطيها المدخل إلى القطاعات الخدمية المحمية في الاقتصاديات الناشئة.

هذا وتنبأت مؤسسة فورستر للأبحاث Forrester Research بأن الحجم الكلي للصفقات بين مؤسسات الأعمال من خلال التجارة الالكترونية سوف تتجاوز 1,3 تريليون دولار بحلول عام 2003 ولكن جهات أخرى تنبأت بالوصول إلى رقم 6 تريليون دولار بحلول عام 2005، (تقنية المعلومات: إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2001).[12]

إن التنمية المتكاملة ما هي إلا عملية تحرير ونهضة حضارية في كافة نواحي الحياة تتطلب توظيف الطاقات الذاتية بهدف تحقيق وإشباع الحاجات والرغبات الإنسانية الأساسية بكافة أشكالها سواء كانت أساسية أو معنوية ومن ثم يتحقق المزيد من رفع المستوى الإنساني مما يجعل الإنسان يعيش حياة صحيحة عزيزة وكريمة وحرية حيث حقق الإنسان لنفسه في تلك الدول قدراً عالياً من الدخل وخدمات صحية واجتماعية وترفيهية على مستوى عالي. إن ما حققه الغرب في مجال المعرفة والتكنولوجيا انعكس على مجتمعاته وعلى جميع مجريات حياة شعوبه حيث حقق الغرب إنجازات اقتصادية مذهلة بعكس الدول النامية والتي لا تزال تعيش في حالة من التخلف الاقتصادي والتكنولوجي حيث لا تزال العديد من الدول النامية تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية وصحية وغيرها بسبب عدم قدرة هذه الدول على توفير الإمكانيات والوسائل المادية الكفيلة لمواطنيها مما يمكنهم العيش بكرامة غير إن هذه الدول تسعى جاهدة إلى تنفيذ برامج تنموية يتمكن من خلالها تحسين مستوى حياة الفرد.

لعل الفارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يعود لسبب رئيسي وهو التكنولوجيا والمعرفة. فقد أصبحت المعرفة السلك الاقتصادي في معارك الربح والإنتاج فاختفت العناصر القديمة لتحل عناصر جديدة تعتمد على الذكاء وقدرات إنتاجها وربحها يعتمد على المستوى النوعي والكمي لمعلوماتها. (مرتضى معاش 2000) فلم تعد الثروة المادية والطبيعية الأساس لتقدم تلك الدول بل السبب هو القوى البشرية التي تعتبر الركن المكمل للتقدم العلمي والتكنولوجي. ما نلاحظه من تفاوت في النظرة إلى التكنولوجيا في الدول النامية من تقبل وتحفظ ورفض للتكنولوجيا سيؤثر على كافة مناحي الحياة في تلك الدول السياسة والاجتماعية والاقتصادية.

---

[12] تقنية المعلومات، اصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين – عمان 2001، ص 5، ص 45.

إن ما حققه العالم الصناعي المتقدم ما كان ليتم لولا توفير الباحثين الذين يكتشفون القواعد العلمية والتي تثمر عن اختراعات تكنولوجيه. فالعالم الصناعي المتقدم اليوم يملك مفاتيح المعرفة التكنولوجية والعلمية ويطورها بشكل سريع ومدهش ونشرها في جميع مجالات الحياة الصناعية والزراعية والصحية والخدماتية إضافة إلى قدراته الفائقة في مجالات التصنيع الحربي وصناعات الفضاء والصناعات الاستراتيجية الأولى بعكس الدول النامية المتخلفة علمياً وتكنولوجيا فهي بالتأكيد ستبقى في عالم التنمية التكنولوجية ولفترة زمنية تستورد خلالها حاجتها التكنولوجية بحيث تستنفذ قدراتها وإمكانياتها عادة على حساب الخدمات الأساسية لمنتجاتها.

وحتى الدول التي تمتلك الثروة الطبيعية ذات الدخل العالي فهي أيضا لازالت تشتري التكنولوجيا الجاهزة بكافة أنواعها من شراء للطائرات ووسائل النقل والحواسيب والمصانع الكاملة والأجهزة الكهربائية كالراديو والتلفاز والتلفون والأجهزة الطبية الحديثة فهي لا تشتري هذه التكنولوجيات بل تتعدى ذلك لتشتري خدمات الصيانة والعقود الخدماتية والاستثمارية مما يجعل هذه الدول تستقطب الخبراء من الدول المتقدمة للقيام بهذه الأعمال. إن حجم الهوة العلمية والتكنولوجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية كبير جداً وبهذا الخصوص أوصي بالتوصيات التالية من اجل التغلب على معوقات المعرفة في العالم العربي:[13]

1- رسم السياسة العلمية والتكنولوجية الواضحة والتي تسير جنبا إلى جنب مع الخطط التنموية.

2- العمل على إدخال المعلوماتية إلى كافة الوزارات والتنسيق بين الفعاليات المعلوماتية حسب الهيئات والمؤسسات التابعة للبلد.

3- القضاء على المعطيات التي تعترض عملية البحث والتطوير.

4- إيجاد الحوافز وظروف الاستمرارية وتشجيع الكوادر الوطنية من أجل التغلب على معوقات المعرفة ومن اجل تحديث العمل الإداري في المؤسسات الاقتصادية وتقديم الحوافز للعاملين في المؤسسات التي تبدي تميزاً في إتباعهم القنوات التدريبية.

5- اتخاذ القرار السياسي السليم حتى تتمكن جهود البحث والتطوير أن تؤتي أكلها وتعطي ثمارها.

6- وضع التشريعات اللازمة في كل المجالات من أجل استيعاب التكنولوجيا وتوظيفها.

---

[13] التعايش مع التكنولوجيا، منشورات جامعة القدس المفتوحة، 1998، ص 99.

7- رسم الخطط المناسبة لتنمية المهارات المناسبة لمختلف الهياكل البشرية المساندة وتدريب العاملين والإدارات العليا في المؤسسات المعلوماتية على حسن استخدام المنظومات المعلوماتية.

8- الاستفادة من تجارب الدول الصناعية المتقدمة ودول شرق آسيا المعروفة باسم النمور الاسيوية التي تمكنت من تقليل الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة خلال السنوات الأخيرة.

9- بناء المؤسسات العلمية والتكنولوجية والاستشارية مثل الجامعات ومراكز البحث والتنمية التي تلعب دوراً مهما في إعداد الكوادر البشرية والقيام بالأبحاث اللازمة لتسهيل عملية المعرفة وتوفير فرص النجاح فيها.

10- على الجامعات ومراكز الأبحاث ان تلعب جنباً إلى جنب مع الصناعات الوطنية لربط الأبحاث العلمية بالتطبيقات الصناعية وحل مشاكلها.

11- توفير الميزانيات والاعتمادات المالية اللازمة والموارد الكافية لخطط الأتمتة وإجراءات البحث كي يتمكن الباحثون العرب من التوصل إلى أفضل الظروف الملائمة لاستيعاب التكنولوجيا وتوظيفها مع التركيز على الاستثمارات في مجال المعلوماتية ذات عوائد اقتصادية واضحة.

12- العمل على تحقيق التواصل والتوافقية بين المنظومات المعلوماتية في المصارف والمؤسسات الاقتصادية الأخرى وبين منظومة وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية وذلك عبر خطوط شبكة الاتصالات.

13- إنشاء بنك معلومات اقتصادية في الدول العربية وربطه بالمؤسسات الاقتصادية بحيث تستطيع هذه المؤسسات الرجوع إلى هذا البنك للإطلاع على ما يهمها من معلومات.

14- وضع أسس عامة لضمان أمن وأمان المعلومات بحيث تعمم هذه الأسس على كافة المؤسسات.

دور النظام السياسي الفلسطيني في عملية إنتاج مجتمع المعرفة

باسم الزبيدي

مقدمة عامة

ثلاثة قضايا هي التي سيتم تناولها في هذه الورقة الموجزة: ما المقصود بالمعرفة وما هي خصائص مجتمع المعرفة وهل تمثل الحالة الفلسطينية مجتمعاً معرفياً؟ وسيتم تناول هذه القضايا من الزاوية السياسية أي من زاوية نظام الحكم السائد وطبيعة العلاقة بين من يَحكُم ومن يُحكَم. ولغرض كشف كنه العلاقة بين المعرفة والنظام السياسي سيتم التعريج على بعض القضايا الأخرى وذات العلاقة كالثقافة والمبنى الاجتماعي والقانوني وغير ذلك.

وبخصوص ما المقصود بالمعرفة فتختار هذه الورقة أن تعرف المعرفة على أنها «امتلاك التفكير المنظم والمهارات اللازمة لتمكين الأفراد أو الجماعات من السيطرة على الموارد والإمكانات المادية والمعنوية بهدف تسخيرها لخدمتهم عبر توسيع خياراتهم ليتسنى لهم التحكم بدفة مصيرهم وتمكينهم من تحقيق الذات». ولكي تستطيع المعرفة ومنتجيها من تحقيق هذه الغايات فلا بد للمعرفة ذاتها من أن تحمل السمات التالية:

1- أن تنبثق عن العلم وأن لا تتناقض معه لا سيما من زاوية نسبية الحقيقة.

2- أن تكون هادفه وغير عبثية بمعنى أن تنبثق من وأن تسعى إلى خدمة الناس والتعاطي مع همومهم الحقيقية بعيدا عن الاهتمامات الباذخة والموهومة.

3- أن تكون المعرفة منسجمة ومتوائمة مع مبدأي الحرية والعدالة بمعنى أن تحث على المثابرة والإبداع اللذان يقودان إلى تعزيز وتعظيم مساحة المشترك وإلى إجلال مبدأ العدالة للجميع.

4- أن تكون المعرفة هادفة إلى تعزيز السلم الاجتماعي داخليا وخارجيا وأن لا يؤدي استخدامها إلى الحروب والصراعات وإلى تعميق مناخات الضغينة والعداء سواء كان ذلك على أسس عرقية أو دينية أو طائفية أو لغوية أو ثقافية أو جنسية.

5- أن تحيط بالمعرفة الظروف والشروط المجتمعية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)

المؤازرة لإمكانية اكتسابها وإنتاجها ونشرها واستهلاكها بشكل يمكّن من تعزيز حضورها في مختلف مجالات الحياة ويتيح للأفراد والجماعات إمكانية إدراك ومعايشة المضامين النبيلة التي تنطوي على المعرفة فكرة وتطبيقا.

إن المعرفة التي تتسم بهذه السمات هي المعرفة القادرة على خدمة الإنسانية جمعاء وذلك عبر توسيع خيارات أفراد المجتمع في سياق سعيهم لتحقيق ما يختارونه من أهداف وعبر محاصرة التبعات السلبية التي تترتب على الأشكال الضيقة من الانتماء والتي تطمس المضامين الكونية للأفراد وطبيعتهم الإنسانية.

يتضح مما سبق أن هذا الصنف من المعرفة بحاجة إلى بيئة مجتمعية ذات خصائص محددة لكي يتم اكتسابه ونشره واستهلاكه وليتحول وجوده إلى حالة مجتمعية حضارية. ومن أهم خصائص مجتمع المعرفة ما يلي:

1- أن يقوم على مبدأ السلم والاستقرار وأن يكون قائما على التعاون والتشارك داخليا وخارجيا وأن لا يوظف إنتاجه ونشره للمعرفه في خلق التوتV وتغذية الصراعات وتعميق التباينات بين الأفراد والجماعات على السواء.

2- أن تحكمه القواعد والنواميس والقوانين الشرعية خاصة تلك المتعلقة بحقوق الأفراد في الحياة والحرية والملكية والمساواة.

3- أن تضبط عمل مؤسساته وهيئاته الرسمية (الدولة ممثلة بالحكومة) الإنساق والنظم الإدارية العقلانية والفعالة والتي تنسجم مع روح التطور والتحديث وتواكب والتغيرات الداخلية والخارجية والقادرة على منح المؤسسات الديمومة والبقاء وكذلك الحصانة من عسف السياسة والفئوية والشخصانية وغير ذلك المجتمع من التحديات التي تواجهها المؤسسات العامة.

4- أن يراعي ذلك المجتمع مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية وأن يحترم حقوق الأقليات والفئات الاجتماعية المستضعفة وخاصة الإناث.

5- وأن يستطيع الربط بين الماضي والحاضر والمستقبل بشكل تصالحي يمكّنه من تعزيز التناغم بين مختلف صيغ الهويات والانتماءات وكذلك بين الخصوصية والكونية وذلك بهدف إثراء التجربة الإنسانية في مختلف الميادين.

ويتضح من هذه الخصائص جميعها أن مجتمع المعرفة هو بالضرورة ذلك المجتمع الذي تربطه علاقة صلح مع ذاته أي مع مختلف مكوناته وعناصره وخاصة الدولة وسياساتها، الأمر الذي يعني أن علاقات الصراع والتوتر الداخلية لأي مجتمع ستحول بالضرورة دون تمكينه من إنتاج ونشر

المعرفة البناءة والقادرة على النهوض بالحالة الإنسانية. إن المدخل لمعالجة هذا الأمر بهدف الإبقاء على العلاقة متناغمة بين المعرفة والمجتمع هو مدخل السلطة السياسية والتي تتمتع، كما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، بدور جوهري في توجيه المجال المعرفي وتقدمه أو تخلفه، وفي تدعيم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجهاتها وأهدافها ومحاربة النمط المعرفي المرتبط بالسلطة السياسية المعارضة.

والآن، وعلى ضوء هذه المقدمة نسعى للإجابة على السؤال التالي: هل تمثل الحالة الفلسطينية حالة معرفية؟ أما الإجابة على هذا السؤال فستكون جزئية لأنها تتناول فقط الجوانب السياسية التي تؤثر وتتأثر بحالة المعرفة في فلسطين دون التركيز كثيراً على الجوانب الأخرى.

وفيما يلي سنقوم باستعراض أهم سمات وملامح الحقل السياسي الفلسطيني وذلك عبر الوقوف على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني والذي يكوّن المساحة الأكبر من ذلك الحقل، من الزاوية البنيوية ومن زاوية السياسات والبرامج المتبناه، ومن خلال ذلك سنتمكن من التعرف على المناخات المختلفة التي ينشئها الحقل السياسي ذات الأثر على حالة المعرفة في فلسطين.

النظام السياسي

أما النظام السياسي الفلسطيني ذاته فاعترضته وما زال يعترضه الكثير من التحديات التي حالت دون تمكينه من أن يصبح ديمقراطياً بالمعنى الدقيق. فبخصوص الإطار والقاعدة الدستورية للنظام السياسي الفلسطيني فيكتنفهما الغموض والتناقض، ويساهم في ذلك تعاقب وتنوع الكثير من منظومات القوانين والقواعد الدستورية اللاّمتجانسة على المناطق الفلسطينية. ومن الانعكاسات السلبية لذلك على النظام السياسي مزيد من عدم وضوح أسسه وصلاحيّاته وكيفية ومدى ارتباط هيئاته بعضها بعضا وحدود اختصاص كل منها وأدائه وما للأفراد من حريات وحقوق.

وبدلا من التقاليد المؤسسية والقواعد الدستورية أصبحت تسود هذا النظام قيم الشخصانية والارتجال والتفرد والاستئثار السياسي من قبل الجماعات المتنفذة، إضافة إلى بهاتة سلطة القانون ونظم الرقابة الفاعلة والمساءلة. كما أصبحت تطغى على هذا النظام نزعة مركزية شديدة تجعل القائمون عليه لا يقرّون بأنه ينبغي عليهم الانصياع للقوانين أو الخضوع للمساءلة والمحاسبة والمراقبة أو حتى السّماح بتوجيه النقد إليهم من قبل الآخرين. وتنطلق قيادة النظام السياسي في سيطرتها وهيمنتها ليس من حقيقة أنها منتخبة وحسب، وإنما أيضا من كونها تمتلك الشرعية الثورية المستمدة من تاريخها النضالي وكذلك من اتفاقيات أوسلو التي عززت قوة ومكانة هذه القيادة وجعلتها أقل استعدادا وإلزاما لأن تخضع للمساءلة والمحاسبة والمراقبة

من قبل المواطنين. وللحفاظ على نفوذه ومكانته لجأ هذا النظام إلى تبني الكثير من الوسائل من بينها المهادنة والتمكين والاحتواء والترغيب وتقاسم المكاسب وكذلك الإقصاء والتهميش والقمع وغيرها.

ومن الواضح أن في ظل هذا النظام، الذي تسيطر فيه حركة فتح على مختلف مفاصله وامتداداته وسلطاته، تغيب التعددية الحقة. فمن هذه الحركة يتكون السواد الأعظم من موظفي مختلف المراتب والهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية والأمنية والمدنية، إضافة إلى سيطرتها على الكثير من المنظمات والبنى الأهلية والشعبية وغير الحكومية. وقد ترتب على هذا الحال تعزيز منطق الهيمنة والاستئثار في النفوذ والمكانة والموارد، وبالتالي تكريس ضعف الآليات والنظم واللوائح المعززة للمساءلة والمراقبة والمحاسبة والمتابعة والتقييم في عملية إدارة الشؤون العامة.

وبسبب هذه المعطيات، مضافا إليها اعتبارات أخرى تاريخية وسياسية، نجد أن التقاليد المؤسسية والديمقراطية الحقة في النظام السياسي الفلسطيني هي ضعيفة ولا يتجاوز حضورها ودورها الحدود الرمزية. فالقدرة الحقيقية على اتخاذ القرارات أو معارضتها وتحدّيها لم تكن يوما بيد المؤسسات والهيئات الرسمية كالمجلس الوطني أو المركزي لمنظمة التحرير أو المجلس التشريعي أو حتى مجلس الوزراء ورئيسه وإنما هي بيد رئيس السلطة الوطنية وقليل من الأعوان والمستشارين.

أما موضوعة المواطنة فإضافة للتأثير السلبي عليها لكل ما ذكر يبقى عامل اعتماد السلطة ماليا على المصادر الخارجية من العوامل الهامة المؤثرة عليه أيضا. فعدم اعتماد السلطة بشكل كامل على مواطنيها مالياً سهّل عليها إعفاء ذاتها من الخضوع لمساءلتهم ومحاسبتهم. لذلك لاحظنا أن السلطة الفلسطينية كانت على الدوام أكثر تسامحا وأوسع صدرا فيما يتعلق بقبول انتقاد الدول المانحة إزاء سوء الأداء في الإدارة والتخطيط وعدم الفاعلية والفساد وغيرها، من تسامحها مع من يوجهون لها النقد من الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، تقبّلت السلطة الوطنية «تقرير روكارد حول تقوية مؤسسة السلطة الفلسطينية» بشأن تقوية بناء المؤسسات الفلسطينية والذي وجه النقد لأدائها ولوجود الفساد وعدم الفاعلية وسوء الإدارة. وقد تم تشكيل لجنة من مسؤولين كبار لغرض النظر في التوصيات الواردة في التقرير المذكور واستخلاصاته. ولكن السلطة ذاتها لم يتسع صدرها ولم تتقبل ذلك النقد الصادر عن الأشخاص الذين وقعوا ما يعرف ببيان العشرين في ديسمبر عام 1999 والذي وقعه أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني ومواطنون بارزون، وبدلا من ذلك قامت السلطة بسجن عدد منهم. كما قامت السلطة التنفيذية أيضا بإدارة الظهر مرارا وتكرارا للتقارير والتحقيقات التي صدرت عن المجلس التشريعي وناقشت سوء الأداء والفساد.

دور وإسهامات المجتمع المدني

وفيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني فهي أيضا تعاني الكثير من التحديات الذاتية والموضوعية والتي تحول دون قيامها بالدّور المنوط بها مجتمعيا. فهذه المؤسسات اليوم غير قادرة على التواصل والاستمرار في مجهوداتها وذلك لاعتمادها الكبير على التمويل الخارجي. وعلى الرغم من إقرار الجمهور بأهمية دورها إلاّ أن قطاعات هامة منه ترى أن الكثير من نشاطات تلك المؤسسات غير مرتبطة بالهموم العامة وأنها لا تعكس بجوهرها أولويات وأفضليات داخلية ولا تنبع من صميم الحالة الفلسطينية ومقتضياتها ولا تهدف لشيء أكثر من سعيها لتأمين التمويل الخارجي. وقد يصل البعض في توصيفه لهذه المؤسسات حد القول أن وظيفة القائمين عليها الاستنفاع ومراقبة السلطة والوشاية بها لصالح الأوروبيين والأمريكيين. ومما يزيد من صعوبة تفنيد مثل هذه التأويلات الكثير من أوجه الهشاشة والخلل الداخلي الذي تعاني منه هذه المؤسسات كضعف وتشتت وتكرار ما تقدمه من برامج وخدمات؛ وضعف درجة ومستوى التنسيق والتعاون المنظم فيما بينها؛ ونزوعها نحو العمل بطريقة أقرب للسياسة منها للمهنية وطغيان النبرة البياناتية شبه الفصائلية؛ وضعف صيغ العمل المجتمعي المرنة والعصرية كافتقار الأنساق المؤسسية في الإدارة والتنظيم والتخطيط التطبيق والتنفيذ. ويضاف لكل ذلك بالطبع غياب التقاليد الديمقراطية الجادة داخل هذه المؤسسات وذلك لأنها غالبا ما تكون مؤسسات الشخص الواحد ويتعاطى معها مدراؤها في غالب الأحيان كإقطاعيات خاصة بهم حيث يوظفون أقاربهم ومعارفهم ويسعون من خلالها إلى تعظيم نفوذهم (الشخصي غالبا) عبر تأمين العزوة والولاء. أما مجالس الأمناء أو الإدارة فوجودها في كثير من الأحيان صوري وغالبية أعضاء هذه المجالس يكونون آخر من يعلم بشؤون المؤسسة إن لم يكونوا من المنتفعين. فشخصية المدير تبقى طاغية وتصوراته وتقديراته لحاضر ومستقبل المؤسسة تصبح القانون الناظم لحياة المؤسسة الداخلية. والسؤال الذي يبرز لذهن المراقب هنا هو: هل وكيف يمكن لمثل هذه المؤسسات التي يديرها «أباطرة» أن تخدم الناس؟

وفيما يتعلق باهتمامات هذه المؤسسات فنجدها نفس الاهتمامات التقليدية للممولين والتي من ضمنها قضايا المرأة والديمقراطية والتعددية والحوار والتسامح وبنية مناهج التعليم الديني وغير ذلك من موضوعات. إن الصعوبة التي تحول دون قبول هذه الاهتمامات أو التعاطي معها من قبل الكثيرين تكمن بأنها تأتي في سياق ما يصفه الغرب بمعركته مع الأصولية والإرهاب، وضد ما يعتبره جموداً وانغلاقاً في الثقافات الأخرى، وذلك في إطار سعيه لتثبيت مخالبه في أجزاء كثيرة من العالم. أما الأهمية الحقيقية لهذه القضايا في السياق الفلسطيني فلم تستطع أن تبدد ذلك الشعور لدى الكثيرين بأن هذه الاهتمامات تأتي كتمارين واختبارات لفرضيات أيديولوجية غربية لا تعود بالنفع على أحد أكثر من هانتنغتون وفوكوياما وما يبشرا به من عداء وعنصرية ومن رؤية قاضية بضرورة اجتياح العالم وإخضاعه للهيمنة على الآخرين.

السمات العامة للمشهد السياسي الفلسطيني اليوم

أولا: سيطرة حالة من الارتباك الشديد

وتتضح هذه السمة في كافة جوانب ومستويات الشأن الفلسطيني دون استثناء، ويمكن الاستدلال عليها من خلال النظر إلى الكيفية التي يعالج بها الفلسطينيون اليوم قضايا هامة كالانتفاضة والتغير الوزاري والجدار التوسعي الإسرائيلي على سبيل المثال.

فبخصوص الانتفاضة ما زال الكثير من الغموض يكتنف أهدافها ووسائلها وطريقة إدارتها وعلاقة كل من السلطة والمعارضة والجمهور بها وإمكانية تحقيقها للأهداف التي انطلقت من أجل تحقيقها، الأمر الذي حوّلها في بعض الجوانب إلى عبءٍ ثقيلٍ على الفلسطينيين، وخاصة بعد عدم إخفاق إسرائيل التام بدمغها بالإرهاب. وقد تجلّى ذلك وشق طريقه إلى جميع المبادرات والصيغ السياسية التي تُعرض على الفلسطينيين اليوم كخطة خارطة الطريق، الأمر الذي أصبح يزيد المشهد الداخلي إرباكاً وضعفاً ويجعله بالتالي أكثر استعداداً لقبول التعاطي مع صيغ أكثر سوءاً مما كان عليه الحال عند قيام الانتفاضة في أيلول من عام 2000.

وفيما يتعلق بالتغييرات الوزارية المتكررة، فمنصب رئيس الوزراء ذاته تم استحداثه أصلا من سياق رضوخ الفلسطينيين للضغوط الخارجية والتي اتضح منذ البداية أنها تأتي لإرضاء جمهور خارجي وتهدف أساسا إلى إضعاف القيادة الفلسطينية الأمر الذي تحقق - ولو جزئيا - لاحقا. ويتجلى الارتباك في التعاطي مع هذا الأمر بالتباين بين كل من المعارضة والجمهور من جهة، والسلطة الوطنية من جهة أخرى، حيث نظر الفريق الأول إليه على أنه شأن ليس ذو أهمية كبيرة بالنسبة للفلسطينيين، لكونه يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإستراتيجية الإسرائيلية وأنه أمر يحرف الانتباه ويحيد عمّا ينبغي الاهتمام به، ولا يعني إلا قلة ممن يهدفون إلى تحقيق مكاسب شخصية ضيقة. أما السلطة الوطنية بالمقابل __ وخاصة حركة فتح __ فقد نظرت لهذا الأمر بشكل مختلف وتصرّفت وكأن هناك دولة لا ينقصها شيء الاّ تحديد من يحكمها رغم أن مسألة التغييرات الوزارية بالطريقة الفلسطينية المعهودة والتي تتغير فيها الوجوه وليس البرامج هي الرد الناجع لاستعادة ثقة الجمهور بها ولمجابهة ما يعترض المشروع الوطني من عواصف وتحديات.

أما موضوع الجدار التوسعي الإسرائيلي فهو مثال آخر ذا دلالة على حالة الارتباك التي تعيشها الحالة الفلسطينية من جراء إقراره وتنفيذه من قبل إسرائيل. ويتجلى الارتباك الفلسطيني إزاء هذا الأمر بتلعثم أو حتى غياب الردود والمبادرات الفلسطينية المناسبة والفعّالة وخاصة في البداية. فقد واجهت السلطة الوطنية ومسئوليها ادعاءات إسرائيل، عندما كانت تصادر الأراضي لصالح الجدار وتبلغ الفلسطينيين بأن ذلك يتم بموافقة السلطة الفلسطينية، تارة بالصمت وأخرى بالتلعثم وعدم الوضوح. وحتى عندما بدأت تتعالى الأصوات الشعبية احتجاجا على بناء الجدار جاءت

مشاركة السلطة ومسئوليها ضعيفة وغير فاعلة. كما لم تقدم السلطة الوطنية المساعدات اللازمة أو الإرشاد المطلوب للمواطنون فيما يتعلق بكيفية التعاطي مع هذا الأمر قانونياً أو شعبياً.

ثانيا: التقاطب الحاد بين نمطين ضيّقين من توصيف العمل السياسي والمقاوم

ويتجلى هذا التقاطب بتشبث شبه أصولي من قبل الأطراف الفلسطينية المختلفة بصيغة الثنائيات الضيقة في التعاطي مع الشأن الوطني رغم شدّة تعقيد معطياته ومستلزمات تجسيده على الأرض. فتشبث السلطة الوطنية (والأطراف المكونة لها) بصيغة أوسلو كطريق أوحد للخلاص الوطني يقابله في الجانب الآخر تشبث أقطاب المعارضة وخاصة حركة حماس بصيغة المقاومة المسلحة كسبيل أوحد أيضا لتحقيق نفس الخلاص. إن الإشكالية التي يقع فيها الفريقان هي متشابهة وتتمثل بأن كل منهما ينظر إلى صيغته على أنها الصيغة الوحيدة الأنسب للحالة الفلسطينية وأنها القادرة على إنجاز التحرر الوطني دون الاكتراث جديا بما يترتب على التبني الفعلي لها من نواقص وتبعات ومخاطر الأمر الذي يعني النظر للصيغتين على أنهما متنافيتين. فالتشبث الشديد بصيغة اوسلو (من قبل السلطة) وعدم مراجعتها وتقييمها بشكل جاد وموضوعي جعل الجمهور يقنط ويسأم من جدوى الحلول السياسية، تماما كما أدّى التشبث بصيغة العمليات العسكرية داخل إسرائيل بصيغتها الراهنة، ولا سيما ما يتبعها من ردود إسرائيلية وعالمية، إلى قنوطه ويأسه من جدوى المقاومة المسلحة ككل. ويكمن الوجه الأبرز للمعضلة هنا بأن الفريقين بتشبثهما شبه العقيدي بصيغتيهما فإنهما يعفيا نفسيهما من عناء التقييم الصادق والمتوازن لما تستطيع هاتين الصيغتين من تحقيقه فعلا من إنجازات، إضافة إلى مساهمتها في تكريس تقليد شديد الضرر أصبح اليوم يسود الحالة الفلسطينية ويتمثل باختزال كل شيء إلى ثنائيات ضيقة ومطلقة.

وللتخلص من هذه المعضلة فلا بد من أن تعترف السلطة برامجيا بمحدودية خيار اوسلو تماما كما ينبغي على حركة حماس أن تقر بمحدودية خيار العمليات العسكرية داخل إسرائيل، الأمر الذي يمكّن كليهما من التعاطي المبدع مع المشروع الوطني وأدوات تحقيقه وترجمته على الأرض وبذلك فقط يكف الفريقين عن الإساءة للمباديء وللمسوغات الأخلاقية والعقلانية لكل من الخيارات السياسية وخيارات العمل المسلح.

ثالثا: إشكالية من يمثل من؟

ليس من المبالغة القول أن إشكالية من يمثل من، كيف ومتى هي من أخطر التحديات الماثلة أمام الفلسطينيين والتي جعلتها الانتفاضة تطفو على السطح ووضعتها في دائرة الضوء من جديد وحولتها إلى قضية مفصلية ذات انعكاسات مصيرية عميقة على الكيانية الفلسطينية الراهنة وعلى آفاق تطورها وإمكانية تخطي ما يعترضها من صعاب بنجاح. فمنذ تأسيس السلطة الوطنية تمر الحالة الفلسطينية بدرجة متصاعدة وملحوظة من التقاطب والتنافر الحاد

بين السلطة من جهة والمعارضة (وتحديداً الإسلامية) من جهة أخرى. وبلغت حالة التقاطب هذه أشدها في الانتفاضة الحالية وبلغت حدوداً تراجيدية في بعض الأحيان كأحداث جباليا المأساوية والتي أودت بحياة ستة أشخاص واعتقال أمين عام الجبهة الشعبية وغيرهما. وتأتي حالة التقاطب والتنافر السياسي في سياق الصراع والتنافس بين السلطة الوطنية والمعارضة وفي اطار غياب التوافق والانسجام بين شرعيتهما: شرعية من يَحكم وشرعية من يعارض. ومن العوامل التي جاءت مكرسة للتقاطب والتنافر الداخليين غياب التعاطي السليم والمنظم من قبل الطرفين على حد سواء مع الكثير من التوترات والتقرحات الداخلية التي – عانى وما زال يعاني – منها الحال الداخلي والتي نقلت المجتمع الفلسطيني إلى درجة مقلقة من التوتر والاحتقان تتضح أكثر كلما تعرض المشروع الوطني لكبوة أو مأزق.

فقد طفى على السطح منذ قيام السلطة الوطنية الكثير من الإشكاليات الملحة التي استدعت المعالجة الجادة ولكنه تم إهمالها أو التعاطي معها بصورة جزئية وسطحية رغم أهميتها كالعلاقة بين الداخل والخارج وبين الضفة وغزة وبين المقيم والعائد وبين البناء والتحرر وبين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير وبين فتح السلطة وبين السلطة والمنظمات الحكومية وغير ذلك من الثنائيات التعارضية. كما بقيت الحالة الفلسطينية مفتقدة لعناصر الوضوح والانسجام فيما يتعلق بالموقف من مسائل حيوية كالديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. أما الأحجام عن مجابهة هذه التوترات فله انعكاساته السلبية على المديين المتوسط والبعيد حيث من شأن ذلك أن يحول تلك التوترات إلى خلافات حادة ومن ثم إلى صراعات مستفحلة ستبقى تلقي بظلالها السلبية على الحال الفلسطيني ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى درجة شرعيتها واستقرارها.

ويرتدي هذا الموضوع أهمية استثنائية كبيرة اليوم في ظل وجود الثنائيات المتعارضة الكثيرة كثنائية الداخل والخارج والضفة وغزة ومناطق السيادة الفلسطينية ومناطق السيادة الإسرائيلية (مناطق أ، ب، ج) والسلطة الوطنية ومنظمة التحرير والمقيم والعائد والبناء والتحرر وفتح الرسمية وفتح الشارع والسلطة والمجتمع الأهلي وأخيرا من أصبحوا داخل الجدار ومن هم خارجه.

إن التعاطي السليم مع هذه الإشكاليات يقتضي ترسيخ قواعد وأسس وضوابط واضحة ورصينة لنظم العلاقة بين من يَحكم (السلطة الوطنية) ووفق أية معايير ومن يُحكم (بقية المجتمع بما في ذلك المعارضة) بشكل يضمن للطرفين مقومات التعايش المشترك، ويمنح كل منهما القدرة على المبادرة وعلى التأثير في المشهد السياسي دون توجس وريبة ودون خوف من أن يتم الإجحاف في حق أحدهم أو تبخيسه من قبل الآخر. فالقواعد الديمقراطية والمؤسسات المنبثقة عنها وما يلازمها من قيم وتقاليد (كالتعددية والاعتراف بالآخر ومحاورتة والشفافية في الأداء والاحتكام إلى صندوق الاقتراع) هي وحدها الكفيلة بحماية حقوق الفئات السياسية والاجتماعية المختلفة وخاصة في وقت الأزمات كالانتفاضة كما أنها هي الأقدر على توفير الصيغ والآليات اللازمة لتحقيق السلم الداخلي وضمان درء أخطار الانقسام والتوتر والاحتراب.

رابعا: ضعف الخطاب السياسي داخليا وخارجيا

ويتجلى ذلك بغياب المصداقية والرصانة عن الكثير من الرؤى والمبادرات التي يتبناها الفلسطينيون في الداخل وفي الخارج. فعلى صعيد الداخل يغيب الحوار الصادق والجاد بين السلطة وكل من المعارضة والجهور، وذلك رغم أهمية الأحداث والمآزق التي تواجهها الحالة الفلسطينية. فالسلطة الوطنية تدير ظهرها للجمهور في كثير من الأحيان فيما يتعلق بقراراتها ومبادراتها ورؤاها العامة للشأن الوطني. ومثال على ذلك صمت السلطة الوطنية لفترة طويلة يصعب فهمها وتبريرها إزاء حقيقة ما تم في محادثات كامب ديفيد وترك الجمهور بالظلام فيما يتعلق بهذا الأمر المصيري. إن الطريقة التي تعاطى بها الطرف الفلسطيني مع موضوع تلك المحادثات والتي اتسمت بالتأرجح بين التلعثم والظهور بمظهر من يبوح بالأسرار قد أثارت لدى الجمهور درجة من التشكك والريبة الأمر الذي أساء بالتالي لمصداقية السلطة ذاتها وعمّق الفجوة بينها وبين الجمهور في وقت كانت هي بأمسّ الحاجة إليه ليس فقط لدعم الرئيس ومبايعته بعد عودته من كامب ديفيد وإنما وبشكل أكبر لإضفاء الشرعية والمقبولية على ما ستتبناه القيادة الفلسطينية لاحقا من صيغ ومبادرات.

أما على الصعيد الخارجي فهناك درجة من الضبابية والغموض تسيطر على المواقف الفلسطينية إزاء قضايا وأحداث. فالمواقف والرؤى الفلسطينية تأتي عادة مبعثرة ومتأخرة إزاء تطورات هامة كالمواقف الحقيقية من المبادرات (كمبادرة جنيف مثلا) ومسألة الإصلاح واستراتيجيات مقاومة الإجراءات الإسرائيلية ومؤخرا حالة الانهيار المجتمعي والإنفلات الأمني شبه الكامل الذي تشهده البلاد في الآونة الأخيرة. ويضاف إلى كل ذلك بالطبع عدم فاعلية الأداء الفلسطيني الرسمي في الساحة الدولية فيما يتعلق بمحاربة الخلط الدارج والمتعمّد لدى الكثيرين بين الإرهاب والعمل المقاوم بهدف الإساءة للنضالات الفلسطينية.

أما المعارضة وتحديدا الإسلامية منها فما زال خطابها يراوح مكانه من حيث البنية والمنطلقات وكأن العالم ثابت لا يتغير. فرغم التغيرات الهائلة التي عصفت بالعالم منذ تفجيرات نيويورك وواشنطن ما زالت المعارضة الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس، تدير شؤون الملف الوطني بالنسق القديم الذي يقوم على مبدأ مناكفة السلطة الوطنية ويفتقد إلى الرصانة والإبداع. ولو أخذنا الخطاب الداخلي لحماس مثلا فإننا نجد أنه يرتكز على تحميل السلطة الوطنية مسؤولية كبيرة عن تردي الحال الفلسطيني وذلك لقبولها صيغة أوسلو دون الإشارة إلى تبعات عدم قدرتة حماس ذاتها على إيقاف تلك الصيغة رغم مساوئها الكثيرة. إن ما يفهم من ذلك أن حماس تبدو وكأنها تعفي نفسها من تحمل المسؤولية عن تردي الحال الأمر الذي يصعب تصديقة أو القبول به لدى الكثيرين . فالأمر الذي يتم تجاهله هنا هو أن الصعوبة الراهنة للحال الفلسطيني لا تعود فقط إلى محدودية وهشاشة الإنجازات التي ترتبت على اتفاقيات أوسلو وما آلت إليه من نتائج كارثية وإنما أيضا إلى ما أخفقت المعارضة بفعله على الأرض بما في ذلك عدم تمكّنها من

تثبيت شرعية ومقبولية بديلها لدى الجمهور ألأمر الذي حدى بالجمهور الفلسطيني لأن يشعر بأنه يعاقب مرتين: الأولى من كارثية الفعل والثانية من غياب البديل الجاد والمقبول.

أما الخطاب الخارجي فيتسم وبجزئه الأكبر بالمغامرة وضيق الأفق والانفعال عند التعاطي مع الملف الفلسطيني خارجياً، الأمر الذي يترتب عليه الكثير من الآثار السلبية على الفلسطينيين. ولعل في تصريحات زعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين لمجلة دير شبيغل الألمانية في نوفمبر 2003 والتي دعا فيها إلى تفكيك دولة إسرائيل ونقل يهودها إلى أوروبا مثالاً على مأزومية ذلك الخطاب. فكيف لا يكون هذا الخطاب مأزوما في الوقت الذي يتجاهل حقائق هامة مثل أن 73 في المائة من الجمهور الأوروبي أصبح يرى إسرائيل وبسياساتها الحالية كدولة تمثل التهديد الأكبر للسلم العالمي؛ أو أن أكثر من خمسون في المائة من الجمهور الألماني لم يعد مستعد لتحمل تبعات ما جرى لليهود في العهد النازي وانه لم يعد يقبل تحمُّل تلك الذنوب التي اقترفها الجيل السابق؛ ويضاف لكل هذا بالطبع حقيقة إدراج حماس من قبل الدول الأوروبية في لائحة الإرهاب.

خامساً: تراجع الدعم العالمي للفلسطينيين

ويتمثل هذا التراجع بفقدان الفلسطينيين للدعم والمؤازرة التقليدية وخاصة العلنية منها في العديد من المناطق في العالم بما في ذلك البلدان العربية، وقد ترافق هذا التراجع مع الحرب العالمية التي تقودها الولايات المتحدة ضد ما تصفه بالإرهاب. وتمثل ذلك بعدة أشكال منها: مقاطعة القيادة الفلسطينية وإدراج العديد من فصائل المقاومة الفلسطينية في قائمة المنظمات الإرهابية وذلك بعد أن تم اعتبار الانتفاضة الفلسطينية ذاتها إرهابا. وقد قابل ذلك اختراقات إسرائيلية هامة في الساحة الدولية والعربية على الرغم من الممارسات الإسرائيلية شديدة القسوة ضد الفلسطينيين. ومن هذه الاختراقات سحب ملف محاكمة شارون في بلجيكا واستمرار الولايات المتحدة بتقديم كافة أشكال الدعم وبشكل غير محدود لإسرائيل وتوثيق العلاقات الإسرائيلية وتمتينها مع كل من الهند والصين وتركيا ونجاح الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة العربية والمتمثلة بتفكيك أقطابها الأساسية الأمر الذي تحقق فعلاً في العراق، وأخيرا وربما الأهم تعزيز موقع اسرائيل في إطار اصطفاف الدول المناهضة لما يوصف بالإرهاب رغم سجلها المغاير تماما لذلك. إن عمليات القتل والتنكيل التي تمارسها القوات الأمريكية اليوم في العراق هي ليست أقل بشاعة من ذات الممارسات التي تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين، الأمر الذي يعني أن الأرضية الأخلاقية التي أصبحت ترتكز عليها إسرائيل اليوم في تبرير عمليات التدمير والإبادة المنظمة ضد الفلسطينيين لم تعد أكثر انخفاضا من الأرضية الأخلاقية التي تقف عليها الولايات المتحدة وائتلافها في تبرير سياساتها البشعة ضد العراقيين.

ومن الساحات التي سجلت فيها خسارة فلسطينية ملحوظة الساحة العربية والتي أصبحت برمتها في دائرة التأثير الأمريكي المباشر. وتتمثل هذه الخسارة بفرض الكثير من القيود والإشتراطات على شكل ونوع الدعم العربي المقدم للفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى تضاؤل ذلك الدعم وجعله عرضة دائمة لمقتضيات الإستراتيجية الأمريكية في محاربة ما يوصف بالإرهاب. ويأتي هذا بالطبع في سياق استمرار حالة التدهور والانحدار التي تشهدها الساحة العربية رسمياً وشعبياً، الأمر الذي يلقي بظلاله السلبية المباشرة على الشأن الفلسطيني بكافة امتداداته ومستوياته.

الخلاصة

من الواضح وعلى ضوء ما تقدم أن الحقل السياسي الفلسطيني ينطوي على وجود الكثير من المعطيات المادية والمعنوية التي تحول دون اكتساب وإنتاج ونشر المعرفة في الحالة الفلسطينية. فجميع العناصر اللازمة لاكتسابها وإنتاجها وسواء كانت مادية (كغياب الاستقلال الوطني) أو معنوية (كالتضييق على الحريات) ما زالت ضعيفة إن لم نقل غائبة في فلسطين. أما العوامل والمعطيات السياسية التي تكرس هذا الضعف أو الغياب فيمكن إجمالها بما يلي: الافتقار للقواعد والصيغ الرصينة والمقبولة للتعاطي مع مسألة «الحكم» في ظل غياب الاستقلال الوطني؛ عدم الاستقرار السياسي الداخلي وسهولة الانزلاق إلى الصراعات؛ المغالاة في التركيز على مسألة الأمن (والمقصود هنا الأمن الإسرائيلي) لدرجة أن لياقة النخبة الفلسطينية الحاكمة أصبحت تقاس بمدى نجاح أدائها في مسألة الأمن؛ هامشية فئة واسعة من النخبة المثقفة؛ الهيمنة السياسية لحركة فتح؛ تفشي روح وثقافة الإقصاء؛ وكذلك حقيقة أن القوانين والتشريعات الفلسطينية تعاني مشكلات بنيوية كثيرة تحد من فعاليتها إضافة إلى عدم تطبيقها، الأمر الذي لا يشجع الناس على الاحتكام إليها أو إلى القضاء وتتضح نتائجه اليوم من خلال حالة الفوضى والانفلات الأمني السائدة في جميع المدن الفلسطينية. كما ينبغي لا ينبغي أن تفوتنا الإشارة هنا إلى الآثار السلبية الكبيرة التي تترتب على المضايقة على الحريات العامة وعشوائية وضعف الإجراءات المرتبطة بحماية وصيانة تلك الحريات والحقوق.

باختصار، إن مجموع هذه المعطيات التي تم استعراضها في هذه الورقة يحول دون امتلاك الكثير من العناصر المطلوبة لاكتساب المعرفة وإنتاجها في الحالة الفلسطينية، الأمر الذي يعني ضرورة وحتمية مجابهة تلك المعطيات ليتسنى للمعرفة أن تأخذ مكانها المجتمعي المطلوب في حياة الفلسطينيين حاضرا ومستقبلا.

فلسطين ومجتمع المعرفة - مجال التكنولوجيا

شريف أبو كرش

مقدمة

على الرغم من تعدد المسميات التي يمكن إطلاقها على العصر الذي نعيش فيه، من مثل: عصر ارتياد الفضاء, عصر الذرة, عصر المعلوماتية والاتصالات, عصر الحواسيب .... إلخ. هنالك من مسميات، إلا أنه يمكن القول بان هذا العصر يستحق أن نطلق عليه عصر الإدارة. فالإدارة هي حجر الأساس لبناء أي مجتمع وتقدمه، وهي التي تقف وراء كل نجاح يحققه أي نشاط أو اكتشاف أو خدمة أو إنتاج، وهي التي تفسر تقدم أو تخلف أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة.[1]

لقد استقبلت البلدان النامية – ومن بينها الدول العربية – العصور الحديثة بتركة إدارية مشحونة بالتخلف، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها هذه البلدان في معركتها ضد التخلف من أجل تطوير إدارتها فإنه يصعب القول أنها استطاعت أن تنفض عن نفسها غبار ما ورثته أو أنها أصبحت ذات إدارات عصرية. ويصدق هذا الحكم بوجه خاص على الإدارة العامة بفروعها المختلفة، ومنها إدارة التعليم، ونتيجة لذلك كله كان من الضروري لكل من يتصدى في هذه البلدان لوضع أو اختيار إستراتيجية لتطوير النظم التربوية أن يعالج الإدارة كعنصر أو مدخل رئيسي للإستراتيجية المطلوبة للتطوير التربوي، لا كمجرد عامل ثانوي يأتي بعد تصميمها من باب الوسيلة أو الأداة أو التكتيك في التنفيذ.[2]

ولقد علمنا التاريخ – مثلما علمتنا نتائج دراسات علم الإدارة – أن التطوير الإداري هو لب كل تطور حضاري وتربوي، وأن هذا التطور لا يمكن أن يبدأ بالفعل أو يستقيم من غير تجديد إداري.

---

[1] أ.د احمد الخطيب، الإدارة الجامعية ودراسات حديثة الطبعة الأولى مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع.، ص 200، ص 19

[2] المصدر السابق، ص 80

شكل رقم(1)

الإدارة التعليمية كنظام[3]

(المدخلات)	(العملية الإدارية)	(المخرجات)	(الهدف)
(أ)	(ب)	(ج)	(د)

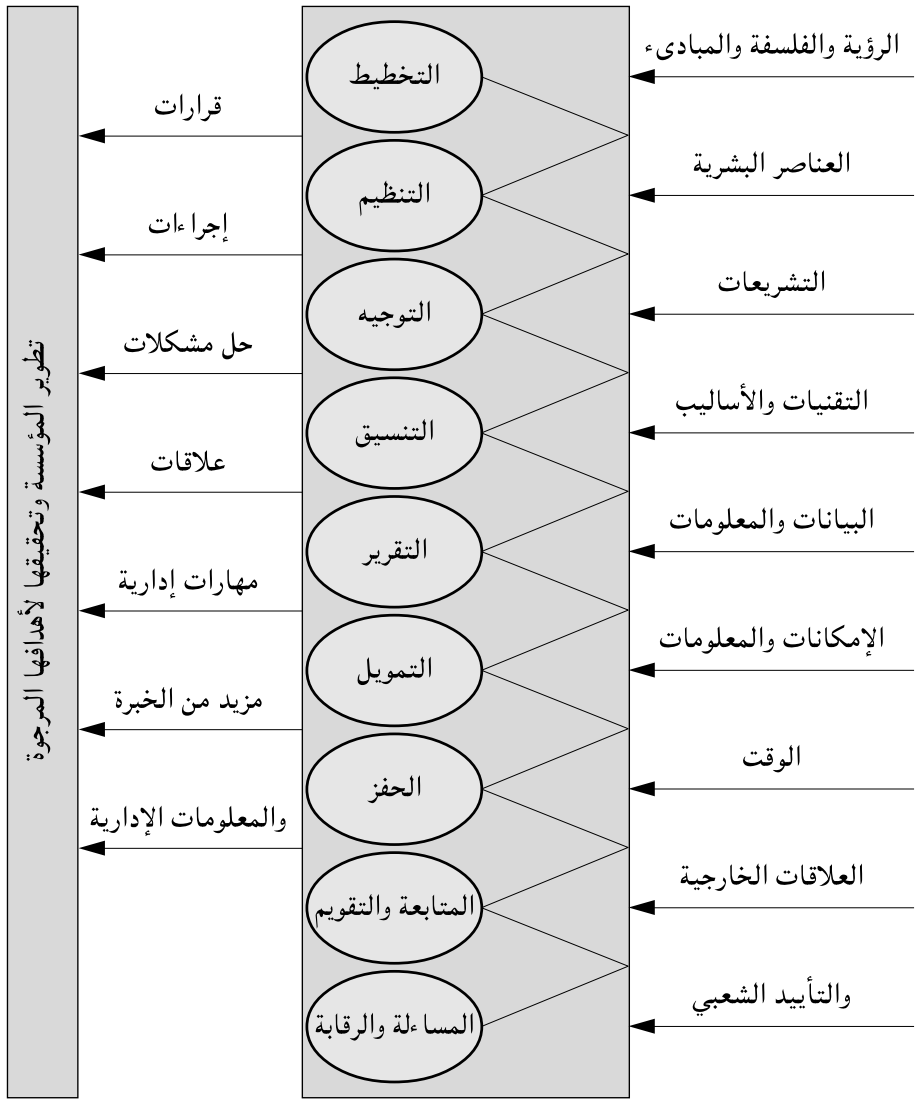

[3] المرجع السابق، ص 80.

يتضح من هذا التحليل (لنظام الإدارة التعليمية) أن مجموعة المدخلات وعملية التفاعل بينهما هي العاملان الحاسمان (المتغيران المستقلان) في تطوير الإدارة وبقدر ما يطرأ عليهما من تحسينات أو تعديلات أو تغييرات تتغير الإدارة بل يتغير نمطها أما الناتج الإداري فهو محصلة لهما وإن كان يمثل بدوره العامل الحاسم في تطوير التعليم نفسه.

ولقد شهد التعليم العالي في البلاد العربية توسعا كميا متسارعا خلال العقود الثلاثة الماضية، وتشير إحصائيات اتحاد الجامعات العربية إلى وجود حوالي (170) جامعة في البلاد العربية بحلول عام 2000م.

كما ازداد عدد طلبة التعليم العالي خلال تلك الفترة بسرعة كبيرة حيث ارتفع من (163,000) عام (1960م) إلى (1,440,000) عام (1980م) ويتوقع أن يصل العدد إلى حوالي (6,200,000) طالب عام (2000م).[4]

ولقد ازداد عدد أعضاء هيئة التدريس خلال نفس الفترة من (9000) عام (1960 م) إلى حوالي (76,000) عام (1980م)، ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى حوالي (200,000) عضو هيئة تدريس عام (2000).[5]

وعلى الرغم من هذا التوسع الكمي الذي شهده التعليم الحالي في البلاد العربية، إلا أن هذا التوسع بقي قاصرا عن استيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة في الالتحاق به نتيجة للتزايد الكبير في الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، كما أن القدرات الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي ما زالت دون الحجم الذي يمكنها من استيعاب خريجي التعليم الثانوي الراغبين بمتابعة دراساتهم الجامعية، ولا زالت أعداد كبيرة من هؤلاء الخريجين لا يجدون أماكن لهم في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي يشكل عقبة في طريق تحقيق ديمقراطية التعليم العالي.

لذلك سيكون الصراع الحقيقي في هذا القرن بين النظرة المستقبية المسلحة بالعلم والتكنولوجيا وبين النظرة الماضوية اللصيقة بأنماط تربوية قديمة وتقاس ثروة الأمم لا بما تختزنه أراضيها من معادن وانما بما تكتنزه عقول ابنائها من معارف وتقنيات.

فقد اتاحت التطورات السريعة التي طرأت على تكنولوجيا المعلومات والاتصال الفرصة للجامعات

---

[4] مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية وتطور التربية في المنطقة العربية، تحليل إحصائي، الرتربية الجديدة، العددان 40-41، السنة 1987 ص

[5] مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية تطور التربية في المنطقة العربية: تحليل إحصائي، مرجع سابق، ص 123-203

لتضع برامجها الدراسية في متناول الراغبين أينما كانوا واكتساب التأهيل العلمي والتقني اللازم والحصول على الشهادة المطلوبة عن طريق التعلم الالكتروني.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية اليوم تقوم 2000 من المؤسسات التعليم العالي ببث برنامج «مساق دراسي» واحد على الأقل من برامجها على شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» ويشكل هذا العدد نسبة 70٪ من الجامعات الأمريكية ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة عام 2005م إلى 90٪ وتتفاوت هذه الجامعات في عدد البرامج الدراسية التي تقدمها على الشبكة والتخصصات التي تتيحها فمعهد روجستر التكنولوجي مثلا يقدم 10 شهادات جامعية في العلوم وجامعة الينوي تقدم 10 شهادات مختلفة في المرحلة الجامعية الثالثة التي تشمل على 220 برنامجا وتغطي تخصصات مختلفة مثل إدارة الأعمال والتسويق والبرمجة وغيرها.

العلاقة بين العلم والتكنولوجيا[6]

كيف يمكن وصف العلاقة بين العلم والتكنولوجيا؟

إن العلم والتكنولوجيا يتواجدان في حالة من التكامل إذ يعيشان معا تحت مبدأ تبادل المنافع ومن هنا نرى أن العلم والتكنولوجيا كل منهما يكمل ويغذي الآخر ووجوده أساس لوجود الآخر. بمعنى أنهما متعاونان كل منهما يضيف قوة للآخر بطريقة مباشرة أو غير ذلك. وربما يمكن تشبيه العلم والتكنولوجيا بتوأم تواجد في بطن أم لكائن حي ثم قدر لهما الانفصال ومنذ لحظة انفصالهما كون كل واحد منهما هوية شخصية منفصلة نابعة من مجموعة تجارب فريدة خاصة به، لكنهما يظلان محتفظان بالقدرة على الاتصال والتعاون عن بعد.

تكنولوجيا التعليم[7]

منذ أربع سنوات اكتشفت الولايات المتحدة أن نظام التعليم في اليابان وكوريا الجنوبية يتفوق على نظام التعليم عندها؛ فأقامت الوزارة مؤتمراً دُعي إليه كبار رجال الدولة والمؤثرون في المجتمع تحت عنوان «أمة في خطر»؛ وذلك لأنه إذا كان خريجو الجامعات من هذين البلدين سيتفوقون على خريجي الجامعات في أمريكا؛ فإنها ستكون في خطر بعد عشر سنوات أو عشرين سنة.

---

[6] أبناء الجامعة تصدر عن مديرية العلاقات الثقافية والعامة في الجامعات الأردنية، العدد 220 نيسان 1996، ص 34-35.

[7] www@islam-online.net, January 2002, p1-3

في نفس التوقيت أقامت إحدى الدول النامية مؤتمراً عن التعلم في بلادها، وعلى الرغم من المشاكل الهائلة في هذه الدولة التي تتعلق بالمناهج والمدارس والطالب والجو العام للعملية التعليمية ونظام التمويل وعدم الاعتناء بالنابغين وغير ذلك من العوامل المتداخلة – فإن عنوان المؤتمر كان «أمة لها مستقبل».

إن الفارق الأساسي بين البلدين هو الفارق بين النظرتين على هذا المستوى؛ الفارق بين من يخاف من مشكلة قد تحدث بعد عدة سنوات؛ فيعد لها العدة ومن يغفل عن مشكلة تحيط به من جميع جوانبه.. الفارق بين من يعلن عنوانًا معبرًا عن القضية التعليمية، ولا يهتم برأي رئيسه المباشر أو غير المباشر؛ خوفاً أن يقول له: وإذا كانت الأمة في خطر فماذا كنت تفعل طوال هذه السنوات في منصبك؟ وبين من يكذب على رئيسه المباشر أو غير المباشر من أجل البقاء في منصبه أطول فترة ممكنة.. الفارق بين من يضع الصورة كاملة أمام الناس ومن يظهر بعضها ويخفي أكثرها.

1- التعليم للأعداد الكبيرة

2- التعليم المستمر

3- التعليم عن بُعد

وعلى الرغم من أن الكثير من البلاد المتقدمة قد أخذت بحظّ أوفر في هذه العناصر الثلاثة فإن دورنا فيها ينبغي أن يكون أكبر وأعظم؛ لأن حاجتنا لأداء العملية التعليمية من خلال هذه العناصر أشد بكثير من الدول المتقدمة. إن ضعف الإمكانات هو الذي يدفع المتخصصين لإخراج برامج تكنولوجية لتقليل الهدر في الإنفاق على الوسائل التعليمية. ومن خلال تصوري الشخصي فإن هذه الوسائل قادرة على استيعاب الطلاب علمياً، وهو ما لم يحققه حتى الآن نظام الساعات المعتمدة داخل الجامعات، التي ينبغي أن تدعم بمثل هذه الوسائل لتؤدي إلى تطور حقيقي في العملية التعليمية.

اعتراضات مردودة[8]

يقول بعض المشتغلين بالعملية التعليمية - خاصة الذين لم يُعنوا منهم بتكنولوجيا التعليم -: «إن استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية لا يناسب بيئتنا العربية»؛ وذلك بحجة ضعف

[8] ibid,pp3-4

الإمكانات أو قلة الخبرات أو عدم تعود الطلاب على هذه الطريقة في التعليم. وفي الحقيقة إن استخدام التكنولوجيا يسهل على الطلاب الحصول على المعلومة، كما أنه يسهل على المعلم؛ حيث إنه يوفر عليه إعادة تحضير الدروس العملية والمواد اللازمة له في كل مرة. كما أن استخدام الشبكات التكنولوجية وشاشات الكومبيوتر يجعل من السهل على الطالب أن يتابع عن قرب ما يقول المعلم. ومن الناحية التطبيقية فإن استخدام التكنولوجيا أنسب ما يكون للدول الفقيرة وللكليات ذات الأعداد الكبيرة.

إذا كان استخدام التكنولوجيات في العملية التعليمية سيسهل على الطلاب الحصول على المعلومة؛ فإن بعض الأساتذة يعترض على هذه الطريقة؛ حيث إنها ربما تشعر الطالب العربي - خصوصاً - أن المواد السهلة لا قيمة لها، وربما تؤدي إلى استهتار الطلاب بها واهتمامهم بالمواد الأخرى. ولا شك أن مثل هذه العقول هي إحدى عقبات استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية.

بناء القدرات التكنولوجية[9]

المقومات اللازمة للقدرة التكنولوجية:

1- **الموارد البشرية:** سواء منها الأيدي العاملة المحترفة والماهرة بحرفتها أم الكفاءات العلمية القادرة على استيعاب المستويات التكنولوجية والعلمية المختلفة.

2- **القدرة على الإبداع والخَلْق وحل المشكلات العلمية والتكنولوجية:** مستغنية ومستقلة في ذلك عن غيرها، والأمثلة على ذلك عديدة لا حصر لها، ولعل الإبداع المصري التكنولوجي في حرب أكتوبر، أو الإبداع الباكستاني في امتلاك سلاح الردع النووي مثالان دالان على إمكانية الفعل حتى في ظل الحصار والتضييق.

3- **الموارد المالية:** فالأمة العربية والإسلامية لا تفتقر أبدًا لعنصر المال سواء لدى الأفراد أم المؤسسات أم الحكومات، ولكن ما تفتقده هو ترشيد ذلك الإنفاق من خلال تحديد أولوياته، والقضاء على مظاهر الإهدار والسفه والفساد.

[9] islam-online.net, op,at,January 2001,pp1-2

كيف يكون بناء القدرات التكنولوجية؟[10]

يقوم على عمودين رئيسيين:

الأول: بناء تكنولوجيا ملائمة على كافة المستويات الدنيا والوسيطة والعليا: والملاءمة هنا ذات شقين:

أ- الشق الأول: هو الملاءمة الاجتماعية الاقتصادية: بالمفهوم الذي أوحى به «غاندي» في مقاومته للاستعمار الإنجليزي لشبه القارة الهندية، والذي صاغه من بعده «إرنست شوماخر» في كتابه «كل صغير جميل أو Small is Beautiful» والذي تتلاحم فيه المؤسسات الجامعية والبحثية والمهارات الحرفية الفطرية؛ لتخرج لنا تكنولوجيا صنعتها عقولنا وسواعدنا (ولعل مركز تنمية الصناعات الصغيرة في جامعة عين شمس يقدم النموذج والمثال في ذلك).

ب - الشق الثاني: هو الملاءمة البيئية؛ فالآثار التدميرية للتكنولوجيات والصناعات الحديثة لا تخفى على أحد، وهو ما يعجز العالَم الآن عن الوصول إلى إنفاق لحل إشكالياته، وما مؤتمر البيئة العالمي بهولندا في نوفمبر 2000 الماضي عنا ببعيد، (ولعل في المحاولات التي يقوم بها المركز الطلابي الجامعي بجامعة هامبولت نموذجًا يمكن أن يُدرَس هو وغيره، ويُبنَى عليه).

الثاني: التنشئة العلمية: فبناء القدرات التكنولوجية يحتاج إلى وجود أجيال كاملة قادرة على تحمل أعباء البناء، أجيال لا تستسهل استيراد التقنيات وهي تخدع نفسها بعنوان برَّاق يُسمِّي الأشياء بغير أسمائها «نقل التكنولوجيا» بدلا من «نقل الآلات».

ويتحقق ذلك من خلال بناء جيل تتوافر فيه الصفات التالية:

أ- حب العلم والقدرة على استيعاب مستجداته

ب- القدرة على حل المشكلات العلمية والتكنولوجية

ج- القدرة على الإبداع والاختراع العلمي والتكنولوجي

(ولعل في نماذج المركز العلمي والتطبيقي للإلكترونيات في مصر ووقفية زيرقزادة في إيران نماذج جيدة يمكن أن تتكرر).

---

[10] ibid, p2

قصة التكنولوجيا الملائمة[11]

ولتوضيح فكرة التكنولوجيا الملائمة أكثر دَعُونا نَقُلْ لكم: ما هي؟ وما قصتها؟

«التكنولوجيا الملائمة هي« تكنولوجيا ذات وجه إنساني» كما عبَّر عن ذلك «إرنست شوماخر» أبو التكنولوجيا الملائمة في العالم، وهي أيضًا «وصف لطريقة ما في توفير الاحتياجات الإنسانية بأقل التأثيرات على موارد الأرض غير المتجددة»، والتكنولوجيا الملائمة هي مزج إبداعي بين مزايا ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة والممارسات التقليدية الفعَّالة من أجل ابتكار حلول تسمح للناس بالعيش في راحة بأقل التأثيرات الضارة بباقي الأحياء أو بالبيئة المحيطة، وتهدف التكنولوجيا الملائمة كذلك إلى زيادة الاعتماد على الذات.

وإذا كان «إرنست شوماخر» المستشار الاقتصادي للمجلس القومي للفحم في بريطانيا، هو أبا التكنولوجيا الملائمة؛ فذلك لأنه وضع أفكاره التي أوردها في كتابه الشهير«كل صغير جميل« أو »Small is Beautiful« موضع التنفيذ حين دعاه جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند ليطوف بالهند، ويشير على لجنة الخطة الهندية بما تعمله لخدمة الريف، وكانت خلاصة فكرة «شوماخر» أن نحاول الارتباط الوثيق بالأنشطة غير الزراعية في الريف الهندي، التي تؤدي إلى اندماج فائض السكان الذي يتجه إلى المدن، وخلال تلك الزيارة برز السؤال التالي: ما هي تلك التكنولوجيا المناسبة للهند الريفية؟! ثم جاءت الإجابة الفورية: يجب أن تكون شيئًا أكثر إنتاجًا مما لديهم من أساليب جلبت لهم البؤس وحافظت على فقرهم، ولكن بشرط أن تكون شيئًا أبسط وأرخص من التكنولوجيا الغربية المكلفة، فلم يكن هناك وسط بين تكنولوجيا صنع الفخار بالقرية التي رأسمالها 50 روبية، وبين الصناعة الحكومية المعتمدة على الآلات التي رأسمالها 50 ألف روبية، وكانت مهمة «شوماخر» إيجاد هذا الوسط الملائم، لكن لا بد من التأكيد هنا على أن «شوماخر» لم يبتدع فكرة التكنولوجيا الملائمة؛ إذ يرجع شرف ذلك إلى «غاندي» الذي وصفه «شوماخر» بأنه «الاقتصادي الأعظم لهذا القرن»، والذي يُعَدُّ بحق الأب الروحي لحركة التكنولوجيا الملائمة، حين جعل منها وقودًا لثورته السلمية ضد الاستعمار البريطاني للهند، وركيزةً من ركائزه؛ حيث كان يرى أن على الهنود الاختيار بين الهند بقراها القديمة قِدَم الهند ذاتها، وبين الهند ذات المدن التي أوجدتها السيادة الأجنبية التي تسيطر اليوم على القرى، وتستنزفها لتُحيلها إلى حطام، وكان يقول: كيف تتحمل دولة لديها عشرات الملايين من آلات الرزق المنتجة أن تحل محلها آلة تتسبب في طرد عمال هذه العشرات من ملايين الآلات القائمة فعلا؟! وكان شعار «غاندي» المثير للإعجاب هو «الشاركا» أو عجلة الغزل التي أمدت الملايين في القرى بفرص العمل، لكنه كان يقول: إنني أود من جميع الشباب المدربين علميًا أن يستخدموا

[11] ibid,pp2-3

مهاراتهم لزيادة الكفاءة الإنتاجية لعجلة الغزل كلما أمكن، وقد جاء «شوماخر» بعد ذلك؛ فقام بتطوير تلك المبادئ وتجسيدها وتبسيطها للجماهير في حقل التنمية، وفي عام 1965 أسس جمعية تنمية التكنولوجيا الوسيطة في لندن، والتي كان لها دور كبير في بلورة الفكرة وإبراز محاسنها؛ بل وفي تطبيقها عمليًا».

تجربة مصر في تكنولوجيا التعليم

تطوير مادة تعليمية لمقرر السنة الثالثة بكلية الطب البيطري. هذا المقر يدرس في 10 جامعات مصرية. ويدرس جزء كبير من المقرر في كليات العلوم والطب.

الخطوات:

■ **اتقان استخدام الكومبيوتر**

الاستعانة بالمتخصصين في مجال البرمجة، لان طلاب الكليات العلمية يتلقون كما هائلا من المعلومات والعينات الموضحة والامثلة العلمية. والتي تقترب من 500 عينة في بعض المقررات وهو ما يصعب على الطالب استرجاع صورها قبل الامتحان في بالك بعد التخرج.

■ **شراء كاميرا خاصة متعددة الكفاءات**

تصوير العينات المجهرية والعينات التي ترى بالعين المجردة. وتخزينها على الكمبيوتر او شريط فيديو.

- تسجيل بعض التعليمات على هذه العينة.
- عرض العينات على الطلاب من خلال شاشات تلفاز وشريط الفيديو المسجل.

كان له اثر ايجابي كبير في سهولة تلقي المعلومات ومراجعة الطلاب.

الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتكنولوجيا[12]

إن الهدف النهائي المنشود للعلم والتكنولوجيا هي خدمة المجتمع من أجل تطويره وتحسينه إلى الأحسن، طبعاً إنه مطلب إنساني ككل حيث تقوم جميع شرائح المجتمع من الرجال والنساء بالمساهمة الإيجابية في عجلة العلم والتكنولوجيا ضمن عملية التطوير التي تعتمد بدورها على المعطيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذي تنشأ فيه، وبالتأكيد إن نتائج

[12] انباء الجامعة مرجع سابق، ص 35.

عملية التطوير هذه تعطي نتائج طيبة في المجتمع الصناعي، وبوجه عام تعطي نتائج ربما تكون سلبية في بعض الأحيان في المجتمع غير الصناعي للمساهمة في القرار عند اختيار نوعية التكنولوجيا التي سوف تقام على مقوماتها التدريبية ومهاراتها الفنية، ودعنا الآن نلقي بعض الضوء على تأثير التكنولوجيا في أطرها المعاصرة على بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات الصناعية تنحصر في ما يلي:

1- شاركت التكنولوجيا في بناء المدينة الحديثة وزودت المجتمعات بحاجتها ومتطلباتها مثل الطاقة اللازمة لظروف المعيشة والمواد الجديدة لتجديد وتطوير الصناعة.

2- غيرت التكنولوجيا نمط حياة المجتمعات الصناعية سواء على صعيد التنقل أو الاتصال أو طبيعة المأكولات والأغذية.

3- أوجدت التكنولوجيا مدناً صناعية ومنشآت سكنية تتميز بسرعة الإنجاز وجمال المنظر والكلفة الزائدة.

4- أوجدت التكنولوجيا الطبية وسائل لزيادة السكان أو تحديدهم وذلك عن طريق تكنولوجيا الأدوية وغيرها، وكذلك قدمت خدمات سريعة للرعاية الصحية.

5- طورت تكنولوجيا الزراعة أساليب الزرع والري مما وفر المنتوجات والمحاصيل التي تكفي حاجة السكان.

6- غيرت التكنولوجيا أساليب التعلم والأنظمة الاجتماعية التقليدية.

7- ساعدت التكنولوجيا العسكرية الدول الصناعية على السيطرة على مقدرات الشعوب النامية وفرض سيطرتها وهيمنتها وخلق أنظمة عالمية جديدة.

8- ساهمت التكنولوجيا في تقدم علم المجتمعات عن طريق ظهور مشكلات صناعية تتطلب أفكاراً أو ممارسات علمية أساسية.

9- زادت من كفاءة العامل المهني وقدرة إنتاجه اليومي حينما تحول من عامل يدوي إلى عامل تقني.

10- ساهمت التكنولوجيا في اتساع دائرة المنفعة المادية والاقتصادية، وزيادة الثروة القومية عن طريق نشاط الشركات الصناعية التي شجعت التكنولوجيا سواء طريق التجربة أو الخطأ.

التوصيات

بعد أن رأينا كيف أن التعلم الالكتروني بدأ في التسعينات من القرن العشرين وكيف أن امريكا واروبا اسرعتا إلى وضع الخطط التربوية للاستفادة من هذه التكنولوجيا المتطورة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين لذا يقترح الباحث أن تبادر الدولة الفلسطينية هي الأخرى إلى القيام مباشرة بوضع الخطط التربوية والتكتولوجية لرفع التحدي والاستفادة من هذه التحولات العلمية لتحقيق التنمية البشرية الشاملة ففي نظر الباحث تتلخص معلومات أية خطة فلسطينية ناجحة في ما يأتي:

أولا: أن تبادر الجامعات الفلسطينية إلى إعطاء أهمية قصوى لتكتولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها في توفير التعلم الالكتروني لعدد من المواد الدراسية يزداد تدريجيا.

ثانيا: أن تساعد الجامعات وزارات التربية والتعليم على تدريب معلميها ومدرسيها وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المدارس.

ثالثا: أن تعمل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية على محو الأمية الحاسوبية في مدارسها الابتدائية وتطوير مناهج هذه المدارس مع التأكيد على دروس الرياضيات والبرمجة والاتصال وهذا يقتضي تعميم استعمال الحاسوب في المدارس(ابتداء من المدارس الابتدائية والثانوية)

رابعا: أن تقوم شراكة حقيقية بين الجامعات الفلسطينية وبين الشركات والمؤسسات وتنمية معارفهم المهنية وتحديثها من اجل الاستجابة لمتطلبات سوق العمل والتحولات التقنية السريعة.

خامسا: ولكي يحقق التعلم الالكتروني فائدته المرجوه في تعميم المعرفة وتيسير التدريب ووضعها في متناول العامة وعدم اقتصارها على الخاصة ينبغي على جامعتنا توفير برامج التعلم الالكترونية باللغة العربية وفي الوقت نفسه تقوم مؤسساتنا التربوية بتعليم الأطفال اللغات الأجنبية وخاصة العالمية منها وتطوير مناهجها وطرائق تدريسها ليتمكن طلابنا من اكتسابها بصورة سريعة وفعالة.

التعليم الصفي
الخلية التي تتشكل فيها مورثات مجتمع المعرفة

سامي الكيلاني

أشار تقرير التنمية البشرية العربية الأول وبحق إلى العوامل/ الشروط الأساسية لانطلاق عملية التنمية العربية محدداً إياها ب: الحريات الإنسانية، وتمكين المرأة، وتفعيل المعرفة في خدمة المجتمع. والأمر الجلي الذي لا يقبل التعامي عنه هو الترابط الشديد بين هذه الشروط الأساسية، ترابط عضوي يجعل التقدم في الواحد منها دون الآخرين تقدماً سطحياً لا يلبي شرط التقدم الحقيقي. وهذه الحقيقة ينبغي إدراكها، حتى ولو شكلت منغصاً للفرح الذي يشعر به المرء عند رؤية بعض المبادرات الإعلامية والثقافية والتربوية، كبعض الفضائيات وحركة النشر والبحث وما يصرف على المؤسسات التعليمية، التي تبعث على الأمل في بعض أقطار الوطن العربي.

عند مطالعة التقرير الثاني (التقرير) يجد القارئ نفسه أمام حقائق ومؤشرات سافرة تقدم فرصة نادرة من الفرص التي تقصر فيها المسافة بين الكلي والجزئي، ولا أعتقد أن هذا الانطباع يقتصر على المثقفين أو الباحثين، بل يمكن لأي عربي يعيش الواقع أن يدرك هذه العلاقة بين الجزئي والكلي إذا كان قد اجتاز «العقبة» التي تحجب الرؤية، تلك العقبة المتمثلة في الانغلاق على الذات الذي يصل حد التغزل بهذه الذات، أو المتمثلة في ردة الفعل الناتجة عن الظلم والعسف الذي لحق بشعوب هذه الأمة من الأجنبي، أو تلك المتمثلة في سطوة المألوف وتجلياتها المختلفة من مقاومة التغيير وفي أساليب التمويه والنفاق الاجتماعي وبعض القيم والاتجاهات التي تتلبس لبوس «الفضيلة»، والتي أبدع عبد الرحمن الكواكبي في صياغتها منذ حوالي قرن من الزمان بشكل مكثف في الاقتباس الذي أورده التقرير (2003). والمسافة عادة بين الكلي والجزئي ليست بهذه البساطة والوضوح في الظواهر الاجتماعية. ومن المعروف أن هذه العقبة هي الأصعب والأكثر حدة ومباشرة من حيث موقعها في العمليات التربوية والاجتماعية التي تستهدف التغيير.

تشخيص الفجوة، ماذا بعد؟

نقطة أخرى ينبغي التفكير في أبعادها وتأثيرها ومدى القدرة على استخدامها وتوظيفها بشكل إيجابي وفعّال، إنها تشخيص الفجوة بين الواقع والمأمول، فما الذي سيترتب على هذا الوضوح في تقارير التنمية الإنسانية العربية؟ تنمويون من مختلف التخصصات يشخصون الواقع في مؤشرات تنجح إلى حد بعيد في وصف الواقع، ويفترض فيها أن تكون قادرة على وصف المأمول – الهدف، وبالتالي تصبح الفجوة /المسافة بين الواقع والمأمول محددة لمن يريد الإبداع في التدخل لجسرها. هذه مقدمة ضرورية لانطلاق العملية بمجملها، لكنها ليست كافية ولا تقدم بالضرورة لوحدها فرصة كبيرة لبدء التفاعل المتسلسل المطلوب لهذا الانطلاق، وقد يكون هذا التشخيص مصدراً لليأس وفتور الهمم أو مصدراً للقلق الدائم لدى المعنيين بالتغيير، خاصة عندما تكون هذه الفجوة شديدة الاتساع. ويمكن رؤية ذلك في عدد كبير من المؤتمرات وورشات العمل ومختلف أشكال اللقاءات التي تعقد هنا وهناك، والتي تشير إلى هذه الظاهرة، ظاهرة الشعور بالفجوة بين ما هو قائم وما هو مأمول، ويلمس في المقابل في هذه المنتديات التحديات الحقيقية التي تقف في وجه صانعي القرار والمنوط بهم تنفيذ هذه القرارات على مختلف المستويات، والتي تعكسها ملاحظات وتساؤلات وتخوفات المشاركين والتي تظهر في مجملها القلق المستوطن في نفوس المشاركين، ومعهم المنظمون دون إعلان صريح أحياناً، التخوف من عدم الانتقال من الإحساس بالفجوة إلى الاهتداء إلى التدخل المطلوب، ناهيك عن القدرة على صياغته في خطة قابلة للحياة. وأنا على يقين من أن هذا التخوف هو انعكاس لثقل «الشمولية» اللازمة للتدخل ورؤية المتخوفين للانكشاف الفظيع الذي يتسم به واقعنا أمام الشمول في القصور و«التخلف»، بمعنى الموقع المتخلف الذي نحتله على مختلف المؤشرات ذات الصلة.

ويظهر هذا التخوف المرتبط من عدم القدرة على الانتقال من تشخيص الفجوة إلى جسرها في العديد من اللقاءات التي تعقد لمناقشة جوانب مجتمعية مختلفة، سواء أكانت لقاءات تدريبية أم لقاءات للبحث والنقاش واشتقاق التوصيات أو خطط العمل في جانب من هذه الجوانب. وقد أمكنني لمس ذلك، على سبيل المثال، فيما تطرحه وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية من خطط وتوجهات وأنشطة للانخراط في هذا الاتجاه، مثل «خطة التعليم للجميع 2004- 2015» وورشة العمل التي انعقدت حول الإعلام التربوي اللتين عقدتا مؤخراً، حيث لمست درجة عالية من الرغبة الصادقة في التغيير ودرجة عالية في الوضوح فيما يتعلق ب«ماذا نريد؟». فقد استطاعت الخطة المذكورة طرح مجموعة من المبادئ والأهداف والبرامج التي تضمن تغيراً نوعياً في التعليم **في حال توفر الإمكانات المادية والمعرفية اللازمة لتطبيقها وفي حال القدرة على تفعيل هذه الإمكانات بشكل ناجع**. وتعكس هذه الاشتراطات درجة التخوف التي تم وصفها، كما انعكست هذه الاشتراطات بوضوح شديد في الغالبية العظمى من المداخلات التي قدمت في الورشة المنعقدة في مدينة نابلس (2003/12/3) لعرض ومناقشة التحديات والاستراتيجيات الوطنية للتعليم للجميع تبعاً لتشخيص الواقع الفلسطيني.

التعليم الصفي نقطة الانطلاق

يعرف التقرير مجتمع المعرفة بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، ويقوم هذا المجتمع على الأركان التالية: إطلاق حريات الرأي والتعبير وضمانها بالحكم الصالح، والنشر الكامل للتعليم راقي النوعية، وتوطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية، والتحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية، وتأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل منفتح ومستنير. ومن الواضح من معطيات التقرير أن هذه الأركان ليست متوفرة بالشكل المطلوب لبلوغ الغاية المنشودة، وأن كلاً منها يعاني من خلل يمس قدرته كركن في حمل هذا المجتمع المنشود.

وانطلاقاً من رؤية المعرفة في مراحلها اكتساباً وإنتاجاً وتوظيفاً، فإن منظومة اكتساب المعرفة تشكل الحلقة الرئيسة الأولى في هذه المراحل ونقطة في تفاعل متسلسل من التأثير والتأثر بين هذه المراحل، ويمكن لحال هذه المنظومة أن ترسم الحدود بين القدرة والعجز على جسر الفجوة. ويمكن إيجاز حال هذه المنظومة في البلدان العربية في قلة انتشار التعليم، خاصة في مراحله قبل المدرسية والأعلى، وتردي نوعية التعليم (فرجاني 2000).

يمكن القول بقدر كبير من الدقة أن التعليم الصفي المدرسي يمثل الخلية الحية في جسم مجتمع المعرفي، إذ تحمل هذه الخلية في جيناتها الصفات الوراثية التي يحملها هذا الجسم، ولو أمكن رسم الخارطة الجينية لكان ذلك بوابة كبيرة للدخول إلى عالم صفات هذا المجتمع الغالبة والتي تظهر في مقاييس التنمية ومؤشراتها. وإذا تذكرنا الترابط بين اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها، فإننا نتيقن أن الفرد هو الأداة الأولى في كل هذه المستويات، سواء كان فرداً، أو لبنة في جماعة مجتمعية تعمل على التأثير في واحدة أو أكثر من هذه العمليات الخاصة بالمعرفة. ورغم الأهمية الخاصة لكل من هذه العمليات، ورغم شدة ترابطها وتداخلها، إلاّ أنه يمكن الادعاء بأن اكتساب المعرفة يحتل موقعاً متميزاً، فالمتعلم، هو الذي سيناط به لاحقاً الانتاج وهو الذي سيناط به التوظيف أيضاً. ومن هنا فإن تفحص هذه الخلية يعطي صورة لواقعها، كما يمكن معرفة مصادر التشويه الذي تعاني منه وبالتالي يساعد في معرفة الصورة المطلوبة، أي بعبارة أخرى يكشف عن الفجوة مما يلقي الضوء وينير المساحة من أجل وضوح التدخل المطلوب.

انطلاقاً من كون المعرفة من أهم أدوات التنمية الإنسانية، ومن الوظيفة التربوية والمجتمعية لها كأداة لتوسيع خيارات البشر وقدراتهم، وهي بذلك تمثل المفتاح من أجل تفعيل ركنين مجتمعيين أساسين للتنمية: المشاركة والتمكين. انطلاقاً من كل ذلك ينبغي تفحص ما يجري في عمليات تعليم وتعلم في الصف المدرسي وامتداداتها في الأسرة والمجتمع، وتفحص دور هذه العمليات ومخرجاتها في تحقيق المعرفة لوظيفتها المنشودة هذه. يطرح

هذا التفحص أسئلة محورية تنبثق عنها سلسلة طويلة من الأسئلة التي تجلو الصورة حول وظيفة المعرفة: ما الذي يتم تعليمه وتعلمه؟ وكيف يتم تعليمه وتعلمه؟ وسلسلة طويلة من الأسئلة التي تمتمد انطلاقاً من هذين السؤالين.

هل يشعر المتعلم بفائدة ما يتعلمه؟ هل يثق المعلم بفائدة ما يعلمه؟ هل يجد المتعلم فرصة ليكون مشاركاً فاعلاً؟ ما هي المخرجات التي يتوقعها المعلمون من التعليم الذي يمارسونه؟ وهل يهتمون بالعملية التي تؤدي إلى هذه المخرجات قدر اهتمامهم بالمخرجات؟ كيف يتلقى المعلمون الأسئلة والاستفسارات «الخارجة عن النص»؟ إذا كانت البيئة المادية محكومة بالإمكانات، فكيف يعملون على استثمار الإمكانات أفضل استثمار، وهل تلقى البيئة النفسية - الاجتماعية للتعلم العناية المطلوبة؟ ما هي الأساليب التي درب عليها المعلمون وأيها قد حملوها بعد التدريب وأيها يستخدمون في غرفة الصف؟ ما هي العلاقة بين ما يتم تعليمه وما يعيشه المتعلمون؟ هل يعتقد المعلمون أن المشاركة في العملية التعليمية - التعلمية حق أساسي للمتعلم؟ ما المشاركة التي يخطط لها المعلمون وكيف يحضرون تلاميذهم للانخراط بها؟ ما هي الاتجاهات والقيم التي يسعى المعلمون لتطويرها لدى تلاميذهم؟ وكيف يعملون على تطويرها؟ هل يشجع المعلمون النزعة الاستقلالية والإبداع في تعليمهم؟ هل يقتصر المنهاج المدرسي على الكتاب المدرسي بحيث يختزل المنهاج إلى مقرر؟ ما هي نسبة الأنشطة «اللامنهجية»، وما هي طبيعتها؟

المراجع:

- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003.
- العسكري، سليمان (2003). في مأزق الثقافة العربية الراهن: تأجيل الآمال وتعجيل المخاوف. العربي، أيلول.
- فرجاني، نادر (2000). عن تحدي اكتساب المعرفة في الوطن العربي. www. Almiskat.org
- خطة التعليم للجميع 2004 - 20015 (ورقة نقاش لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية)
- الطيطي، محمد (2001). تنمية قدرات التفكير الإبداعي. عمان: دار المسيرة
- الكيلاني، سامي (1997). تقويم البيئة الصفية في تدريس العلوم وتطويرها - دراسة حالة في 3 من صفوف الخامس الابتدائي في المدارس الفلسطينية - نابلس. مجلة الجامعة الإسلامية - غزة، المجلد الخامس، العدد الأول، كانون ثان.

دور المجتمع المدني العربي في الوصول إلى مجتمع المعرفة

ابراهيم ابـراش

مقدمة

هناك شبه إجماع على أن تقرير التنمية البشرية (الإنسانية) الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، يشكل إضافة معرفية جديدة في عالمنا العربي سواء من حيث تكثيف الحالة العربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تقرير سنوي أو من حيث الأدوات المنهجية المتبعة في تحصيل المعلومات وتحليلها. فقبل صدور هذا التقرير كان الباحث العربي يجد صعوبة في الوصول إلى معلومات شمولية عن العالم العربي، وكان مضطرا للتعامل مع كم هائل من الكتب والبحوث والتقارير المتناثرة هنا وهناك حتى يتوصل لمرامه، لا شك أن جهودا سابقة بذلت مثل التقرير الاستراتيجي الذي يصدر عن مؤسسة الأهرام في مصر وتقارير ملحقة ببعض الدوريات القيمة مثل مجلة المستقبل العربي التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، إلا أنها ليست بالشمولية التي يتميز بها تقرير التنمية الإنسانية. ولا ننسى أن التقرير شجع بلدان أخرى على السير على هديه كما هو الحال مع تقرير التنمية الإنسانية في فلسطين.

هذا الاستحسان للتقرير لا يعني أنه مبرأ من العيوب سواء من حيث فلسفته التحليلية ومرجعيته الفكرية والثقافية أو من حيث مناهجه التحليلية. قبل أن ندخل في صلب موضوعنا لا بد من الإشارة إلى بعض المحاذير في التعامل مع التقرير، وهي ذات علاقة ابستمولوجية بموضوع:

- التقرير لم يأت بالجديد من حيث الحكم العام على الحالة العربية، وهو الحكم الذي لا يختلف عليه اثنان في العالم العربي ونقصد رداءة الوضع العربي على كافة المستويات. جديد التقرير أنه كمم وصف الحالة أي استعمل لغة الرياضيات من جداول وإحصاءات، واسند أمر التحليل لذوي الاختصاص وليس لأناس عاديين أو لصحفيين هواة أو لسياسيين مؤدلجين .. لا أنه يجب الحذر عند استعمال لغة الرياضيات، قد تُستعمل هذه اللغة لتضفي طابعا علميا وموضوعيا موهوما، وخصوصا إذا استندت على مؤشرات ومقاييس مستوردة من مجتمعات مغايرة – المجتمعات المتقدمة –.

- بعيدا عن نظرية المؤامرة، وبعيدا عن التقوقع على الذات، وخصوصا إن كانت ذاتا عربية إسلامية تعيش وضعية متردية على كافة المستويات، أن مصطلح التنمية الإنسانية والذي عماده مجتمع المعرفة، لا يخفي الخلفية الفكرية والحضارية لهذه المصطلحات ولفلسفة التقرير بشكل عام، وهي أوروبية أو تنتمي للثقافة الغربية المسيحية، وبالتالي حاول التقرير إضفاء صفة العالمية والإنسانية على مفاهيم مستوردة من بيئة مغايرة لبيئتنا، فهو أكثر قربا لنظرية نهاية التاريخ ولدعاة العولمة. وهذا مثار جدال، ذلك أنه يجوز الحديث عن عالمية وعولمة – مع الأخذ بعين الاعتبار الفرق الكبير بين الكلمتين – العلوم الحقة والفكر العلمي ولكن يصعب الحديث عن عالمية أو عولمة العلوم الاجتماعية والفكر الاجتماعي. وعملية الإسقاط التي مارسها التقرير على الحالة العربية قد لا تساعد على تلمس الأسباب الحقيقية لتخلف المعرفة وأيضا الوسائل المناسبة للخروج من المأزق.
- أرجع التقرير غياب أو تعثر مجتمع المعرفة في العالم العربي لأسباب داخلية – النظم السياسية والثقافة السائدة – مغيبا الأسباب الخارجية – الاستعمار قديما والهيمنة الرأسمالية المعولمة حاضرا– وفلسفة التقرير تكون بذلك متأثرة بنظريات التنمية في المجتمعات المتقدمة، حيث لم تكن للعوامل الخارجية دورا في إعاقة تنميتها وتخلفها، ولا دورا في نهضتها وتقدمها، بل على العكس من ذلك فأن العوامل الخارجية – الاكتشافات الجغرافية واستعمارهم للشعوب الأخرى – كانت مساعدة لهم على التنمية والتحديث والوصول لمجتمع المعرفة.
- تعامل التقرير مع معرفة القرن كنتاج عقل إنساني مجرد؟ ولكن هل هي كذلك؟ أم هي نتاج عقل غربي نفعي؟. المعرفة هي ثقافة فهل يمكن الحديث اليوم عن ثقافة إنسانية أو ثقافة معولمة ناجزة؟ أم أن نظرية صراع الحضارات هي الأقرب للصحة؟ هل من أنتج المعرفة راغب حقا في نشرها وتعميمها أم هو يستعملها كأداة هيمنة وسلعة للتفاوض عليها؟ .ولقد أشار التقرير إلى ما يعزز التساؤلات الأخيرة، حيث أشار إلى التضييق على التحاق الطلبة العرب بالجامعات الأمريكية، والتضييق على الحريات السياسية والمدنية بعد أحداث 11 سبتمبر (ص 2) ويمكن أن نضيف إلى ذلك وضع قيود على تصدير التقانة المتطورة إلى البلدان العربية.
- يلمس القارئ للتقرير نوعا من الغموض أو التناقض، فهو بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من تجاهل تحميل الدول المتقدمة المسؤولية عن تخلف مجتمعاتنا بشكل عام، فأن تعدد المرجعيات الفكرية والثقافية لمعدي أوراق التقرير يربك القارئ، مثلا تناقض الحديث عن عقل عربي مع فلسفة التقرير التي تقول بالبعد الإنساني للمعرفة وللعقل المنتج لها، أيضا حديث البعض عن خصوصية الثقافة العربية، فالخصوصة تنتج معرفتها،

والقول بأن تراثنا وثقافتنا أنتجا حضارة ومعرفة متقدمة ويمكن استلهامهما لإنتاج مجتمع المعرفة اليوم وهو قول صحيح ضمن تزمين وتحيين للمعرفة، يعني إعادة النظر في مفهوم التنمية الإنسانية.

هذه تساؤلات أو ملاحظات نقدية بناءة، الهدف استحضارها عند تحليلنا للجزئية التي كلفنا بها وهي (دور المجتمع المدني العربي في الوصول إلى مجتمع المعرفة). فعن أي مجتمع مدني نتحدث؟ وعن أية مجتمع معرفة نتحدث؟.

المجتمع المدني العربي منتج لمجتمع المعرفة أم نتيجة له؟

التقرير لم يُعرف المجتمع المدني بشكل عام ولا المجتمع المدني العربي، فيما هو عرف التنمية الإنسانية وعرف أيضا المقصود بالمعرفة، ويبدو أن عدم تعريفه للمجتمع المدني مرجعه افتراض أن للمجتمع المدني صيغة واحدة أو صفة إنسانية وهو موجود بداهة في الدول العربية، وبالتالي لا يحتاج إلى تعريف. فهل الأمر هو كذلك؟ فحتى لا نكون كمن يبني قصورا على الرمال، علينا أن نتحدث عن واقع المجتمع المدني العربي.

يعرف برتراند بادي في كتابه sociology politique المجتمع المدني بأنه (كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الدولة).

إن النقطة المهمة في هذا السياق هي أن المجتمع المدني تصاحب مع - أو نتيجة لـ - تأسيس الديمقراطية و الثورات السياسية والصناعية والعلمية والدينية، وهو رديف لحرية التعبير والتنظيم، وانه غالبا تأسس بالتدريج من أسفل، من المجتمع وفرض نفسه على الدولة بفعل نضالات متواصلة، سلمية وصدامية.

غالبية التعريفات المتداولة حديثا حول المجتمع المدني تركز على استقلالية - إلى حد ما - المجتمع المدني عن السلطة السياسية. وهكذا أصبح المفهوم في الأدبيات السياسية المعاصرة - وهي أدبيات ليبرالية في غالبيتها بعد انهيار المنظومة الاشتراكية - تتجه لإحالة مفهوم المجتمع المدني إلى تلك الاستقلالية التي يتمتع بها الأفراد عن الدولة سواء على مستوى تشكيل الأحزاب أو الانخراط في النقابات والجمعيات أو ممارسة حق التجمع والتظاهر وكل سبل الاحتجاج السلمية وكل ذلك في إطار القانون. وهذا يعني أنه تم تجاوز الحديث عن العلاقة المباشرة بين المواطن والدولة وتجاوز الهيمنة المطلقة للسياسي على الاجتماعي، و أصبح الحديث يدور عن علاقة غير مباشرة أو علاقة جدلية، حيث تتوسط بين الطرفين تنظيمات المجتمع المدني، دون أن يعني الأمر بطبيعة الحال قطيعة بين الطرفين، فالدولة أو السلطة السياسية يبقى لها الدور الأعلى لأنها دون هذا الدور لا تستطيع أن تقوم بوظيفتها السياسية

والحقوقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني تبقى مقيدة بشبكة من القوانين والضوابط التي تحددها الدولة وألا سيتحول المجتمع المدني إلى دولة داخل الدولة.

وبالنسبة لمفهوم المجتمع المدني العربي فهو كغيره من المصطلحات: حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الإنسانية ومجتمع المعرفة...، التي أقحمت إقحاما وجاءت مستوردة مثلها مثل ما استوردنا من أيديولوجيات وأفكار وسلع وعلوم وتكنولوجيا.

ليس العيب في هذه المصطلحات وما تحيل إليه من دلالات وما تنتمي إليه من منظومات فكرية أو نظم سياسية، بل العيب فيمن يستورد هذه المصطلحات ويتعامل معها وكأنها سلع قابلة للاستيراد والتصدير وأنها صالحة لكل زمان ومكان، دون محاولة لإعمال العقل لتبيئة هذه المصطلحات والمنظومات الفكرية التي تحيل إليها لتصبح مناسبة للخصوصيات التاريخية والموضوعية بما فيها الثقافية للمجتمع المستورِد لها.

لا شك أن كثيرين يقولون بعالمية الفكر و القيم والنظم المعرفية والاجتماعية ما دام ثبتت صلاحيتها ونجاحها في الدول المتقدمة، وبالتالي يقولون إن للمجتمع المدني والديمقراطية والتنمية الإنسانية ومجتمع المعرفة الخ، تعريفا واحدا، وان ممارستها يجب أن تكون واحدة في جميع البلدان، وهذا ما ذهب إليه التقرير، وهؤلاء يؤولون المقاربات التي تتحدث عن خصوصيات ثقافية ومجتمعية تبرر تعدد المفاهيم وتعدد الممارسات بالنسبة للمصطلحات المشار إليها وما شابهها، بأنها محاولة لإفراغ هذه المبادئ من دلالتها الحقيقية، وبالتالي التهرب من دفع استحقاقاتها. إلا انه من حيث المبدأ ومما هو علمي من منظور علم الاجتماع السياسي أن أية نظرية سياسية او اجتماعية وأي مصطلح أو مفهوم سياسي او اجتماعي، لا يأخذ مصداقيته ولا يصبح علميا إلا لأنه وليد بيئة اجتماعية وثقافية محددة أو معبر عنها، إنه نتاج لشروط تاريخية وموضوعية، وتغير هذه الشروط يُفقد الفكر وما يرتبط به من ممارسة علميته وبالتالي عالميته، لأنه يتحول إلى فكر منفصل عن الواقع.

وفي هذا السياق إذا كان المجتمع المدني، لغة واصطلاحا، عرف تحولات في المنظومة الفكرية التي أنتجته، فأن موضوع المجتمع المدني العربي أصبح إشكالية، حيث أضيف إلى عدم التحديد الدقيق للمصطلح، تباين المجتمعات العربية من حيث كونها التربة إلى سيُزرع فيها هذا المصطلح. فهل المجتمع المدني فكر وممارسة كما عُرف في الغرب، حيث ولِد وترعرع واخذ دلالاته عبر تاريخ الغرب، هو نفسه المجتمع المدني الذي يتحدث عنه المثقفون العرب ويرومون تكوينه في مجتمعاتهم؟ وهل يمكن الحديث عن مجتمع مدني عربي بالمطلق أم عن مجتمعات مدنية عربية تختلف باختلاف درجة التحديث السياسي ومدى التقدم في مجال الديمقراطية في كل دولة عربية؟ مثلا، هل في السعودية وفي ليبيا مجتمع مدني؟ فإن كان الجواب بالإيجاب، فمعناه انه يمكن وجود مجتمع مدني

مع غياب الديمقراطية والحرية السياسية، وهذا معناه إعادة النظر في مفهوم المجتمع المدني. أما إذا كان الجواب بالسلب، فكيف نتحدث عن دور للمجتمع المدني في الوصول لمجتمع المعرفة في هذه البلدان؟ أيضا يمكن التساؤل هل وظيفة المجتمع المني في فلسطين هي عينها في البلدان العربية الأخرى؟ وهل يمكن تصنيف مؤسسات مدنية تقاوم الاحتلال كمؤسسات مجتمع مدني؟

المجتمع المدني العربي - تعثر التأسيس والتباس الوظائف -

كما سبقت الإشارة فإن تداول مفهوم المجتمع المدني في الغرب جاء لاحقا لوجوده الفعلي، بمعنى أنه وجدت المؤسسات (المستقلة) عن السلطة السياسية للدولة من أحزاب ونقابات وتجمعات ثم أطلق على هذه الفعاليات الاجتماعية اسم المجتمع المدني، أما في مجتمعاتنا العربية – والثالثية عموما – فقد تم التفكير بالمجتمع مدني في سياق المشروع الحداثي الساعي لتأسيس الديمقراطية، فهو وجد كفكرة ومشروع ثم تم البحث عن كيفية خلقه أو تفعيله إن كان هناك ما يدل على وجوده؟.

وهكذا نلاحظ أنه في الوقت الذي هدأ فيه النقاش الفكري حول مفهوم المجتمع المدني في الغرب، حتى بات التطرق إليه أمرا نادرا، تزاحمت الكتابات والتنظيرات حول المجتمع المدني في دول العالم الثالث بما فيها المجتمعات العربية، حيث أن الحديث عن المجتمع المدني في هذه المجتمعات تَصاحَب مع التحركات التي تعرفها هذه المجتمعات نحو الديمقراطية والتخلص من إرث النظم التسلطية التيوقراطية والدكتاتورية. بحيث أصبح مفهوم المجتمع المدني اللازمة الضرورية في أي طرح سياسي يعالج مشكلة الديمقراطية في هذه البلدان. ونعتقد أن الأمر لا يخص البلدان العربية فقط بل إن تلازم الديمقراطية والمجتمع المدني هو قانون عالمي إن صح التعبير، فإذا كانت الديمقراطية تعني المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد ومصيره، فكيف يمكنها أن تكون دون المجتمع المدني، فالمجتمع المدني هو المقصود بالمشاركة؟

لا غرو أن تاريخ المجتمع المدني العربي هو جزء من تاريخ نضال الشعوب العربية ضد الاستبداد والقهر، و تاريخ علاقة الدولة – السلطة السياسية – بالمجتمع كانت غالبا علاقة صراع أو سعي إلى الهيمنة، إلا أن هذا الصراع – علاقات الضدية – ما بين السلطة وقوى اجتماعية، سياسية لم يكن دائما يدور حول أو يهدف إلى تأسيس المجتمع المدني بمفهومه الديمقراطي، بل إن غالبية قوى المعارضة والتي كانت سابقا ذات توجهات يسارية وهي حاليا ذات توجهات إسلامية؟ هي أبعد ما تكون عن الديمقراطية وعن الفلسفة الديمقراطية للمجتمع المدني وعليه يمكن أن تصنف الحركات والجمعيات والأحزاب الموجودة اليوم

في الدول العربية كمؤسسات مجتمع مدني بقدر ما تكون معارضة لاستبداد الدولة وتسلطها، وبقدر ما ترفع من شعارات الحرية والديمقراطية، فليس كل جمعية أو نقابة او حزب ينسب تلقائيا للمجتمع المدني.

المجتمع العربي يشهد ولادة - قيصرية في غالب الأحيان - لنوع من المجتمع المدني والمجتمع المدني المضاد في نفس الوقت. بمعنى أن قوى التحرر والديمقراطية تسعى لتأسيس مجتمع مدني في مواجهة تسلط السلطة السياسية أو رفضها الاعتراف بمن يخالفها من فعاليات المجتمع. ولكن السلطة وحيث إنها لا تستطيع مقاومة أو إلغاء هذا المجتمع المدني - نظرا لاستحقاقات خارجية تدفع في اتجاه تبني الديمقراطية والحريات السياسية ولو شكليا، وكذا بفعل التحولات الإيجابية الدالة على نضج المجتمع العربي والتي تهدد السكونية السياسية السائدة - فأن النظم السياسية العربية تعمل على تأسيس مجتمعها (المدني) الخاص بها: أحزاب سلطة، جمعيات سلطة، نواد سلطة. فإذا أصبحت التحولات الديمقراطية متجاوزة للأنظمة ومهددة لمصالحها، فإنها تحاول الحد من هذه التحولات بدفع (مجتمعها المدني) لمواجهة المجتمع المدني الشعبي الحقيقي و لسحب البساط من تحت أقدامه، وتصبح السلطة هي بمثابة الحكم وتتدخل بحزم باسم حماية المجتمع من الحرب الأهلية أو الفوضى وباسم المصلحة الوطنية، والتي هي في هذه الحالة مصلحة النخبة الحاكمة!

إن المراقب للحياة السياسية في مجتمعاتنا سيلاحظ تعدد الجمعيات والنوادي ودور الثقافة ومنظمات حقوق الإنسان التي وإن كان بعضها من خلق الدولة فإن العديد منها ملاذ يلجأ إليه مثقفون وسياسيون ومهمشون ومن يشعر بالاغتراب في وطنه، بعيدا عن الأحزاب والتنظيمات الرسمية - حكومية كانت أو معارضة - وهذا ملموس في نشاط الجماعات الإسلامية داخل هذه الجمعيات وكذا دور الثقافة ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية التي بدأ دورها يتزايد في السنوات الأخيرة، وأحيانا تتفوق على مؤسسات المجتمع المدني الحقيقي في مواجهتها لخروقات السلطة وفي نشر ثقافة مجتمع المعرفة.

إن نظرة على الواقع الراهن للمجتمع المدني في العالم العربي تكشف لنا حالة أو أكثر من تمظهرات المجتمع المدني:

أولاً: مؤسسات مجتمع مدني تشكلها وتتحكم بها جماعات دينية، تلعب دورا اجتماعيا خدماتيا متميزا وتواجه السلطة السياسية، إلا ان ثقافة هذا المجتمع المدني وتصوره للمستقبل هي أبعد ما يكون عن الديمقراطية وثقافتها، وبالتالي عن مجتمع المعرفة بمفهوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانيا: مؤسسات مجتمع مدني تمول وتُشجع من جهات أجنبية، ترتبط ببرامج الجهات الممولة أكثر من ارتباطها برامج تنموية إصلاحية وطنية، مما يجعلها عرضة للملاحقة من الدولة واتهامها بالخيانة أحيانا .وهذه المؤسسات تلتقي في رؤيتها التنموية مع واضعي التقرير ومع فلسفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثا: مؤسسات مجتمع مدني تؤسسها الدولة و أصحاب النفوذ والجاه، وهؤلاء الآخرون هم بشكل أو بآخر أقرب إلى السلطة من قربهم للمجتمع المدني الحقيقي، لأن حرصهم على مصالحهم ونفوذهم وتطلعهم للسلطة، يدفعهم لدفع مؤسسات المجتمع المدني للخضوع لإشراف الدولة ورقابتها أو العمل بما لا يتعارض مع سياستها.

رابعا: مؤسسات مجتمع مدني حقيقي ولكنها محاصرة وتواجهها تحديات سواء من طرف الدولة أو من طرف بنية المجتمع وثقافته، وهذا المجتمع المدني هو الذي تراهن عليه الجماهير ليكون الأرضية المحتضنة للديمقراطية دون القطع مع الهوية والثقافة الوطنية.

خامسا: مجتمع أهلي مؤسس على القبلية والطائفية والعائلية يلعب أدوار المجتمع المدني.

إن مقاربة إشكالية المجتمع المدني في الدول العربية تستدعي تجاوز الدوران حول التساؤل: هل يوجد مجتمع مدني أولا يوجد؟ فهذا السؤال لا يختزل الإشكالية ولا يعبر عنها وهو غير دقيق علميا، لأنه يُؤسس على فرضية انتفاء التباينات بين المجتمعات ويفترض وجود نموذج مثالي وجاهز للمجتمع المدني ما علينا إلا أن نقارن ما عندنا بهذا النموذج المثالي، كما انه يفترض إمكانية عدم وجود مجتمع مدني بالمطلق. ونعتقد أن المقاربة العلمية للموضوع يجب أن تهتم بالتساؤل حول شكل وبنية المجتمع المدني؟ وطبيعة علاقته بالدولة؟ ومدى توفر مؤشرات تمأسسه؟ وكيف يمكن تفعيله؟ ويمكن القول أيضا إن علاقة المجتمع المدني العربي بالدولة تشبه علاقة المراهق بأسرته، فالمراهق وإن شب عن الطوق وأصبح قادرا على تدبير بعض أموره وبلورة شخصية متميزة فإنه يبقى دون مرحلة البلوغ الكاملة التي تؤهله ليؤسس شخصية خاصة به ومستقلة، وكذا المجتمع المدني العربي، لقد ولد وبدأ ينمو ويترعرع بل ويملك الجرأة أحيانا ليرفع صوته في وجه الدولة إلا انه يبقى تحت رعايتها، إنه يخضع لمراقبة دائمة من الدولة خوفا منه وخوفا عليه في نفس الوقت.

هذا هو واقع حال المجتمع/المجتمعات/ المدني العربي الذي يفترض أن يكون له دور في خلق مجتمع المعرفة.

في مفهوم مجتمع المعرفة وعلاقته بالمجتمع المدني

يعرف التقرير المعرفة بأنها (تتكون من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار، أو مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع **في سياق دلالي وتاريخي محدد،** وتوجه السلوك البشري، فرديا ومؤسسيا، في مجالات النشاط الإنساني كافة. في إنتاج السلع والخدمات. وفي نشاط المجتمع المدني والسياسة وفي الحياة الخاصة).

1- يلاحظ على هذا التعريف بأنه فضفاض، حيث ينطبق على كل المجتمعات الإنسانية فلا مجتمع دون معرفة، فتعريف التقرير للمعرفة هو أقرب لمفهوم الثقافة الذي جاء به تايلور منذ عقود طويلة. والأمثلة التي أوردها التقرير للتدليل على المعرفة بعد التعريف مباشرة (ص 36) تؤكد ذلك.

2- لا نعتقد أن مجتمع المعرفة الذي يرمي إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مجتمع المعرفة بمفهومها العام، وألا ما كان هناك مبرر ليصبح مجتمع المعرفة مطلبا وهدفا تناضل الشعوب للوصول إليه، وإذا ربطنا مفهوم مجتمع المعرفة بالتنمية الإنسانية ونموذجها المنشود في المجتمعات المتقدمة، نكون أمام تعريف مغاير للمعرفة وهو المعرفة العلمية، أي أمام مرحلة متطورة من مراحل تطور المعرفة الإنسانية، هذه الأخيرة مرت بثلاث مراحل: (1) المرحلة البدائية الأولى وهي المعرفة الحسية التجريبية (2) مرحلة المعرفة الفلسفية واللاهوتية (3) مرحلة المعرفة العلمية التي يؤرخ لها من بداية عصر النهضة تقريبا، والمقصود هنا ليس المعرفة العلمية، العلم كمنهج لاكتساب كل أشكال المعرفة بما فيها الاجتماعية وهنا يكون الترابط ما بين التنمية الإنسانية والمعرفة العلمية.

3- مجتمع المعرفة الذي يذهب إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مجتمع المعرفة العلمية وليس أية معرفة – وقد أشار التقرير إلى ذلك ص 39–، فكون الإنسان حيوان عاقل فهو حيوان عارف أو لديه معرفة. فلكل مجتمع معرفته وثقافته ولكن ليس كل المجتمعات هي مجتمعات معرفة علمية. وهذا ما أشار إليه التعريف عندما حدد المعرفة بأنها التي (يمتلكها المجتمع **في سياق دلالي وتاريخي محدد،**) إذن هو يعترف بان للمعرفة مراحل والمقصود هنا هو مرحلة المعرفة العلمية.

4- حيث أن مجتمع المعرفة مطلب ومبتغى في العالم العربي، فهذا معناه أن ما هو موجود في العالم العربي ليس مجتمع معرفة (معرفة علمية)، وقد وضح التقرير ذلك في الصفحة (39) حيث يقول (يطلق وصف مجتمع المعرفة على الطور الراهن، والأحداث في مسيرة التقدم البشري. **كما يتبلور في المجتمعات البشرية الأكثر تقدما**).

5- إذن النموذج المنشود لمجتمع المعرفة هو نموذج السائد في المجتمعات المتقدمة.!

6- ومع ذلك فكون مجتمع المعرفة المنشود هو النموذج الغربي، فهل نرفضه لهذا السبب فقط، وإذا رفضناه فهل لدينا البديل الأفضل؟ أليست أسس مجتمع المعرفة هي الآلية الموظفة اليوم للخروج من ا لجهل والأمية ولإرساء أسس الحياة الكريمة؟ ألا نلهث وراء الدول المتقدمة لننهل من علومها وصناعاتها وتقانتها؟ ألا نحاربها بأدوات هي من إبداعاتها، سواء حرب إعلامية او حروب حقيقية؟

انطلاقا من كل ما سبق فأن الحديث عن دور المجتمع المدني العربي في الوصول إلى مجتمع المعرفة، أمر شديد التعقيد لعدة أسباب:

- تعريف المعرفة المشار إليه يقلب المعادلة المتضمنة في عنوان الورقة التي أقدمها، فالتعريف يجعل المعرفة هي المؤثر في توجيه أنشطة المجتمع المدني، وليس العكس. وهذا يطرح إشكالات مثل: هل المعرفة السائدة في مجتمعاتنا – الثقافة السائدة – مؤهلة لتأسيس مجتمع مدني ديمقراطي بالشكل المتعارف عليه بالمجتمعات المتقدمة؟ وبصيغة أخرى هل يمكن لمجتمع مدني وليد مجتمع متعارض مع مجتمع المعرفة المنشود – وقد بينا واقع المجتمع المدني العربي –، أن ينسلخ عن جلده – عن معرفته – ويساهم في تطوير مجتمع المعرفة؟

- لم يتطرق التقرير إلى المجتمع المدني إلا بأسطر معدودة (ص 31) حيث أكد على الحالة المزرية لواقع المجتمع المدني العربي. وهذا عيب منهجي، لان مجتمع المعرفة لا تؤسسه الدولة/ السلطة بل المجتمع وعندما نقول مجتمعا فنعني المجتمع المنظم أي المجتمع المدني... فهل التقرير يرى ان مهمة الوصول إلى مجتمع المعرفة هي مهمة الدولة؟ وهل الدولة العربية مؤهلة لذلك؟.

- لا يشير التقرير إلى أية علاقة مباشرة بين المجتمع المدني ومجتمع المعرفة.

- وبالتالي هل مجتمع المعرفة هو الذي يؤسس ويطور المجتمع المدني أم العكس؟ أم بينهم علاقة جدلية، كالعلاقة التي يقول بها الماركسيون بين البنية الفوقية والبنية التحتية.

- والسؤال الذي يفرض نفسه، هل تجاهُل التقرير للمجتمع المدني له علاقة بأحداث 11 سبتمبر حيث أصبح المجتمع المدني العربي مدانا ومتهما بالأصولية وبدعم الإرهاب؟ وبالتالي لا يمكن لمجتمع مدني أصولي النزعة أن يؤسس لمجتمع معرفة؟! وقد حذرت بعض أوراق التقرير من التطرف الديني ومن النتائج السلبية لأحداث 11 سبتمبر. ولكنها في نفس الوقت طالبت بالعودة إلى صحيح الدين ! دون تحديد ما هو صحيح الدين ومن يحدد هذا الصحيح؟. و يذكر التقرير ص 6 بان على العرب أن يستعيدوا تراثهم الثقافي

والفكري وان يبنوا ويؤسسوا عليه ! فهل يمكن فصل التراث عن الدين، والدين عن السياسة؟....

- دور المجتمع المدني في الوصول لمجتمع المعرفة يستنتج بطريقة غير مباشرة من التقرير، وبالتالي فأي مقاربة علمية وصحيحة للموضوع يجب ألا تقتصر على واقع المجتمع المدني الموجود بمعرفته وثقافته، بل عن المجتمع المدني الذي يجب أن يكون والذي سيساعد مجتمع المعرفة على تأسيسه.

إذا تمثلنا كل الملاحظات أو الإشكالات السابقة، وخصوصا ضعف المجتمع المدني العربي وتشتته وتباينه ما بين المجتمعات العربية وداخل المجتمع الواحد، فأن المسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع المدني للوصول لمجتمع المعرفة هي مسؤولية شاقة ولكن لا بد للمجتمع المدني بكل أطيافه أن يقوم بهذا الدور، وألا تركنا الأمر إما للنظم السياسية المأزومة أو لمجتمعات نسبة الأمية فيها حوالي الخمسين بالمائة.

كل ما سبق من ملاحظات لا ينفي حقيقة أكدت عليها دراسات التنمية وهي تساوق الضال من اجل الديمقراطية وتأسيس المجتمع المدني مع النضال من اجل التقدم المعرفي بكل أشكال المعرفة، فبقدر ما نتقدم في طرق الديمقراطية والمجتمع المدني بقدر ما نكون أكثر قدرة على تقبل استحقاقات مجتمع المعرفة، والعكس صحيح، فالعلاقة بين الطرفين علاقة تساوق وجدلية. وحيث أن التقرير حدد أركان مجتمع المعرفة الخمس وهي:

1- إطلاق حريات الرأي والتنظيم والتعبير وضمانها بالحكم الصالح. 163

2- النشر الكامل للتعليم راقي النوعية. 165

3- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع الأنشطة المجتمعية

4- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية

5- تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل. منفتح ومستنير.

فأن دور المجتمع المدني يبدو جليا في المجالات الثقافية والاجتماعية، فالمجتمع المدني هو الذي يبني الإنسان المؤهل لتقبل مجتمع المعرفة والمنتج لها في نفس الوقت، فالمجتمع المدني – بما هو متاح منه في العالم العربي– يمكنه لعب دور متميز في مجال تعزيز حرية الرأي والتنظيم والتعبير، وفي نشر التعليم وتشجيع البحث العلمي من خلال إقامة مراكز البحوث والدراسات وتشجيع التعليم الخاص المتفتح على المعرفة العلمية. مجتمع المعرفة هو ثقافة، ويجب على المجتمع المدني أن يأخذ دور الريادة في هذا المجال.

كما أن من مهام المجتمع المدني النضال من اجل الحرية السياسية والنقابية وحرية الرأي والتعبير، لان بديل التغيير بالطرق السلمية عبر نضالات المجتمع المدني، هو النهج الانقلابي العسكري الذي اكتوينا بناره، فلا هو حقق الحرية والديمقراطية ولا هو حقق التنمية والرفاهية. فإذا أستطاع المجتمع المدني تغيير أنظمة الحكم ديمقراطيا فهذا يفتح المجال لمجتمع المعرفة، وقد أكد التقرير إن العائق الرئيس أمام مجتمع المعرفة هي أنظمة الحكم التسلطية. ص 163.

وهناك نقطة أخيرة لا بد من إثارتها وهي (المجتمع المدني الاقتصادي)، فعلى الرغم أن هذا المصطلح غريب بعض الشيء، إلا انه حقيقة واقعة في مجتمعات النفط، حيث أن القوة المحركة للمجتمع والأكثر تنظيما – بالإضافة إلى القبائل– هي الفعاليات الاقتصادية للأفراد والشركات والجمعيات، فهذه تزداد قوة يوما بعد يوم وهناك عملية تشبيك بين أنشطتها الاقتصادية وأنشطتها الاجتماعية وتأثيراتها السياسية، بل يمكن القول إن هذه الفعاليات الاقتصادية المستقلة – نسبيا عن الدولة تقوم مقام المجتمع المدني بمفهومه الكلاسيكي. ونعتقد أنه لو تم الاشتغال على هذا المجتمع الاقتصادي فيمكنه أن يكون قاطرة إضافية تدفع مجتمعاتنا نحو مجتمع المعرفة وخصوصا في دول الخليج العربي.

وكخلاصة، يمكن القول بان تقرير التنمية الإنسانية هو خطوة مهمة نحو إضفاء طابع علمي وموثق على المعرفة الاجتماعية الاقتصادية في بلداننا العربية، والملاحظات المشار إليها ما هي إلا دعوة نحو الكمال الذي لن يكون، فكل جهد إنساني يعتروه النقص، هذا ناهيك عن حقيقة اختلاف وجهات النظر والمرجعيات الفكرية والثقافية سواء بين أعضاء فريق إعداد التقرير أو بينهم وبين شرائح من المثقفين. أما بالنسبة لما لاحظناه من عدم لحظ دور مهم للمجتمع المدني في الوصول لمجتمع المعرفة فهذا أمر يمكن استدراكه بتقارير لاحقة، وإن كنت أفضل أن يتم الحديث عن المجتمع المدني في كل دولة على حده نظرا لما تعرفه الدول العربية من تباينات على هذا المستوى، كما اقترح تركيز الاهتمام على تجربة المجتمع المدني الفلسطيني لما يتميز به من خصوصية وللدور المزدوج الذي يقوم به والذي سيزداد لاحقا مع تعثر عمل السلطة السياسية الفلسطينية.

فلسطين ومجتمع المعرفة
تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003

رمزي ريحان

صدر مؤخراً «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003» ومحوره «نحو إقامة مجتمع المعرفة». وجاء هذا التقرير ضمن التقارير الوطنية والإقليمية والعالمية التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990، وهو التقرير الإقليمي العربي الثاني. وشارك في إعداد التقرير مجموعة كبيرة من الباحثين والمفكرين وأصحاب الرأي من مختلف الدول العربية، مما يضفي عليه أهمية بالغة ويعطيه درجة عالية من المصداقية. يتطرق التقرير إلى المعرفة وعلاقتها بالتنمية الإنسانية ثم يفصّل وضع المعرفة في البلدان العربية من ناحية نشرها وإنتاجها وقياسها. ويسرد التقرير المقاييس الشائعة كنسبة حيازة أجهزة الراديو والتلفزيون والحاسوب والاتصال مع الشبكة العالمية. وينتقل بعد ذلك إلى المؤثرات على المعرفة وتشمل السياق التنظيمي فالمجتمعي والاقتصادي والسياسي. وفي النهاية يعرض التقرير رؤيا استراتيجية لمجتمع المعرفة العربي ترتكز على خمسة أركان: إطلاق الحريات، نشر التعليم الجيد، توطين العلم، التحول إلى نمط إنتاج المعرفة، وتأسيس نموذج معرفي عربي.

ولا يتجنب التقرير معالجة مواضيع جدلية وحساسة، كأنظمة الحكم العربية، ومواقف الإسلام تاريخياً وحديثاً، وهشاشة الاقتصاد العربي، ومأزق اللغة العربية، والمستوى المتدني للتعليم في البلدان العربية، وغيرها. وفي هذه المعالجات الكثير من الصراحة وكذلك المعلومات الكمية المساندة. لكن، بالرغم من ذكر التقرير للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وثم الحرب على العراق واحتلالها، إلا أنه لا يتعرض للسياق السياسي العالمي وتأثيراته على الوطن العربي من هجوم، وسلب موارد، والهيمنة السياسية، والسيطرة الاقتصادية، والتهميش الثقافي. وفي غياب ذكر هذه التأثيرات، فإنه من الطبيعي أن التقرير لا يطرح سبلاً واقعية لمواجهة هذه التحديات ومعالجتها ابتعادا عن قطبي الانغلاق والاستسلام. وبالتالي، فإن التقرير يعرض في نهايته رؤيا استراتيجية دون تبيان كيفية تحقيقها. وقد يكون من الأسباب الأخرى لهذه النقص أن التقرير لم يتعمق في تحليل مفهوم المعرفة ومجتمع المعرفة بما في ذلك جذوره التاريخية وملابساته الواسعة من إيجابيات وسلبيات.

لا شك بأن التقرير سيثير الكثير من الجدل والنقاش، كما أنه يحتوي على خيوط عديدة تحتاج إلى المتابعة والتفصيل. ويمكن اعتبار التقرير كقاعدة ثرية يجب الانطلاق منها لاستكمال مهمتها وجني ثمارها.

مجتمع المعرفة

لقد انتشر تعبير «المعرفة» خلال العقدين الماضيين انتشاراً واسعاً، مع مشتقاته كاقتصاد المعرفة وإنتاج المعرفة ومجتمع المعرفة وحقوق الملكية الفكرية وغيرها. وقد ارتبط هذا الانتشار بشكل خاص مع تطور تكنولوجيا المعلومات وبعد ذلك مع التكنولوجيا الحيوية، مما أعطى انطباعاً خاطئاً بأن المعرفة اكتشاف حديث. لكن المعرفة في الواقع قديمة قدم الحضارة الإنسانية، فبناء الأهرام الفرعونية – على سبيل المثال – تطلب قاعدة معرفية واسعة. كذلك، فإن المعرفة تشمل جميع مجالات الفكر دون استثناء.

إلا أنه يجب الاعتراف بأن شيئاً ما قد حصل حديثاً في دور المعرفة في كافة جوانب المجتمع، خاصة الاقتصادية منها. ويمكن إجمال ما حصل بأن التراكم المستمر والتنامي للمعرفة أدى إلى تحول نوعي من المعرفة العفوية إلى المعرفة القصدية. المعرفة العفوية ترتكز على جهود أفراد وتكون متقطعة، وقد تؤثر أو لا تؤثر على مجريات حياة البشر، وغالباً ما يأتي تأثير المعرفة متأخراً على اقتنائها. أما المعرفة القصدية، فهي عملية جماعية منظمة ومستمرة ولها تأثيرات مباشرة على الحياة. أي أن المعرفة انتقلت من كونها نشاط فكري يمارسه القلائل من الناس لتصبح نشاطاً مجتمعياً سياسياً واقتصادياً يتغلغل حياة الجميع. قد يكون من الأمثلة على المعرفة العفوية ملاحظة أرخميدس التي دفعته إلى قاعدته المعروفة، أو سقوط التفاحة على رأس نيوتن (إن حدث ذلك فعلاً!) والذي أوصله – بعد سنين من العمل المضني – إلى نظرية الجاذبية. وأدلّ مثال على المعرفة القصدية هو مشروع مانهاتن السري والذي جنّدت فيه الولايات المتحدة خيرة علمائها وصرفت أموالاً طائلة من سنة 1942 وحتى سنة 1945 لصنع القنبلة النووية.

لا تنفرد المعرفة بهذا التحول النوعي، فقد انتقل الإنسان الأول من الصيد والتقاط النباتات إلى الزراعة وتدجين الحيوانات. كما أدى نمو حجم التجمعات السكانية إلى تطوير العلاقات الاجتماعية لتصل إلى مرحلة الأنظمة السياسية المقننة. وهناك أيضاً مثال الثورة الصناعية والتي تمثلت بالانتقال من العمل اليدوي إلى تشغيل الآلة. ولا يتمثل التحول النوعي بالضرورة باستبدال كامل من نمط إلى آخر، إلا أنه يعكس تفوق وانتشار نمط جديد واضمحلال نمط قديم. وفي جميع هذه الأمثلة يلاحظ بأن التحول عملية تستغرق فترة من الزمن، إلا أن هذه الفترة أقصر في الحالات الحديثة منها في الحالات القديمة، أي أن سرعة التغيير قد ازدادت. وتتطلب سرعة التغيير هذه مقدرة لدى المجتمع للتجاوب معها، وهناك تفاوت في هذه المقدرة بين المجتمعات التقليدية «البطيئة» والمجتمعات الحديثة «السريعة». وهذا التفاوت هو من أسباب الخلافات والصراعات بين هاتين الفئتين من المجتمعات.

تستند المعرفة القصدية على ذهنية عامة تحكم جميع نواحي الحياة ابتداء بالعلاقات الشخصية وانتهاء بالعلاقات الدولية، ولذلك أصبح من الجائز التكلم عن مجتمع المعرفة. وقد أدى انتشار هذه الذهنية وترسيخها إلى تقدم هائل في العلوم البحتة من جهة وإلى تطبيقات تكنولوجية لا تحصى من جهة أخرى. فالمعرفة القصدية عملية هادفة، تسعى إلى الفهم في الحالة الأولى وإلى التقدم الاقتصادي في الحالة الثانية. ومن نتائج تطبيق المعرفة فصل الغاية عن الوسيلة وذلك لكون المعرفة وسيلة للتوصل إلى أية

غاية. ويُذكر هنا القول الشائع باللغة الإنكليزية: «اخترع مصيدة فئران أفضل وسيطرق العالم بابك». هذا الفصل لا يعني بالضرورة إتباع مبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة، لكنه قد يصل إلى هذا الحد أحياناً.

وتتراوح تطبيقات المعرفة من المفيد إلى المدمر إلى التافه. ينعم الميسورون بالتطبيقات المفيدة في مجالات الصحة وغيرها من وسائل الحياة، ويقاسي الكثيرون من التطبيقات المدمرة، بينما تنجرّ الغالبية وراء التطبيقات التافهة. قد تكون المعرفة محايدة أخلاقياً، إلا أن ثمارها تشمل الحلو كالعسل والمرّ كالعلقم. وكثيراً ما يتم إغفال هذه الحقيقة التي تستحق انتباها أكبر. لقد شهدت أوروبا – أم الحضارة الحديثة – خلال النصف الأول من القرن العشرين حربين كبيرين ومذابح جماعية من سيبيريا إلى أسبانيا، وكان حصيلة كل هذا عشرات الملايين من القتلى. وبعد الحرب العالمية الثانية أقيمت منظمة الأمم المتحدة بهدف تجنيب الأجيال القادمة ويلات الحروب. أما الذي حدث فعلاً فهو أن العالم شهد أكثر من مئتي وخمسين حرباً منذ ذلك الحين. وكان للمعرفة دور كبير في هذه المآسي، إن كان بابتداع تقنيات القتل والتدمير، أو تطوير النظم الإدارية، أو بنشر المعلومات المضللة عبر وسائل الإعلام الجماهيرية.

علاوة على هذه التأثيرات المباشرة للمعرفة وتطبيقاتها، هناك تأثيرات جانبية عكسية. فقد نتج عن انتشار المصانع ووسائط النقل تلوث الهواء والماء، كما نتج عن تطوير السلالات المتعاقبة من العقاقير تطور الجراثيم ذات المناعة ضد هذه العقاقير، كما خلّفت محطات الطاقة النووية كميات ضخمة من النفايات السامة والمشعة سيستمر خطرها لآلاف السنين.

وقد أدى تسارع التغييرات التكنولوجية إلى تقليص الذاكرة التاريخية من القرون إلى العقود إلى السنين. وقد أصبح مقياس هذه الذاكرة لدى البعض فترة استعمال أحدث نظام لتشغيل الحاسوب ولدى البعض الآخر مدة رواج آخر «فيديو كليب». وقد يصل هذا التسارع إلى درجة فقدان الذاكرة التاريخية. ومع تلاشي المرتكزات التاريخية، اكتسبت الثورة المعلوماتية أهمية قصوى. إلا أن الناس يعتلون درجات مختلفة على سلم المعلومات، فهناك معلومات دون معرفة، ومعرفة دون فهم، وفهم دون حكمة، وحكمة دون التزام، وأخيراً، هناك الالتزام.

ويرتبط مدى الذاكرة التاريخية لأي مجتمع مع مقدرته واستعداده للتجاوب مع التغيير. فالذاكرة التاريخية المقلّصة للمجتمعات الحديثة تجعلها أكثر مرونة في تعاملها مع التغيير، بينما تتردد الشعوب التقليدية في تقبل التغيير بسبب ذاكرتها التاريخية الطويلة.

ومن نتائج التفاوت في المقدرة على استيعاب التغيير أن نشوء مجتمع المعرفة أدى إلى توسيع الفجوة بين الدول الغنية «العارفة» والدور الفقيرة «الجاهلة». ولا شك بأن التحدي الرئيسي في هذا المضمار هو كيفية عكس هذه الظاهرة الخطيرة. إن خيار البقاء خارج مجتمع المعرفة هو خيار زائف، فالدول الفقيرة تعتمد على منتجات الدول الغنية – المفيد منها والمدمر والتافه – ولن تستطيع الخروج من الحلبة. وتعتمد الدول الغنية على المواد الأولية من الدول الفقيرة، كما أنها تستغل الأيدي العاملة الرخيصة فيها. إلا أن هذا التبادل ليس متوازناً، فهو لصالح الدول الغنية وبالتالي يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الطرفين. إذن، فإن البدائل المتوفرة للدول الفقيرة تتمثل في سبل دخول مجتمع المعرفة

وأساليب معالجة التغيرات الشاملة التي تتبع ذلك. بالتالي، على الدول الفقيرة أن تدرس مقومات مجتمع المعرفة وكيفية حيازة هذه المقومات.

إن موضوع مقومات وركائز مجتمع المعرفة موضوع شائك جداً لا يمكن إعطاؤه ما يستحق في هذا العرض، بل سيكتفى بالإيجاز الجائر التالي. الركيزة الأولى هي القاعدة الذهنية العريضة والتي تشمل العقلانية والمعرفة القصدية. ويليها النظام السياسي والذي يرتب الأدوار والعلاقات ويوجّه الموارد والطاقات. والنظام الإداري الناجع هو ركيزة ضرورية لا غنى عنها. وهناك المجتمع المتقبل للتغيير بدرجة كافية. وأخيراً وليس آخراً هناك نظام التعليم. وتتشابك هذه المقومات مع بعضها البعض مما يجعل من الصعب الاكتفاء بواحدة منها كمدخل وحيد للتغيير. فكل من القاعدة الذهنية والنظام السياسي يضع حدوداً على الآخر، وهناك علاقة تبادلية بين أداء النظام السياسي والنظام الإداري، وبين النظام الإداري والمجتمع. وتنعكس أهداف المجتمع في نظام التعليم. ومرة أخرى، أخيراً وليس آخراً، ينبثق نظام التعليم من القاعدة الذهنية السائدة فيما يؤسس للقاعدة الذهنية المقبلة.

وهناك ارتباط وثيق بين مجتمع المعرفة والعولمة يشكل تحولاً جذرياً في مجرى الحضارة الإنسانية. كان العالم في الماضي يشهد عدة حضارات تزدهر في حقبة واحدة من الزمن. وفي الكثير من الحالات لم يكن هناك أي اتصال بين هذه الحضارات المختلفة، وحتى في حالات تلاقيها، فإن كل منها كان يحافظ على غالبية سماته الذاتية. كما كانت الحضارات المتزامنة تتفاوت في مدى تقدمها في مختلف المجالات. ورغم التشدق الشائع بالتعددية إلا أنه من الملفت للانتباه أن التاريخ القديم كان يزخر بالحضارات المتعددة أكثر بكثير من التاريخ الحديث. فقد نتج عن انتشار المواصلات والاتصالات تلاقي الحضارات واندماجها واندحار بعضها أمام تقدم غيرها. وقد جاءت العولمة المستندة على مجتمع المعرفة لتضع العالم على أبواب نهاية هذه العملية التاريخية وذلك بسيطرة نموذج حضاري واحد مهيمن على جميع أنحاء العالم. ولا شك أن انقراض الحضارات الأخرى يمثل إفقاراً للنسيج الإنساني. ومن الجائز، في مقابل ذلك، القول بأن هذه الظاهرة هي تتويج لتوحيد بني البشر. إلا أن استمرار النزاعات بين الشعوب وتفاقم ظاهرة الابتلاع الحضاري بدل الاندماج يرجّح كفة نظرة الإفقار على كفة نظرة التتويج.

ولا يكتفي مجتمع المعرفة المعولم بفرض مسار واحد على جميع المجتمعات ونشاطاتها الاقتصادية، بل يفرض عليها أيضاً أن تكون قد وصلت إلى نفس النقطة على هذا المسار. فإذا تخلفت صناعة معينة في بلد ما عن أحدث تقنيات تلك الصناعة فإنها تواجه التلاشي والإفلاس. وتحاول الدول الفقيرة معالجة هذا المأزق بإتباع نهج القفز بسرعة من مستوى إلى مستوى آخر. وبالرغم من نجاح هذه المحاولات في بعض الحالات، إلا أنها تشكل اختزالاً اجتماعياً لا تُعرف ملابساته النهائية بعد.

هناك تساؤل فلسفي لا بد من إثارته ليس بقصد الإجابة عليه وإنما في محاولة الوصول إلى فهم أعمق. يفترض مجتمع المعرفة - وهو أحدث شكل للمجتمع الصناعي - أن حركة التاريخ هي النمو والتقدم باستمرار دون نهاية. إلا أن تسارع هذا التقدم أو التغيير وآثاره السلبية على موارد الكرة الأرضية المادية والحيوية وكذلك خلخلته للمجتمع الإنساني الأوسع تجعل التساؤل عن إمكانية استمرار ذلك تساؤلاً مشروعاً، لا بل ملحّاً. هناك من الناحية المنطقية البحتة أربع تصورات لحركة التاريخ هي: النمو

المستمر، الوصول إلى حالة استقرار، الانزلاق إلى الوراء، والتذبذب بين هذه الحالات. مجتمع المعرفة يتبنى رؤيا النمو المستمر، بينما تسعى المذاهب الطوباوية إلى حالة الاستقرار، وتشمل هذه المذاهب التيارات الصارمة في المسيحية والإسلام والماركسية، وجميعها تترقب استقرار فردوس من نوع ما على وجه الأرض. أما رؤيا الانزلاق، فتنبع من التخوف من مخاطر عديدة: النمو السكاني، تلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، والحروب الناتجة عن التنازع على الموارد المتضائلة. وتشكل رؤيا التذبذب نظرة محايدة لا تجرؤ على تصور حالة الإنسان على المدى البعيد. وبالرغم من استحالة الإثبات العلمي لأي من هذه التصورات، إلا أن التمسك بها هو المحرك الباطني للكثير من النزاعات عبر التاريخ.

هناك رؤيا معينة يجب ذكرها لأنها تلعب دوراً حاسماً في العالم. هذه الرؤيا هي مدرسة فكرية أمريكية تمتد جذورها إلى حوالي قرنين من الزمن. تحتوي هذه الرؤيا على شقين: الأول هو الاستقرار السياسي المبني على تبني العالم للتعريف الأمريكي للحكم الصالح والمستمد من الأصولية المسيحية البروتستانتية، والثاني هو التقدم المادي المستمر والذي يستند على روح التفاؤل والمغامرة التي رسخها نجاح الولايات المتحدة في التوسع لتمتد من المحيط إلى المحيط. وهذه الرؤيا المزدوجة هي الخلفية لكل ما يجري في العالم في الوقت الحاضر.

ومهما سيكون مجرى التاريخ على المدى غير المرئي، فإنه من المؤكد أن جميع نواحي الحياة ستشهد تغيرات عديدة في المستقبل المنظور، وستمتد هذه التغيرات لتشمل كل أرجاء العالم. وعلى كل مجتمع أن يكون مستعداً لمواجهة وإستعياب هذه التغيرات بما يتماشى مع رؤيته ومصالحة وقدراته.

فلسطين

عندما تحقق دولة فلسطين استقلالها فإنها ستتمتع بميزتين إيجابيتين وهما أنها ستكون دولة صغيرة وضعيفة، كما ستكون لها صفة أخرى لها إيجابياتها كما لها سلبياتها، وهي أنها ستكون دولة فقيرة. فرقعة أرض دولة فلسطين - مهما كانت حدودها النهائية - محدودة المساحة، لا بل فإن فلسطين التاريخية بأكملها لا تشكّل مساحة واسعة. إن صغر المساحة هذا هو حقيقة لا يمكن التهرب منها، إلا أنه بالإمكان التعامل معها بتوجهات تجعل فوائدها تفوق مساوءها. تستطيع الدول الصغيرة أن تنشىء نظماً سياسية وتتبنى ترتيبات إدارية بسيطة وغير معقدة مما يساعدها على التقدم السريع. وتتطلب هذه التوجهات نظرة واقعية تتجنب كل من الاستسلام لمحدودية الأرض والموارد وكذلك المغالاة في التباهي الأجوف كرد فعل لتلك المحدودية. ولا يمكن إنكار حقيقة أن فلسطين في الوقت الحاضر تزخر بأمثلة عديدة على هاتين الظاهرتين. أما سبيل التطور في فلسطين فهو التواضع المدروس. ومن الحسنات الأخرى لصغر رقعة الأرض إمكانية ترشيد الموارد والمرافق والخدمات اللازمة وذلك بتوفير شبكة مواصلات جيدة تسند خدمات نقل عام منظمة. ويفترض هذا السيادة الكاملة على أرض الدولة دون تجزئة.

من ناحية ضعف دولة فلسطين، فهناك مجالات عديدة من الضعف، تشمل العسكري والاقتصادي والسياسي والثقافي. في ظل الوضع الإقليمي القائم فإن فلسطين ستكون ضعيفة عسكريا. من الصعب

تصور قيام دولة فلسطين المستقلة دون تقييد لقوتها العسكرية، وستكمن حماية الدولة وسلامتها على الترتيبات السياسية وليس على القوة العسكرية. وهذا يسمح لفلسطين أن تتجنب تبذير الموارد البشرية والمالية في المجال العسكري وأن تستثمرها في نشاطات منتجة.

لا شك بأن الفقر هو مأساة إنسانية لا يمكن القبول باستمرارها. لكن هذا الرفض للفقر يشكّل بحد ذاته دافعاً قوياً للتغلب عليه. وتمكن الاستفادة من هذا الدافع إذا ما تم توجيهه سياسياً وإدارياً واجتماعياً. كما أن فلسطين الفقيرة ستحظى لفترة محدودة بمساعدات خارجية تساعدها على النهوض من أطلال الدمار.

يُستذكر هنا مثال ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. لقد واجهت هاتان الدولتان في نهاية الحرب الهزيمة الكاملة والدمار الشامل والصدمة العميقة التي هزت أركان المجتمع. وبعد جيل واحد فقط أصبحتا ثاني وثالث أقوى دول العالم اقتصادياً. وقد نجحتا في تحقيق هذه المعجزة للأسباب التالية: تحديد القوة العسكرية المسموحة لهما واستثمار الموارد في المجالات المنتجة، المساعدات الخارجية، التغيير الشامل للنظام السياسي، التوجيه السليم من القيادات، واستعداد المجتمع بأكمله لقبول التوجيهات والعمل على تحقيقها.

وقد حدثت قفزة مشابهة خلال السنوات الأخيرة في دول حوض المحيط الهادئ (النمور الآسيوية). وكان من بين ركائز هذه القفزة: إرادة سياسية قوية وتصميم حازم على تنفيذ السياسات المقرة، تحديث شامل في النظام التعليمي بأكمله، والاستفادة من الأوضاع الدولية السياسية والاقتصادية. وبالطبع، فإنه لا يمكن نقل تجارب الدول الأخرى وتطبيقها بالكامل، لكن من المفيد استخلاص العبر منها.

آفاق مجتمع المعرفة الفلسطيني

من المفيد استذكار بعض الحقائق كقاعدة لاستكشاف السبل المتاحة لفلسطين لمواجهة مجتمع المعرفة واستيعابه. تشكل الصادرات ربع الناتج القومي المحلي الفلسطيني، بينما يصرف نصف هذا الناتج على الاستيراد، وغالبيته من السلع الاستهلاكية.[1] وتعادل القيمة الاقتصادية لساعة عمل فرد في قوة العمل الإسرائيلية عشرة أضعاف قيمة ساعة عمل فرد في قوة العمل الفلسطينية، بينما تعادل قيمة ساعة عمل في الولايات المتحدة عشرين ضعف مثيلتها في فلسطين. وتنتج إسرائيل في أسبوعين ما تنتجه فلسطين في سنة كاملة، بينما تنتج الولايات المتحدة في ساعة عمل واحدة ما تنتجه فلسطين خلال سنة. وتصرف إسرائيل مئتي ألف دولار لتدريب عامل في التكنولوجيا المتقدمة، ومقابل ذلك فإنها تصدر مئة ألف دولار سنوياً من منتجات هذا القطاع سنوياً لكل عامل فيه، أي أنها تسترد استثمارها في تدريبه خلال سنتين فقط. وحتى لا يتم الانخداع بأوضاع دول النفط العربية، يذكر أن الناتج القومي المحلي للفرد في إسرائيل يبلغ حوالي 60٪ من قيمته في الولايات المتحدة، بينما قيمته

[1] الأرقام والنسب المذكورة هنا تقريبية هدفها تقديم صورة للأوضاع وليس القيام بدراسة كمية دقيقة، وهي مبنية على معطيات سنة 2000

في الكويت أقل من نصف قيمته في الولايات المتحدة وفي المملكة العربية السعودية حوالي الثلث. وفي هذا دليل واضح أن إنتاج المعرفة أصبح مجدياً أكثر من امتلاك المواد الخام أو حتى من الصناعات التقليدية – أي ما يسمى الاقتصاد القديم.

إن الدول العربية ومن ضمنها فلسطين ليست جاهزة بعد للمشاركة في مجتمع المعرفة أو حتى في الدخول إليه. وإذا أرادت أن تشارك فيه عليها أن تبدأ مرحلة جدية للاستعداد لذلك. يتمثل الوضع الاقتصادي العربي في الوقت الحاضر باستيراد نتاج المعرفة دون إنتاجها، وكذلك تصدير النفط من البلدان التي يوجد فيها. ويمتد هذا الاعتماد الاقتصادي المتزايد ليشكل ضعفاً سياسياً إذ أنه يجعل الدول العربية رهينة قرارات الغير. كما يمثل هذا الوضع فراغاً ثقافياً يتجلى عمقه بوضوح بالمقارنة مع النشاطات المتنوعة التي كان يزخر العالم العربي بها في السابق.

ووضع فلسطين بالذات أكثر إلحاحاً من غيره نظراً للصراع المستمر مع إسرائيل. لا شك بأن الاحتلال يشكل عقبة رئيسية في وجه أي تنمية في فلسطين، إلا أنه من غير المقبول اعتباره ذريعة للتقاعس وللنواقص الذاتية. بل على العكس من ذلك فإنه حافز إضافي للتقدم، وأي تقدم تحت الظروف الحالية سيخلق قوة معنوية لها مفعولها على حلبة الصراع. هناك رأي يسود بين بعض الأوساط الفلسطينية بأن الاستقلال يجب أن يسبق التقدم وأن التحرير شرط للتحرر. لكن هذا الموقف يؤجل معالجة المشاكل الداخلية مما يسمح لها بالتفاقم. وتأجيل بلورة رؤيا لمواجهة مجتمع المعرفة يؤدي إلى استمرار غزو نتاج هذا المجتمع لفلسطين وبالتالي إلحاقها له اقتصادياً وخضوعها لسيطرته السياسية وهيمنته الثقافية. وقد برزت تبعات هذا التوجه بوضوح خلال العقد الأخير، إذ اعتمد الاقتصاد على الاستيراد والاستهلاك وأهمل الإنتاج، وبالتالي ارتكزت السياسة الفلسطينية على المساومة والاستجداء، في حين برز شرخ في المجتمع بين القلة التي تحينت فرص الارتباط بمجتمع المعرفة بينما ظلت الأغلبية بعيدة عنه.

وهناك عبرة من تجربة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الفلسطيني ازدهاراً نسبياً ومؤقتاً كان مبنياً على عمل الفلسطينيين في إسرائيل، مما أدى إلى انخفاض نسبة البطالة وارتفاع مدخول الأُسر. إلا أن الاقتصاد الوطني بقي أجوفاً وفريسة دائمة للسياسات الإسرائيلية، بينما تقدم الاقتصاد الإسرائيلي على أكتاف العمال الفلسطينيين. وخطر العودة إلى وضع كهذا في ظل دولة فلسطين المستقلة سيكون أكبر بكثير من الضعف الذي خلّفه هذا الوضع تحت الاحتلال.

إن محدودية الموارد الطبيعية في فلسطين من أرض ومياه وخامات هو أمر معروف، وهذا يضع حدوداً على إمكانيات ازدهار الاقتصاد الفلسطيني بالاعتماد على القطاعات التقليدية من زراعة وصناعة. وهناك إجماع بأن المستقبل يعتمد على تطوير الموارد البشرية. لكن الاهتمام بهذا الموضوع المركزي قد انحصر في غالبيته على الناحية الفردية – الزيادة الكمية في التعليم – وأهمل الحلقات الأوسع التي تتم فيها هذه العملية. وتتطلب مواجهة مجتمع المعرفة دراسة هذه الحلقات وتشابكها مع بعضها البعض بغية التوصل إلى استراتيجية لتحديثها بشكل مترابط ومتوازن.

تشكل القاعدة الذهنية الحلقة الأوسع التي تتحقق حياة المجتمع ضمنها، وتمتد هذه الذهنية من الثقافة الشعبية السائدة إلى النتاج الفكري لأصحاب الرأي في المجتمع. وقد تبلورت القاعدة الذهنية الفلسطينية

خلال السنوات القليلة الماضية حول ما يسمى «القوى الوطنية والإسلامية»، مما أدى إلى تقليص هذه القاعدة إلى قطبي هذا المحور. وبالرغم من الاختلافات العميقة بين القطبين في الكثير من الأمور الهامة، إلا أنهما يتشابهان في عدم اهتمامهما بالتطورات الاجتماعية والثقافية بدرجة كافية. وقد أصبح من الضروري إعادة توسيع آفاق الشعب ليتطلع إلى ما بعد مرحلة الأزمة الحالية. ويتطلب هذا مشاركة القيادات السياسية والفكرية ووسائل الإعلام والنظم الاجتماعية المختلفة.

أما النظام السياسي فهو التجسيد العيني للمجتمع بجميع جوانبه وعناصره. ولا زال النظام السياسي الفلسطيني مبهماً، يعكس الماضي ولا يؤشر بوضوح إلى المستقبل. يستند أي نظام سياسي مستقر في العصر الحاضر على الديمقراطية والمشاركة. لقد اتخذت الديمقراطية في الغرب شكل الحرية الفردية. أما الشكل الملائم في الدول العربية فقد يكون الديمقراطية الجَماعية المبنية على دور الفرد في المجتمع. وفي التجربة الفلسطينية سنتي 1988 و1989 مثال على ذلك، إذ انبثقت حيوية الشعب في لجان الأحياء وغيرها من المبادرات المحلية.

ولا زال مستوى الأداء الإداري في فلسطين دون المطلوب. فهو يعتمد على الولاء بدل الكفاءة، والشخصنة بدل المأسسة، والارتجال بدل التخطيط. لذلك فهو يفتقر إلى المساءلة والتقييم والتصحيح، كما تنعدم روح الانتماء في غياب المشاركة. وقد يكون للقطاع الخاص دور هام في تخطي هذه النواقص.

أما النظام التربوي الفلسطيني فقد بقي تحت سيطرة الذهنية التقليدية. ومع أنه نجح في مواجهة التوسعات الكمية إلا أنه فشل حتى الآن في القيام بمهمته الرئيسية وهي تحضير الأجيال القادمة لمتطلبات المستقبل. والتحديث الأساسي المطلوب في نظام التعليم يرتكز على جعل تنمية قدرات المتعلم محور العملية التعليمية بدلاً من الاكتفاء بنقل المعلومات إليه.

إن التحضير للمشاركة في مجتمع المعرفة هو كالمجهر الذي يبيّن بوضوح نقاط الضعف على المستويات الرئيسية الأربعة: القاعدة الذهنية، النظام السياسي، الأداء الإداري، والنظام التربوي. ويحتاج تخطي نقاط الضعف هذه سنوات عديدة، لذلك فإنه يتطلب رؤيا استراتيجية طويلة النفس تبلورها وتتبناها القيادات بجرأة وتحفّز المشاركة الفعّالة من جميع قطاعات الشعب. وبالرغم من أن المجتمع الفلسطيني يرزح تحت الكثير من مخلفات الماضي والتي لا زالت تحافظ على حيويتها، إلا أنه أيضاً يبدي استعداداً وتشوقاً للتغيير. وهذا الاستعداد هو في حقيقة الأمر قوة كامنة أُهملت حتى الآن ولم تتم الاستفادة منها، لا بل فإن الشعب قد تحيّد في خضم الصراعات السياسية والهموم الاقتصادية.

في سياق تسارع التطورات العالمية والإقليمية فإن فلسطين لا تملك الكثير من الوقت لعكس المسيرة الحالية. نقطة البداية هي الاهتمام والإرادة من قِبل القيادات في جميع المجالات والمشاركة الفعّالة من مختلف قطاعات الشعب. وبعد ذلك تأتي سنوات من العمل الجاد.

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
برنامج دراسات التنمية

مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية

قراءات فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003

(ملخص نشاطات المشروع)

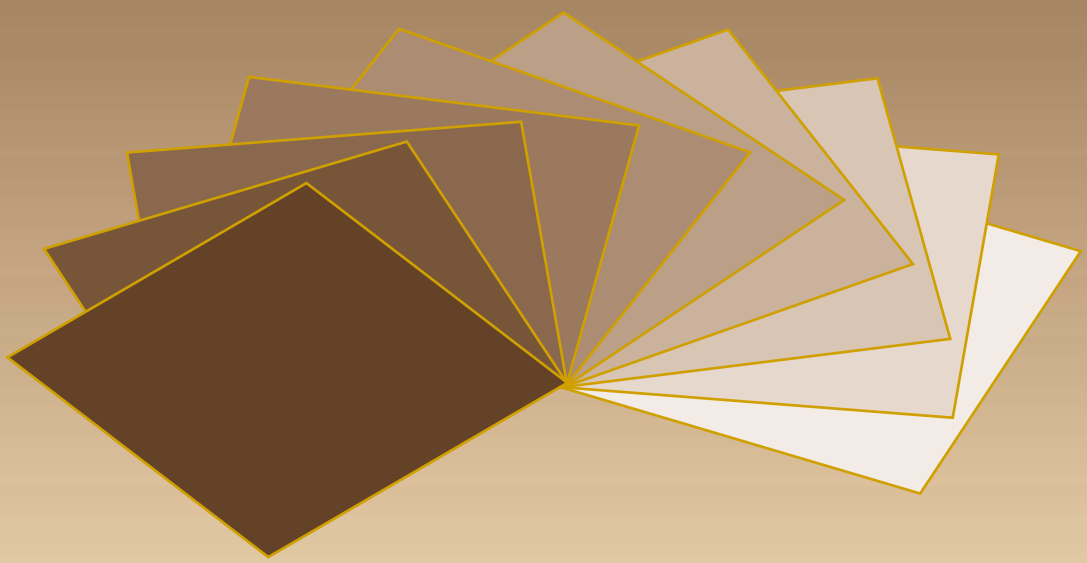

مقدمة

ضمن سلسلة اللقاءات والنشاطات التي يقوم بها برنامج دراسات التنمية بهدف تعزيز الثقافة التنموية، وعلى ضوء إنتاج التقرير الثاني للتنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ وانطلاق العمل على تقرير التنمية البشرية الفلسطيني للعام ٢٠٠٤. ارتأى البرنامج ضرورة تقديم قراءة فلسطينية لتقرير التنمية الإنسانية العربي ٢٠٠٣ عبر سلسلة من الندوات، هدفت بشكل أساسي إلى:

١. تعزيز الثقافة التنموية ارتباطا بقضايا التنمية على المستوى العربي وتهيئة التعاطي مع القضايا التنموية على كل المستويات.
٢. خلق نقاش مجتمعي للفكر التنموي الفلسطيني في ظل الأزمة العامة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني.
٣. نقاش البعد الفلسطيني في ضوء البعد العربي ارتباطا بمحور التقرير «إقامة مجتمع المعرفة».
٤. ربط القضية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بمسألة التنمية الإنسانية، من خلال رؤية استراتيجية على ضوء الاستراتيجية العربية.
٥. خلق درجة من الوعي والحساسية بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية ضمن مفاهيم التنمية البشرية.
٦. تعميق الوعي من أجل تأثير أفضل على السياسات والخطط التنموية في فلسطين.
٧. نشر كتاب يشمل الأوراق المعدة.

الندوة الأولى

عقدت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

المكان: قاعة بلدية البيرة – مدينة البيرة

التاريخ: ٢٠٠٣/١٢/٤

المشاركون:

شارك في الندوة ٩٥ مشاركاً/ةً، من مختلف المؤسسات الثقافية، الأكاديمية، النسوية، الاجتماعية، البحثية، والتعليمية كما الحكومية وغير الحكومية.

الافتتاح:

افتتح فعاليات الندوة السيد يحيى يخلف (وزير الثقافة) مؤكدا على الدور الذي تلعبه المعرفة في الحياة الإنسانية وضرورة رسم السياسات الرامية لاكتساب المعرفة وتأسيس نموذج معرفي فلسطيني من خلال ثقافة التنمية والصمود والإسهام في النقاش الدائر حول تأسيس رؤية إستراتيجية عربية لإقامة مجتمع المعرفة.

وعن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي افتتح السيد تيموثي روذرميل، الممثل الخاص للمدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الندوة بكلمة شكر لبرنامج دراسات التنمية منظم النشاط، وتحدث عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصدار التقارير الدورية التي تعنى بالإنسان، واصفا التقرير بأنه مثير وجريء، وانه يلقي الضوء على النتائج السيئة للاحتلال، وأنه أداة للتغيير لما هو أفضل.

وقدم السيد سفيان مشعشع (برنامج الامم المتحدة الإنمائي) ملخصا لكلمة د. ريما خلف هنيدي، الامين العام المساعد للأمم المتحدة، المدير الأقليمي لمكتب الدول العربية بمناسبة الإعلان عن إصدار التقرير، عمان ٢٠ تشرين أول ٢٠٠٣).

استعرضت الورقة خلفية إنتاج التقرير، ودوره كمحفز لإعادة تشكيل المنطقة من الداخل، خدمة لأغراض التنمية الإنسانية ودور التقرير في تعميق الحوار، والإصلاح الذاتي المبني على النقد الصريح والمتوازن. وبيّنت علاقة المعرفة بالتعليم، الإعلام ومجالات إنتاج المعرفة كما قدمها التقرير، كما تعرضت للسياق السياسي والاقتصادي الذي تتشكل فيه المعرفة في العالم لعربي.

أوراق العمل*

١. العلاقة الجدلية بين التنمية الإنسانية وعالم المعرفة، نادر سعيد، برنامج دراسات التنمية

تناول د. سعيد في ورقته مفهوم مجتمع المعرفة، حيث يرى أنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، المجتمع المدني، السياسة والحياة الخاصة، وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد، أي تحقيق التنمية الإنسانية. كما وقدم تعريفاً لمفهوم المعرفة معتبرا أنها تتكون من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار أو مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع، في سياق دلالي وتاريخي محدد، وتوجه السلوك البشري، فرديا ومؤسسيا، في جميع مجالات النشاط الإنساني كافة ....، ويعتبر أيضاً أن المعرفة هي حالة إنسانية أرقى من مجرد الحصول على المعلومات. وتناول المعرفة ضمن الواقع الاجتماعي، والغيبي، وتناول تطور المعرفة منذ سقراط أو ما قبله، كما ركز على مضمون «الابستمولوجيا» وأبعادها ارتباطا بإمكانية (أو عدم إمكانية) تحقيق التنمية في العالم العربي. واستعرض د. نادر في ورقته محتويات التقرير وبين أيضاً أهم النتائج الكمية الواردة فيه.

٢. الأبعاد الثقافية لمجتمع المعرفة، عبد الكريم البرغوثي، جامعة بيرزيت

قدم د. البرغوثي قراءة في الرؤية والنموذج / المعيار الذي انطلق منه تقريري التنمية الإنسانية الأول والثاني، وتناول ما وصفة بالثنائية في المنطلقات المفاهيمية للتقرير، ونظرة التقرير للثقافة والتراث الفكري في علاقتهما بالمعرفة. كما ركز د. البرغوثي في ورقته على القسم الثاني من التقرير والذي يتناول السياق الثقافي المؤثر في اكتساب المعرفة، وحاول الربط بين هذا السياق والرؤية الاستراتيجية التي يقترحها التقرير في فصله الأخير. كما أشار أيضاً إلى مسائل يتعلق بعضها بالمنهج، وبعضها الآخر بشكل ومحتوى الأقسام التي تناولها التقرير.

٣. فلسطين ومجتمع المعرفة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، رمزي ريحان، جامعة بيرزيت

أعتبر الأستاذ ريحان التقرير قاعدة ثرية يجب الانطلاق منها، كما وعالج مواضيع جدلية وحساسة، كأنظمة الحكم العربية، ومواقف الإسلام تاريخياً وحديثاً، وهشاشة الاقتصاد العربي، ومأزق اللغة العربية، والمستوى المتدني للتعليم في البلدان العربية، وغيرها. وفي هذه المعالجات الكثير من الصراحة وكذلك المعلومات الكمية المساندة. لكن لم يطرح التقرير سبلا واقعية لمواجهة التحديات التي يواجها العالم العربي في مجال المعرفة، وبين الأستاذ رمزي أيضاً تأثيرات المعرفة، واستعرض رأيه في ركائز مجتمع المعرفة، ثم استعرض الوضع الفلسطيني والمعرفة وتناول آفاق مجتمع المعرفة في فلسطين ومن ضمن معالجته لهذا الجانب رأى أن الاحتلال يشكل عقبة رئيسية في وجه أي تنمية في فلسطين، إلا أنه من غير المقبول اعتباره ذريعة للتقاعس وللنواقص الذاتية. بل على العكس من ذلك فإنه حافز إضافي للتقدم، وأي تقدم تحت الظروف الحالية سيخلق قوة معنوية لها مفعولها على حلبة الصراع.

* يمكنكم الاطلاع على الأوراق الكاملة ضمن الدراسة التي أصدرها البرنامج بعنوان «مجتمع المعرفة وامكانيات التنمية، قراءة فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣. وضمن الصفحة الالكترونية للبرنامج http://home.birzeit.edu/dsp

الندوة الثانية

عقدت بالتعاون مع جامعة الخليل/ كلية التمويل والادارة

المكان: جامعة الخليل- مدينة الخليل

التاريخ: ٢٠٠٤/١/٧

المشاركون:

شارك في الندوة أكثر من ٥٠ مشاركاً/ةً من المهتمين/ات من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالإضافة الى الأكاديميين والطلبة.

الافتتاح:

تم تنظيم الندوة تحت رعاية السيد نبيل الجعبري، رئيس مجلس أمناء جامعة الخليل. وافتتحت الندوة من قبل د. خلقي خنفر، رئيس جامعة الخليل، موضحاً أهمية التقرير، وأهمية التعاون بين الجامعات الفلسطينية.

أوراق العمل

تم تقديم الأوراق التالية:

١. الأبعاد الاقتصادية لمجتمع المعرفة، سمير أبوزنيد، جامعة الخليل.

استهل د. أبوزنيد ورقته مبيناً أهمية التقرير ومن ثم استعرض أهم ما ورد فيه، كما ورأى أن التقرير بنيَ على محورين رئيسين في رؤيته لعملية التنمية الإنسانية: أولاً: بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق وعلى رأسها العيش حياه طويلة وصحية واكتساب المعرفة والتمتع بالحرية لمجتمع البشرية دون تمييز. ثانياً: التوظيف الكفؤ للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني: الإنتاج ومنظمات المجتمع المدني والسياسة. وانتقل د. أبوزنيد إلى علاقة المعرفة بالاقتصاد ومن ثم البنية الاقتصادية، وأخيراً تناول الأبعاد الاقتصادية للمعرفة، ومن أبرز ما تناوله في رؤيته لهذا الجانب أن الاقتصاد العالمي قد تحول بشكل كبير إلى نظام جديد يعتمد أساساً على المعرفة البشرية فبعد أن كان الاقتصاد السابق يرتكز على القوة اليدوية والالآت الصناعية والمواد الخام أصبح اليوم مسيراً بواسطة الماكنة المعلوماتية حيث تزداد قيمة الشيء بالمعرفة لا بالجهد فقط.

٢. فلسطين ومجتمع المعرفة: مجال التكنولوجيا، شريف أبوكرش، جامعة الخليل.

اشتملت ورقة د. أبوكرش على مقدمة حول المعلوماتية وعصر المعلوماتية ووضعها في الدول العربية والنامية، وركز على وضع التعليم العالي ومؤسساته في الدول العربية . وأيضاً بحث في تكنولوجيا التعليم والمقومات اللازمة للقدرة التكنولوجية من جوانب نظرية وأيضا تجربة مصر في هذا المجال.وتناول د. أبوكرش الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتكنولوجيا، مبيناً أن الهدف النهائي المنشود للعلم والتكنولوجيا هي خدمة المجتمع من أجل تطويره، كما وأنه مطلب إنساني ككل، حيث تقوم جميع شرائح المجتمع من الرجال والنساء بالمساهمة الإيجابية فيه ضمن عملية التطوير التي تعتمد بدورها على المعطيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذي تنشأ فيه. قدم د. أبوكرش في نهاية ورقته مجموعة من التوصيات والتي في مقدمتها، أن تبادر الدولة الفلسطينية إلى القيام مباشرة بوضع الخطط التربوية والتكنولوجية لمواجهة التحدي والاستفادة من هذه التحولات العلمية لتحقيق التنمية البشرية الشاملة.

الندوة الثالثة

عقدت بالتعاون مع جامعة النجاح الوطنية/ مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

المكان: جامعة النجاح - مدينة نابلس

التاريخ: ١٣/١/٢٠٠٤

المشاركون:

شارك في الندوة ٦٦ مشاركاً/ةً، من الأكاديميين وطلبة الجامعات وعدد من المختصين/ات والمهتمين/ات من المؤسسات، النسوية، الاجتماعية، البحثية، الحكومية منها وغير الحكومية.

أوراق العمل

تم تقديم الأوراق التالية:

١. **قراءة تربوية في تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣: التعليم الصفي: الخلية التي تتشكل فيها مورثات مجتمع المعرفة، سامي الكيلاني، جامعة النجاح.**

أشار الأستاذ الكيلاني في قراءته للتقرير، إلى العوامل/ الشروط الأساسية لانطلاق عملية التنمية العربية محدداً إياها بـ: الحريات الإنسانية وتمكين المرأة وتفعيل المعرفة في خدمة المجتمع. كما ورأى أن التقرير استطاع تشخيص الفجوة بين الواقع والمأمول الهدف، وبالتالي تصبح الفجوة / المسافة بين الواقع والمأمول محددة لمن يريد الإبداع في التدخل لجسرها. ويرى الأستاذ الكيلاني أن المعرفة من أهم أدوات التنمية الإنسانية والمجتمعية وهي أداة لتوسيع خيارات البشر وقدراتهم، وهي بذلك تمثل المفتاح من أجل تفعيل ركنين مجتمعيين أساسين للتنمية: المشاركة والتمكين. انطلاقاً من كل ذلك ينبغي تفحص ما يجري في عمليات التعليم والتعلم في الصف المدرسي وامتداداتها في الأسرة والمجتمع، وتفحص دور هذه العمليات ومخرجاتها في تحقيق المعرفة لوظيفتها المنشودة هذه.

٢. **إمكانيات مجتمع المعرفة في ظل النظام السياسي العربي، باسم الزبيدي، جامعة النجاح الوطنية.**

تناول الأستاذ الزبيدي في ورقته ثلاثة نواحي هي: ما المقصود بمفهوم المعرفة وما هي مواصفات وخصائص المجتمع الذي يجل ويحترم المعرفة والتي أهمها: أن يكون المجتمع مؤمنا بنسبية الحقيقة، أن يقر بحقوق الفرد وحرياته، وأن يقوم على التشارك ومحاربة الإقصاء والتهميش. وأن تديره المؤسسات ويضبطه القانون، وأن لا يقصى المرأة. أما الناحية الثانية فهي تعنى بالإجابة على السؤال المتعلق بالتحديات التي تحول دون أن يكون المجتمع العربي مجتمعا معرفيا وذلك على ضوء المعطيات والمؤشرات المختلفة التي أوردها تقرير التنمية العربي. أما الناحية الثالثة فتعني بالمبادرات والسياسات القومية والمحلية التي يمكن من خلالها تعزيز حضور المعرفة المنظمة والهادفة والتي ينطوي عليها النفع والفائدة العامة. أما الملاحظات الختامية فركزت على الأهمية المحورية والحاسمة لدور النظام السياسي وصيغة الحكم التي يقوم عليها وعلى نوع المعرفة وعلى إمكانية تحقيقها للغايات المجتمعية التي تعزز الحرية والحقوق والعدالة الاجتماعية والاستقرار.

الندوة الرابعة

برنامج دراسات التنمية

المكان: جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني- مدينة غزة

التاريخ: ٢٠٠٤/١/١٤

المشاركون

شارك في الندوة ما يزيد عن مائة مشارك من المهتمين والباحثين والسياسيين من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

أوراق العمل

تم تقديم أوراق العمل التالية:

١. **مجتمع المعرفة في الوطن العربي في ظل العولمة، غازي الصوراني، باحث فلسطيني معروف**

استعرض الأستاذ الصوراني في ورقته مفهوم المعرفة والذي يرتبط بعملية التغيير موضحاً أن إشكالية المعرفة في الوطن العربي تكمن بأن العقل السياسي فيه محكوم بمحددات ثلاث هي القبلية والغنيمة والعقيدة. بين الباحث بعض أوجه القصور في التقرير التي نالت منه، من ذلك ما إعتبره التباساً في المفاهيم والركيزة النظرية للتقرير من ناحية، والبيانات والأرقام التي تضمنها من ناحية أخرى، كما وبين أن التقرير اعتمد المنهج الليبرالي وسيلة لدراسة وتحليل الواقع العربي الذي يتسم بالتبعية والتخلف والتأزم في حين أن إصلاحه لن يكون إلا من خلال منهج «التنمية المستقلة» حسب ما يرى، معتبراً أن هذا المنهج هو الأنسب للمجتمعات العربية التي تحتاج إلى استجماع إرادتها من أجل التخلص من تبعيتها واستغلالها وما يتبع ذلك من أمراض مجتمعية تسودها. وبناءً على ذلك شكك الصوراني في نجاعة أي رؤية استراتيجية عربية لا تحمل موقفاً فكرياً وسياسياً واقتصادياً نقيضاً للرؤية أو الموقف الليبرالي، رامياً بذلك إلى التشكيك في جدوى الرؤية الاستراتيجية التي خلص إليها صانعو التقرير.

٢. **دور المجتمع المدني العربي في الوصول إلى مجتمع المعرفة، إبراهيم أبراش، جامعة الأزهر**

تحدث الأستاذ أبراش في مداخلته عن كنه ومفهوم المعرفة، معتبراً أن ذلك التعريف الذي ورد في التقرير فضفاض ينطبق على جميع المجتمعات الإنسانية ويمكن إيجازه بأنه مفهوم المعرفة العلمية التي يفتقد إليها العالم العربي، وحريً به أن ينشدها. أيضاً اعتبر أن بناء التقرير تم على أسس من مصطلحات وأفكار غربية، أسبغت عليها صفة العالمية والإنسانية وألبست للواقع العربي دون أن توائمه حقيقة، الأمر الذي لا يساعد على تلمس الحقائق ومن ثم الحلول بواقعية وعمق. وفي شأن المجتمع المدني العربي وإسهاماته في مجتمع المعرفة، انتقد أبراش غياب تعريف محدد في التقرير للمجتمع المدني عامة والمجتمع المدني العربي خاصة، لافتاً إلى تباين التعريف من مجتمع لآخر، ومشدداً على أن نشأة المجتمع المدني العربي ذات علاقة بتاريخ الشعوب العربية ونضالها ضد الاستعمار، كما أن علاقته بالسلطة الحاكمة غالباً ما تتسم بالطابع الصراعي أملاً في الوصول أو البقاء في موقع السلطة والحكم.

التغطية الإعلامية للندوات:

قام البرنامج بتغطية إعلامية واسعة للتقرير والنشاطات التي نظمها في إطار الإعلان عنه وكانت التغطية على النحو التالي:

- بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٦: نشر ملخص لتقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ ضمن الملحق الصحفي «البيدر» الذي يصدره برنامج دراسات التنمية شهريا مع جريدة الايام.
- بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٥: تغطية موسعة لنشاطات الندوة الأولى حول التقرير التي عقدها البرنامج في مدنية رام الله وذلك في مختلف الصحف المحلية (الأيام والحياة الجديدة)، وعلى هامش الورشة تم إجراء لقاء إذاعي عبر إذاعة صوت فلسطين تحدث فيه أيمن عبد المجيد الباحث في البرنامج عن محاور التقرير وأهميته.
- بتاريخ ٢٠٠٤/١/٨: تغطية نشاطات الندوة الثانية التي عقدها البرنامج حول التقرير بالتعاون مع جامعة الخليل وذلك في الصحف المحلية (القدس والأيام والحياة الجديدة)
- بتاريخ ٢٠٠٤/١/١٥. تم عقد ندوة إذاعية تحت عنوان «قراءة فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية العربية» أذيعت الندوة ضمن البرنامج الإذاعي الاسبوعي «علي صوتك» االذي يقدمه برنامج دراسات التنمية من خلال صوت فلسطين. شارك في الندوة عبدالكريم برغوثي، سمير أبوزنيد، شريف أبوكرش وسامي الكيلاني.
- بتاريخ ٢٠٠٤/١/١٥: تغطية نشاطات الندوة الرابعة التي عقدها البرنامج في مدينة غزة وذلك في الصحف المحلية (الأيام والحياة الجديدة).
- بتاريخ ٢٠٠٤/١/١٦: تغطية نشاطات الندوة الثالثة التي عقدها البرنامج بالتعاون مع جامعة النجاح وذلك في مختلف الصحف المحلية.

الدعوة الى بلورة رؤية استراتيجية طويلة الأمد تعتمد أساليب خلاقة لبناء مجتمع المعرفة في فلسطين

كتب فراس طنينة:

طالبت ندوة حول تقرير التنمية الإنسانية العربية أمس ببلورة رؤية استراتيجية طويلة الأمد من قبل القيادات بمشاركة الشعوب، نحو إقامة مجتمع المعرفة، مؤكدة أن الاحتلال الإسرائيلي يقف حجر عثرة في طريق التنمية الفلسطينية.

جاء ذلك خلال ندوة نظمها برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت يوم أمس، في قاعة بلدية البيرة، لمناقشة تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٣، والذي تحت عنوان «نحو إقامة مجتمع المعرفة» قراءات فلسطينية.

وقال يحيى يخلف، وزير الثقافة إن «أحلام الشعب الفلسطيني بإقامة مجتمع المعرفة تحتاج إلى كثير من البحث والتأمل، وتحتاج إلى ابتداع أساليب خلاقة لمواصلة عملية التنمية التي تسعى إليها رفاهية الإنسان وتأهيله وتمكينه، وإتاحة الفرص أمامه، وتحتاج إلى أساليب خلاقة في ظل ظروف الاحتلال وممارساته».

وأضاف يخلف «إذا رأينا أن الطريق إلى [illegible] حسب المعرفة يتمثل في [illegible] الثقافة والمعلومات [illegible] القرا[illegible]

تشكيل للنخبة من الداخل، خدمة لأغراض التنمية الإنسانية فيها، ولتعميق حوار عربي لتحقيق المتعة والحياة الفضلى للعرب».

واعتبر أن الدول القادرة على حشد المعرفة وإنتاجها ونشرها تستطيع الارتقاء بمستوى التنمية فيها، ومساعدة شعبها للوصول إلى النمو والازدهار.

وشدد على أن التعليم هو المكون الأهم في منظومة نشر المعرفة، منوهاً في هذا السياق الى وجود إنجازات كبيرة، وفقاً للتقرير في العديد من الدول العربية على صعيد التوسع في التعليم ونشره.

وبين متحدثاً انه رغم هذا التطور في التعليم إلا أن النظام التعليمي يواجه تحديات جدية من حيث نوعيته وجودته، لارتحام الصفوف، وقصور الرافق وانخفاض الآداء في العديد من المجالات».

وتطرق الى وسائل الإعلام مشيراً إلى أن التقرير يوضح أن «غالبيتها لا تسهم في بناء مجتمع المعرفة»، لكنه أشار إلى وجود وسائل إعلام تسعى إلى التغيير عبر بث برامج جديدة في [illegible] الحكومة الإعلامية تتسم بـ[illegible] والتوسع [illegible]

التقرير الليبرالية الاقتصادية في تعاريفه يقود إلى التقليل من منطلقات التحليل ضمنه، موضحاً أن التقرير لم يتطرق إلى العلاقة الشائكة بين المعرفة والقوة، وكيفية وصول المجتمعات المتحضرة لحلها».

وأشار إلى تركيز التقرير على المحددات المجتمعية الداخلية لاكتساب المعرفة، رغم تطرقه للبعدين القومي والعالمي.

واعتبر البرغوثي أن «إقامة مجتمع المعرفة في المجتمعات البشرية الآخر تقدماً لم يتم دون وجود التصور التنظيمي القائم على التأصيل الليبرالي المذهب للمنفعة».

واعتبر أن التقرير «يبدو منطقياً ومتماسكاً مع المنطلقات الفلاسفية التنويرية فلطالما عالجته مسألة الثقافة الشعبية والنخبة، لكنه أوضح أن التعارضات بين مقومات الثقافة العربية والمكتسب المعرفة موجودة باعتبار أن الإشكاليات المعرفية ما زالت قائمة، كما أن تأسيس مجتمع المعرفة على أسس الحداثة لا يمكن أن يتم إلا بإحداث قطيعة معرفية مع التراث».

وأكد البرغوثي أن «السياق العالمي الذي بني عليه التقرير بـ[illegible] [illegible] دون ربطه

الأيام ٢٠٠٣/١٢/١٥

البيدر

الأحد ٢٠٠٣/١٢/٢١

تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣

نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية

الإنسانية، خاصة فيما يتصل بحرية الفكر والاجتهاد، وبمساقط الناس فهمهم وسخرتها لقضاء في الحياة العامة. ويقدم التقرير إلى أن مثل هذه الحالات لا تكتفي على التعارض مع صحيح الدين، بل انها تشيع الفرقة داخل المجتمعات، وتسبب بها بعيداً عن متطلبات مجتمع المعرفة.

الثقافة العربية.. تراث وثروة وأزمة

دور الثقافة في مجتمع المعرفة، يوفر، الذي أساس رئيس من أسس الثقافة، وإن الثقافة يأتي في المحور الأساسي الذي تدور في [illegible] والثقة محورية في [illegible] وإبداع [illegible]

الفكرة للمجتمعات.

وتعلن وسائل الإعلام من أهم البلدان نشر المعرفة، ولكن ما زال الإعلام العربي، ووسائط الثقافة فيه، وبنيته الاحتكارية ومضمونه، أما بالنسبة لوسائط الاتصال الأحدث فقد تقدمت بعض الدول العربية شوطاً لا بأس به في تطوير بنيتها التحتية في هذا المجال، ولكن تظل السمة العامة محصورة في الحد الأدنى على المستوى العالمي.

٢- إنتاج المعرفة، يتطلب تحويل الثروة المعرفية إلى رأس مال معرفي، إنتاج معارف جديدة في مختلف مجالات المعرفة، العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات والفنون والآداب وصنوف النشاط التطبيقي كافة. وفي عدد [illegible] على حظر صعود معرفة [illegible]

عرض تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٢ في ندوة بالبيرة

النمو الاقتصادي وزيادة الانتاجية شرطان اساسيان لقيام نهضة مصرفية عربية

* يخلف : الاحتلال عقبة رئيسية امام التنمية والمعرفة والثقافة في فلسطين * روذرمل : التقرير يسلط الضوء على النتائج السلبية للاحتلالين الاسرائيلي والاميركي

البيرة - الحياة - ابراهيم ابو كامش : اعلن اقتصاديون واقتصاديون وصناع قرار عن انتاج تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٢ والتطلع للعمل على تقرير التنمية البشرية الفلسطيني للعام ٢٠٠٤.

جاء ذلك خلال الندوة التي نظمها امس في قاعة بلدية البيرة برنامج الامم المتحدة الانمائي حول تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٢ بمبنى الامم المتحدة الانمائي وذلك بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي حول تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٢ يمبنى الامم مجتمع المعرفة، فرصات فلسطين، بمشاركة وزير الثقافة يحيى يخلف، وعميد عام برنامج دراسات التنمية بجامعة بيرزيت الدكتور ناصر سعيد روذرمل والمحاضرين في جامعة بيرزيت الدكتور عبد الكريم البرغوثي ورمزي رباح بحضور ممثلي الوزارات والمؤسسات الرسمية والاهلية والقوى والفصائل والشخصيات السياسية والمراكز البحثية والاتحادات الشعبية.

الانظمة العربية تتخذ من الحرب على الارهاب ذريعة لقمع

واشار تقرير التنمية العربية ٢٠٠٢ الى ان الحرب على الارهاب قدمت مبررا واضحا للسلطة في بعض البلدان العربية لقمع في هبوب الحريات، وقال الانخفاض على الحريات في عالم العولمة التي اسقرت عقب الحرب على الارهاب والسياسات الامنية والاجراءات الصارمة التي اتخذتها الادارة الاميركية خلال هذه الحملة التطبيق على الحريات وابرزها اعدة اعتقال واسعة من ابناء البلدان العربية قد خلفت اجواء ترهيب واسعة مناوئة لتنمية البشرية.

ويرى التقرير ان الحرب على الارهاب قد حرمت تحديات خارجية كبيرة للتنمية العربية فالتطبيقات التي يتعرض لها العرب اليوم يحول ارهابهم خلفت مناخا ينتقص من رفاههم ويقوض من فرص التنمية ويعرقل في الاطار الاجتماعي ويعرقل عملية التفاعل بينهم وبين [illegible]

اعادة اعمار العراق وتحرير الاراضي الفلسطينية

ويرى التقرير ان تحرير الشعب العراقي من الفقر والاحتلال هو الخطوة الاولى لاعادة بناء العراق وتحقيق نهضته المنتظرة ويعتبر الحرب محاولة من جانب القوى الاجنبية لاعادة تشكيل المنطقة العربية لتحقيق اهدافها.

واشار التقرير احتلال اسرائيل لاراضي الفلسطينية مثلما يراها اكبوا من الشرائب الكبير والصحابة البشرية والمؤسسية مرتكبة جرائم حرب، الاحتلال الاسرائيلي يعبر فلسطينيين جميعا من الحرية والكرامة الانسانية ويهدر حقوق العمل، به دوليا في تقرير العمل، يتهم الممارسات الاسرائيلية الثروات والقدرات البشرية الفلسطينية والامن الغذائي والديمغرافي بل والحياة ذاتها على الارض الفلسطينية المحتلة.

وبين التقرير ان التنمية الانسانية في فلسطين تعاني من نقدان الحريات، وخسارة الحياة الطبيعية ومعدل البطالة الاساسية والفقر، الربح في الظروف الصحية والعدد ان الفلسطينيين يقاسون من انتهاكات صارخة لحقوق الانسان الاساسية في الحياة والحرية والغذاء، والتعليم والعمل.

الفضائيات العربية

ويرى التقرير ان الحرب ربما اصوات العولمة الاعلامية في الحرب ضد العراق يفضل الدور الذي قامت به القنوات الاخبارية الفضائية وان لهذه الفضائيات دور استراتيجي لامة في تقديم العالم للمشاهدين من زاويته الخاصة، وفي نقل المعلومات الكاملة.

واشار انه بالرغم من الانتشار الفضائيات فإن نسبة وسائل الاعلام تعد المتدني على المستوى العالمي هي الاخير في البلدان العربية يضاف الى ذلك ان ٤٠٠ من القوات المقاتلين العربية وعددها نحو ١٢٠ الف تحت اشراف الدولة التي تعمل بموجبها وقد الت الانباء.

ويخلص التقرير الى ان الخطاب الاعلامي في العالم العربي يتميز بصورة عامة بشكل المعلومات في وسائل الاعلام لاغراض الدعاية السياسية.

الكتاب في العالم العربي

واظهر التقرير انه رغم ان لدية ٢٥٠ مليونا من العرب في ٢٢ دولة الا ان الكتاب العربي الذي صدر منه ٦٠٠٠ نسخة فقط يبلغ في باب الكتاب الاقل رواجا وان القيمة العالمية المطبوعة من اية رواية او مجموعة قصصية تتراوح بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ نسخة.

واشار ان البلدان العربية مجتمعة انتجت ٦٠٠٠ عنوان كتاب في العام ١٩٩١ مقابل ٦٠٧٠٠ عنوان في امريكا الشمالية و ٤٢٠٠٠ كتاب في امريكا اللاتينية وجزر بحر الكاريبي.

واكد ان الانتاج العربي للمخطوب متدن الى حدوده الدنيا بالنسبة لحجم السكان وبالمقارنة مع الدول الاخرى.

وفي كثير من الاحيان يحاصل الكتاب بأعتباره سلعة محظورة تخضع لرقابة قبلية وغالبا ما تأخذ الدور والرقابة التي تشكل عائقا للناشرين وتحد الى ان الكتب الاكثر رواجا في مصر هي الكتب الدينية يليها الكتب التكنيكية والتربوية. وفي نظر التقرير ان هذه اللائحة تعس النظام التربوي والعملية التعليمية نفسها.

العرب والتعليم وتجربة النمور الآسيوية

ويخلص التقرير الى ان الفرصة الضائعة لتكنولوجيات الثورة الى امتلاك مقومات مجتمع المعرفة لم تتحقق في منظور الوحدة القومية والارادة السياسية المتجردة ومن المكن الافادة من خبرات بعض [illegible]

تتفوق على البلدان العربية في مؤشراتها المعرفية التكليفية.

واكد ان تخريب التعليم العالي مفتاح لتنهضة الثقافية ويرى ان الخطاب الثقافي العربي يعاني ازمة في المفاهيم والتوجيهات الكبرى. واشار الى ان ترجمة الاعمال الاجنبية الى العربية تعاني من القصور والتشوه ولا تواكب التحدد المعرفي المتسارع في العالم.

استيراد الثقافة دون تطويرها يعطل تنمية المعرفة

واضاف التقرير ان استيراد البلدان العربية الثقافة بمعنى تنمية المعرفة في الاقطار المصدرة لها وبيئتها وخلفيتها الى الصعيد المحلي وبالتالي فان انتاج المعرفة المحلية والعالمية يتطلب الوقت والجهد والموارد. التالية. وهذا ما توضح النتائج حول شراء البلدان العربية لبرمجيات الحاسوب بنحو ٨٠٠ مليار دولار يتضمن بالتالي ناتج دولة اوروبية واحدة.

اما النتائج الكمي الاجمالي للبحث في قواعد العمل فيقف بقلق في مجمل البلدان العربية. من نصف مستواه في مؤشرات ناقصتين في العالم الثالث.

وخلص التقرير الى ان ندائي النمو الاقتصادي وزيادة الانتاجية هما شرطان اساسيان لقيام نهضة مصرفية في الوطن العربي.

ومن النتائج التي خلص اليها التقرير ان شرائح الطبقات الوسطى بزيادة سواء بفقد فقدان ظاهرة واليطالة التضخم. وهي ناجمة لحدة التوافق بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل.

اركان خمسة لمجتمع المعرفة في البلدان العربية

وطرح التقرير رؤية استراتيجية لمجال المعرفة في البلدان العربية وتتمثل في اطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح في حدود القانون والنشر الفعال للتعليم والرقي النوعية وتوطين التعريب بيئة فكرة ذاتية في البحث والتطوير في جميع النشاطات الاجتماعية والقنون المثلية نحو نمط انتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية وتاسيس نموذج معرفي عربي هام اصيل منفتح ومستقبلي.

وان وزير الثقافة يحيى يخلف افتتح الندوة وقال انه فيها ان احلام شعبنا واقامة مجتمع المعرفة يحتاج الى كثير من الجهد والتكامل وابتداع اساليب خلاقة لمواصلة عملية التنمية التي تسعى الى رفاهية الانسان وتاهيله وتنشيته والاهمة الفرص امامه. وان مجتمعنا بامس الحاجة الى اقتسام المعرفة من اجل تطوير حياته ورفع قدرات ابنائه وتعزيز هويته الوطنية بما يمكنه من مواجهة الاحتلال الذي هو العقبة الاساسية في الحساب لتعرقله.

واضاف يجب الانطلق الشرارات الثانية والتقسس الثاني والغنية ان تشجيع الفكر البناء وتشجيع البحث العلمي والابداع الثقافي والدراسات الانسانية والاجتماعية.

وقال ان صدور التقرير الثاني لعام ٢٠٠٢ حول التنمية الانسانية العربية يمثل مساهمة جادة في قراءة الواقع العربي والتفكير في ثقافته ومساهمة جادة في وضع لاية العربية امام مسؤولياتها.

واكد يخلف على صحة الشعار الذي يدعو اليه التقرير وهو نحو اقامة مجتمع المعرفة. ودعا الى تضافر الجهود المحلية والاهلية في الدولات الثقافية والفكرية الى العمل على رسم السياسات والخطط الرامية الى الحساب الطريق والى تاسيس نموذج معرفي فلسطيني من خلال العلاقة التنمية والصمود، والاسهام في النقاش الدائر حول تاسيس رؤية لمشاركة الجهة عربية لاقامة مجتمع المعرفة في دائما العربي.

الانسان محور التنمية

من جهته نوه مدير عام برنامج الامم المتحدة [illegible]

ثيموثي روذرمل الى ان من اهم اسس فلسفة البرنامج الخاص بالتنمية الانسانية تعتبر الجميع من المشاركة في التنمية وليس اختيارها موضوعا سلفا، خاصا بالخبراء والمؤهلين فالانسان محور التنمية.

وقال ان تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٢ الذي صدر قبل شهر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي يرتكز حول اهداف التنمية للالفية الثالثة. حاليا وجديرة. جوبانه يلقي الضوء على النتائج السيئة جدا للاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والاحتلال الامريكي للعراق داعيا للتفكير فيه من قلب وتحليل الظاهرة وموقعيته بأعتباره اداة لتغيير نحو الافضل.

وقام ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي سفيان مشعشع بعرض تقرير التنمية الانسانية العربية من حيث الهدف والتبعية.

مجتمع المعرفة

واشار حبر عام بيرزيت دراسات التنمية في جامعة بيرزيت الدكتور ناصر سعيد في ورقة عمل حول العلاقة السببية بين التنمية الانسانية ومجتمع المعرفة ان مجتمع المعرفة يقوم اساسا على نشر المعرفة وتشكيلها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي وصولا لكل ارقاء والحالة الانسانية باطرادها في تحقيق التنمية الانسانية اعتبار المعرفة اصبحت عنصرا جوهريا من عناصر الانتاج مشيرا الى ان التنمية في العالم العربي بأرتباطها بتعرفة توليه منكفة من درجة دنى داعية الاهتمام المعرفي القائم على الكفاءة التي تتطلب التعبيئات على الواقع الاجتماعي وبين الشبيبي "المعرفة والى تاسيس نموذج معرفي فلسطيني من خلال العلاقة التنمية والصمود، والاسهام في النقاش الدائر حول تاسيس رؤية لمشاركة الجهة عربية لاقامة مجتمع المعرفة في دائما العربي.

قام المحاضر في جامعة بيرزيت الدكتور عبد الكريم البرغوثي عن دور الانترنت الثقافية في مجتمع المعرفة، وقدم المحاضر في جامعة بيرزيت الدكتور رمزي رباح بعرض عن [illegible] المعرفة.

ندوة في جامعة الخليل تناقش تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٣

الخليل - الحياة الجديدة - عقدت امس تحت رعاية رئيس مجلس امناء جامعة الخليل د. نبيل الجعبري وباشراف كلية التمويل والإدارة في الجامعة وبالتعاون مع مركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت ندوة لعرض ومناقشة تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٣ والصادر عن الامم المتحدة. وافتتح الندوة الدكتور خلقي خنفر رئيس جامعة الخليل مشددا على اهمية الموضوع والتعاون بين الجامعات الفلسطينية. وتقدم الدكتور سمير ابو زيد عميد كلية التمويل والادارة بورقة عمل حول الابعاد الاقتصادية لمجتمع المعرفة وانعكاسات المعرفة على التنمية الاقتصادية كما ونوه الى طبيعة العلاقة القائمة

الحياة ٢٠٠٤/١/٨

بالتعاون بين جامعتي

الخليل وبيرزيت

ندوة لمناقشة تقرير التنمية الانسانية العربية ،٢٠٠٣،

الخليل - لمراسل القدس الخاص - تحت رعاية رئيس مجلس امناء جامعة الخليل الدكتور نبيل الجعبري عقدت امس ندوة بإشراف كلية التمويل والادارة في الجامعة بالتعاون مع مركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت لعرض ومناقشة تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٣، والصادر عن الامم المتحدة.

وقد افتتح الندوة الدكتور خلقي خنفر رئيس جامعة الخليل مشددا على اهمية الموضوع والتعاون بين الجامعات الفلسطينية. ثم قدم الدكتور سمير ابو زنيد عميد كلية التمويل والادارة ورقة عمل حول الابعاد الاقتصادية لمجتمع المعرفة وانعكاسات المعرفة على التنمية الاقتصادية كما ونوه الى طبيعة العلاقة القائمة مع مركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت.

وتحدث الدكتور شريف ابو كرش من خلال ورقة عمل تحدث فيها حول فلسطين والتكنولوجيا وقد حضر اللقاء العديد من المهتمين والطلبة. ثم جرى نقاش وحوار حول المواضيع التي اثيرت. وخرج المشاركون بتوصية ضرورة التركيز على التنمية في فلسطين.

القدس ٢٠٠٤/١/٨

ندوة في جامعة الخليل حول تقرير التنمية البشرية في العالم العربي

الخليل – «الأيام»: نظمت في جامعة الخليل، امس، ندوة تناولت بالعرض والنقاش «تقرير التنمية البشرية في العالم العربي – ٢٠٠٣»، الصادر عن الامم المتحدة، وذلك بالشراف كلية التمويل والادارة في الجامعة وبالتعاون مع مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت.

وقالت مصادر في جامعة الخليل، ان النقاش تركز حول «الابعاد الاقتصادية لمجتمع المعرفة وانعكاسات المعرفة على التنمية الاقتصادية»، وهو موضوع ورقة عمل قدمت خلال الندوة من قبل عميد كلية التمويل والادارة في الجامعة سمير ابو زنيد، فيما نوقشت خلال الندوة ورقة عمل اخرى حول «فلسطين والتكنولوجيا» من قبل الدكتور شريف ابو كرش.

الأيام ٢٠٠٤/١/٨

غزة: لقاء حول تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام الماضي

كتبت هيام حسنان:

نظم برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت لقاءا حول تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٣ في غزة امس.

وجاء اللقاء ضمن سلسلة من اللقاءات التي نظمها البرنامج في مناطق مختلفة من محافظات الوطن حول التقرير الذي صدر مؤخراً عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) بالتنسيق مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

وبناءا على ذلك شكك الصوراني في نجاعة اي رؤية استراتيجية عربية لا تحمل موقفاً فكرياً وسياسياً واقتصادياً نقيضاً لتلك الرؤية او الموقف الليبرالي، راميا بذلك الى التشكيك في جدوى الرؤية الاستراتيجية التي خلص اليها صائغو التقرير في ختامه.

وانتقد الصوراني ايضا بعض الامور الاقل شأناً في التقرير مثل استخدام مصطلح «المنطقة» عند الحديث عن البلدان العربية واستخدام لفظ «قتلى» بدلاً من شهداء فلسطينيين، في حين جرى استخدام تعبير «الضحايا المدنيين الإسرائيليين الأبرياء» عند ذكر الوضع الفلسطيني.

الحقائق ومن ثم الحلول الواقعية والعلمية.

وفي شأن المجتمع المدني العربي واسهاماته في مجتمع المعرفة انتقد د. ابراش غياب تعريف محدد للمجتمع المدني عامة والمجتمع المدني العربي خاصة في التقرير، لافتاً الى تباين التعريف من مجتمع لآخر، ومشددا على أن نشأة المجتمع المدني العربي ذات علاقة بتاريخ الشعوب العربية ونضالها ضد الاستعمار، كما ان علاقته بالسلطة الحاكمة غالباً ما تتسم بالطابع الصراعي املاً في الوصول او البقاء في مواقع السلطة والحكم.

الأيام ٢٠٠٤/١/١٥

ندوة بغزة تناقش تقرير التنمية الإنسانية العربية من وجهة نظر فلسطينية

غزة-آ-ش-ا-الحياة الجديدة- فلوذ البكري - عقد برنامج دراسات التنمية بجامعة بيرزيت امس حلقة نقاش استعرض خلالها قراءات فلسطينية حول تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ «نحو إقامة مجتمع المعرفة» بحضور العديد من المختصين والفعاليات المختلفة وذلك في قاعة الهلال الأحمر بغزة.

اسس الثقافة التي باتت المحور الاساسي الذي تدور في فلكه عملية التنمية وانها اصبح من الضروري العمل على تقوية الدروع الثقوية للعربية وتعزيز الخصائص الذاتية والعملية التي تؤكد سمتها العالمية وقدرتها على تعليل التطورات التكنولوجية والمعلوماتية.

العربي من حيث الأدوات المنهجية المتبعة إلا انه يتصف ببعض العيوب المتعلقة بالفلسفة التحليلية ولم يات بجديد بشان الحالة العربية كما ان فلسفة التقرير ذات خلفية أوروبية وحاول إسقاط صفة العالمية والإنسانية.

وتساءل د. إبراش عن دور المجتمع المدني ومدى دوره في إنتاج المعرفة و

الحياة ٢٠٠٤/١/١٥

ورشة عمل في جامعة النجاح حول تقرير التنمية الانسانية العربية

نابلس - [illegible]: عقدت في جامعة النجاح الوطنية ورشة عمل حول مجتمع المعرفة الذي شكل محور تقرير التنمية الانسانية العربية الثاني، وذلك بالتعاون بين برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت ومركز الديمقراطية وحقوق الانسان في جامعة النجاح. وتأتي هذه الورشة ضمن النقاشات والأنشطة التمهيدية التي ينظمها برنامج الدراسات التنموية في جامعة بيرزيت بهدف تعزيز الثقافة التنموية، وذلك على ضوء انتاج التقرير العربي الثاني، وتمهيدا لإصدار تقرير التنمية البشرية الفلسطيني الرابع للعام ٢٠٠٤. وشارك في اللقاء عدد من المختصين والمهتمين وممثلي مؤسسات مجتمعية عاملة في محافظة نابلس. واشتمل اللقاء على ورقة عمل للدكتور نادر سعيد مدير برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت بعنوان «العلاقة الجدلية بين التنمية الانسانية ومجتمع المعرفة: الهدف والمنهجية»، قدمت نيابة عنه لعدم تمكنه من الحضور، وورقة عمل بعنوان «امكانات مجتمع المعرفة في ظل النظام السياسي العربي» للدكتور باسم الزبيدي استاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح. وورقة عمل بعنوان «الأبعاد التربوية والاجتماعية لمجتمع المعرفة» للاستاذ سامي الكيلاني مدير العلاقات العامة في جامعة النجاح. وتمحور النقاش حول خصائص مجتمع المعرفة وأركانه والشروط الأساسية للعملية التنموية اللازمة للوصول اليه كهدف، وحول القراءتين للتقرير: القراءة الإيجابية الحافزة للعمل وتغيير الواقع وسد الفجوة الواسعة بين الواقع الذي تعكسه مؤشرات التنمية العربية وقيم هذه المؤشرات عاليا، والقراءة السلبية المبنية على اليأس الناتج عن اتساع هذه الفجوة.

الحياة ٢٠٠٤/١/١٦

ندوة حول تقرير التنمية الإنسانية العربية في جامعة النجاح

نابلس: مهيول خلف: عقدت في جامعة النجاح الوطنية ندوة حول مجتمع المعرفة وذلك بالتعاون بين برنامج دراسات التنمية في جامعة بير زيت ومركز الديمقراطية وحقوق الانسان في جامعة النجاح

وتأتي هذه الندوة ضمن النقاشات والأنشطة التمهيدية التي ينظمها برنامج الدراسات التنموية في جامعة بير زيت بهدف تعزيز الثقافة التنموية وذلك على ضوء انتاج التقرير العربي الثاني حول التنمية الانسانية وتمهيدا لاصدار تقرير التنمية البشرية الفلسطيني الرابع للعام ٢٠٠٤.

وشارك في اللقاء، عدد من المختصين والمهتمين ومؤسسات مجتمعية عاملة في محافظة نابلس.

واشتملت الندوة على ورقة عمل للدكتور نادر سعيد مدير برنامج دراسات التنمية بجامعة بير زيت بعنوان «العلاقة الجدلية بين التنمية الانسانية ومجتمع المعرفة الهدف والمنهجية» قدمت نيابة عنه لعدم تمكنه من الحضور، وورقة عمل بعنوان «امكانات مجتمع المعرفة في ظل النظام السياسي العربي» للدكتور باسم الزبيدي استاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح. وورقة عمل بعنوان «الابعاد التربوية والاجتماعية لمجتمع المعرفة» للاستاذ سامي الكيلاني مدير العلاقات العامة في جامعة النجاح

وقد تمحور النقاش حول خصائص مجتمع المعرفة وأركانه والشروط الاساسية للعملية التنموية اللازمة للوصول اليه كهدف، وحول القراءتين للتقرير: القراءة الايجابية الحافزة للعمل وتغيير الواقع وسد الفجوة الواسعة بين الواقع الذي تعكسه مؤشرات التنمية العربية وقيم هذه المؤشرات عاليا، والقراءة السلبية المبنية على اليأس الناتج عن اتساع هذه الفجوة

القدس ٢٠٠٤/٤/١٦

الندوة الأولى - رام الله

الندوة الأولى - رام الله

الندوة الثانية - الخليل

الندوة الثالثة - نابلس

الندوة الرابعة - غزة

Arab Human Development Report 2003 - Building a Knowledge Community

Palestinian Contributions - A Series of Workshops

December 2003 - Janaury 2004

First Workshop

Ramallah, December 4, 2003 - Number of Participants: 95

Speakers:

- Yahya Yakhlof (Minister of Culture)
- Timothy Rothermel (UNDP)
- Sufyan Mushasha (UNDP)
- Nader Said, The Epistemology of Knowledge & the Arab Human Development Report
- Ramzi Rihan, Towards a Knowledge Community in Palestine
- AbdelKarim Barghouti, The Cultural Dimensions of a Knowledge Community

Second Workshop

Hebron University, College of Finance, January 7, 2004. - Number of Participants: 50

Speakers:

- Khalqi Khanfar (President of Hebron Uinversity)
- Mr. Samir Abu Znied, The Economics of a Knowledge Community
- Mr. Sharif AbuKarsh, Knowledge and Technology

Third Workshop

Al-Najah University, Center for Human Rights, January 13, 2004. - Number of Participants: 66

Speakers:

- Mr. Sami Kilani, Knowledge and Education (A Focus of Pre-School)
- Mr. Basem Zbeidi, The Political Limitations of a Knowledge Community

Fourth Workshop

Gaza, January 14, 2004 - Number of Participants: 110

Speakers:

- Ghazi Sourani, The Feasibility of a Knowledge Community in the Arab World
- Ibrahim Abrash, The Role of Arab Civil Society in Attaining a Knowledge Community